

شمول الطلبة ذوي الإعاقة في برنامج التعليم والتدريب المهني الواقع والتحديات

إعداد:
حلا علي

إشراف بمشي:
فراس جابر



شمول الطلبة ذوي الإعاقة في برامج التعليم والتدريب المهني: الواقع والتحديات

إعداد:

حلا علي

إشراف بحثي:

فراس جابر

أيلول 2023

شمول الطلبة ذوي الإعاقة في برامج التعليم والتدريب المهني: الواقع والتحديات

The Inclusion of Students with Disabilities in Vocational Education and Training programs: Reality and challenges

إعداد:

حلا علي

إشراف بحثي:

فراس جابر

الباحثات الميدانيات:

أماني بداونة

إسراء زيدان

سالي زيود

صفاء صافي

كريمة مجايدة

لطيفة الجعبري

ماجدة فرج الله

ميسون جلال

ولاء خطاطبة

ولاء عيد

وفاء رشدي

تدقيق لغوي: أماني بداونة

جميع الحقوق محفوظة لجمعية نجوم الأمل ©

2023

رام الله، البالوع، عمارة المحسري 1 ط. 3

هاتف: (02-2963454)، البريد الإلكتروني: info@starsofhope.org

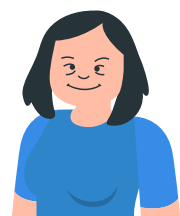
رام الله – فلسطين

قائمة المحتويات

7.....	قائمة الأشكال:
8.....	قائمة الجداول:
9.....	كلمة رئيسة مجلس الإدارة:
12.....	ملخص تنفيذي:
14.....	الفصل الأول: الإطار العام
14.....	تقديم:
17.....	المنهجية ومجاور الدراسة:
17.....	I. هدف الدراسة
17.....	II. المنهجية والأهمية
18.....	III. العينة
21.....	IV. صعوبات الدراسة
22.....	V. أخلاقيات البحث
23.....	مفاهيم الدراسة:
25.....	الفصل الثاني: سياق عام
25.....	سياق استعماري
26.....	الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين
29.....	الفصل الثالث: حول التعليم والتدريب المهني
29.....	القسم الأول: سياق تاريخي
29.....	I. التعليم والتدريب المهني في فترة الحكم العثماني والاستعمار البريطاني
31.....	II. التعليم والتدريب المهني خلال الاحتلال الصهيوني
33.....	III. التعليم والتدريب المهني بعد قيام السلطة الفلسطينية
35.....	القسم الثاني: التعليم والتدريب المهني والأشخاص ذوي الإعاقة
35.....	I. حول الأشخاص ذوي الإعاقة والتدريب المهني
37.....	II. الإطار القانوني الناظم للتعليم والتدريب المهني
41.....	III. أين الأشخاص ذوي الإعاقة من الخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني؟
53.....	الفصل الرابع: توجهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو التعليم والتدريب المهني
53.....	المعرفة والوصول
59.....	الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة: الرغبة والإمكانية
68.....	الفصل الخامس: عن الطلبة ذوي الإعاقة في مدارس / المراكز المهنية
70.....	المدارس المهنية: التحديات والمعوقات
78.....	مراكز التدريب المهني وإمكانية الوصول
91.....	خاتمة: حول شمول الطلبة ذوي الإعاقة في برامج التعليم والتدريب المهني
95.....	استنتاجات عامة

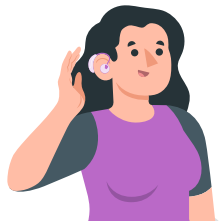


96.....	توصيات الدراسة:
97.....	المصادر والمراجع:
97.....	المراجع العربية:
99.....	السياسات والتشريعات المحلية والدولية:
100.....	المراجع الإنجليزية:
100.....	قائمة بمقابلات الدراسة:
101.....	ملحق الجداول:



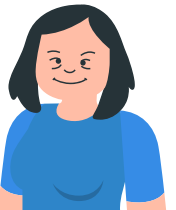
قائمة الأشكال

- الشكل (1): توزيع المبحوثين/ات حسب الجنس ومنطقة السكن لعينة طلبة المدارس النظامية.....11
- الشكل (2): توزيع المبحوثين/ات حسب الجنس والمنطقة لعينة طلبة المراكز المهنية.....13
- الشكل (3): توزيع إجابات المبحوثين/ات حسب تقييمهم/ن معرفتهم/ن بالتعليم والتدريب المهني.....38
- الشكل (4): توزيع إجابات المبحوثين حسب نوع الإعاقة ومواءمة الإعلانات عن التعليم والتدريب المهني.....40
- الشكل رقم (5): إجابات المبحوثين/ات حول المواءمات المتوفرة في الإعلانات عن برامج التعليم والتدريب المهني.....40
- الشكل (6): التوزيع النسبي لآراء المبحوثين/ات حسب رغبتهم/ن بالالتحاق بالتعليم والتدريب المهني.....42
- الشكل (7): توزيع إجابات المبحوثين/ات حسب سبب عدم رغبة المبحوثين/ات بالانضمام للتعليم والتدريب المهني.....44
- الشكل (8): توزيع المبحوثين/ات حسب إلى أين سيتجهون لالتحاق بالتعليم والتدريب المهني.....45
- الشكل (9): توزيع النسبي لإجابات المبحوثين/ات حسب زيارتهم/ن لمراكز تعليم/ تدريب مهني.....47
- الشكل (10): التوزيع النسبي لآراء المبحوثين/ات بمدى مواءمة المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني.....48
- الشكل (11): توزيع المبحوثين/ات في المدارس والمراكز المهنية حسب الجنس تبعاً لعينة الدراسة.....50
- الشكل (12): توزيع المبحوثين/ات الملتحقين في المدارس المهنية من حسب نوع الفرع.....51
- الشكل (13): آراء المبحوثين/ات بمواءمة المدرسة لجميع أنواع الإعاقات.....52
- الشكل (14): توزيع إجابات المبحوثين/ات حول الصعوبات التي يتعرضون لها في مركز التدريب المهني.....61
- الشكل (15): توزيع إجابات المبحوثين/ات حول وجود برامج توظيف في المركز.....65



قائمة الجداول

- الجدول (1): توزيع إجابات المبحوثين/ات حسب مصدر معلوماتهم عن التعليم والتدريب المهني.....40
- الجدول رقم (2): توزيع المبحوثين/ات حسب الجنس والرغبة في الالتحاق في برامج التدريب المهني.....44
- الجدول رقم (3): التوزيع النسبي لأراء المبحوثين/ات حسب الفرع الذي يرغبون بالانضمام إليه.....47
- الجدول (4): توزيع المبحوثين/ات حسب نوع الإعاقة لعينة طلبة المراكز والمدارس المهنية.....51
- الجدول (5): توزيع إجابات المبحوثين/ات حسب المواءمات المتوفرة في مدرستهم.....54
- الجدول (6): توزيع إجابات المبحوثين/ات حول الصعوبات التي يتعرضون لها في المدارس المهنية.....56
- الجدول (7): توزيع إجابات المبحوثين/ات حسب المواءمات المتوفرة في مركزهم/ن.....59



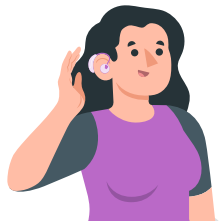
كلمة رئيسة مجلس الإدارة:

إن الوصول بالعمل الإنساني لأقصى درجة من العدالة، والشمول، يتطلب التركيز على الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع، ومن ضمنهم/ن الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يتعرضون للتمييز والإقصاء من منظومة الحقوق، الأمر الذي يعيقهم/ن من التمتع بحقوقهم/ن الأساسية، بما في ذلك الوصول للتعليم والعمل اللائق، فلا يزال وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للتعليم منخفضاً، في الوقت الذي ترتفع فيه نسب تسربهم/ن من المدارس أيضاً، وكذلك ترتفع نسب البطالة في صفوفهم/ن، وذلك لعدد من العوامل منها عوامل اجتماعية واقتصادية وسياساتية وغيرها، مما يعني وقوعهم/ن ضمن الفئات المهمشة والأكثر فقراً.

يعد التعليم والتدريب المهني مهماً في تنمية القدرات ورفع نسبة المشاركة في سوق العمل وتخفيض معدلات البطالة بشكل عام، وانطلاقاً من هذه الرؤية فإن الفئات المهمشة والأكثر فقراً تعد من الفئات التي يجب التركيز عليها فيما يتعلق بالوصول للتعليم والتدريب المهني والتقني، لما له من دور مهم في تحسين فرص وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للتعليم، وتحسين فرصهم/ن في الوصول لسوق العمل.

إن على كافة الجهات العاملة في مجال التعليم، والتعليم والتدريب المهني أن تنظر بعين المسؤولية لتضمين وشمول الإعاقة في جميع مجالات ومؤسسات التعليم والتدريب المهني، فقد آن الأوان للتركيز على إجراءات فاعلة وملموسة يمكننا اتخاذها لتحقيق شمول الإعاقة في هذا المجال، سواء على المستوى الحكومي أو المؤسسي أو الفردي، فيجب أن يحظى الأشخاص ذوي الإعاقة بالوصول لفرص التعليم والتدريب المهني كغيرهم/ن، وأن يحظوا بفرص متساوية في الوصول لسوق العمل كغيرهم/ن.

صفية العلي



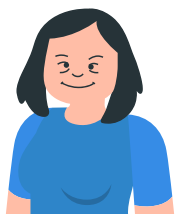
Executive Summary:

Vocational education and training are introduced as a vital option in reducing unemployment rates in the society. With the increase of unemployment rates in any society, it is important to deal with vocational education and training as an option in parallel to academic education, which contributes to the reduction of unemployment rates, especially when tackling the accessibility of the marginalized groups to the labor market, those who have lower access rates to education and employment. In light of the low access rate of persons with disability to academic education and the labor market, their inclusion in plans to enhance access to vocational education and training contributes to enhancing their access to other education and work opportunities and reducing unemployment rates that doubles for this group.

This study explains the attitudes of students with disability towards vocational education and training, and, at the same time, highlights the major obstacles and challenges that they face in this field, both in the West Bank and the Gaza Strip. Accordingly, as part of the study, a large number of field interviews were conducted with students in schools, and students currently enrolled or had previously studied in vocational education and training centers and vocational schools.

The study came out with an expanded set of results. On the level of knowledge and awareness, there is a weakness in the knowledge of the students of regular schools about vocational education and training and the fields of specialization. Furthermore, the sources of knowledge about education and vocational training for persons with disabilities primarily depend on family and friends, which means that this information is incomplete/inaccurate because it is not presented in a structured manner.

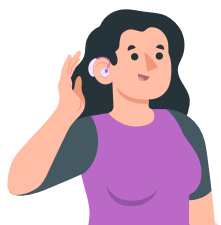
Regarding students' desire, the rate of desire to join vocational education and training was relatively high, and the rate of females desiring to join vocational education was higher than those of males. As for the reasons for not wanting to enroll in vocational



education and training for persons with disabilities, the main reason is their desire to enroll in academic education. The second reason is related to stereotypes about vocational education and training and its association with low academic attainment, and the third reason is related to the accessibility of schools and centers.

The majority of the sample of students from regular schools believe that there is a weakness in the accessibility of centers and schools, while the rate on inaccessibility of educational curricula constituted the highest percentage. Among the most prominent difficulties that persons with disabilities are exposed to are financial difficulties, the difficulty and inaccessibility of transportation, and the inaccessibility of vocational centers and schools. There is a clear stereotype about vocational education and training amongst workers in the field, official bodies, as well as students with disabilities, where they believe that it is designated for students with low attainment.

The study produced a set of recommendations, the most prominent of which is working to prepare an executive regulation/bylaws for Decree No. (4) of 2021 to be inclusive of the requirements of persons with disabilities, and the development of a clear mechanism to transfer powers and responsibilities to the National commission of Vocational Education and Training, and to adapt centers/schools for access by persons with disabilities, including providing accessible transportation, and expanding knowledge in the field of vocational education and training and its importance.



ملخص تنفيذي

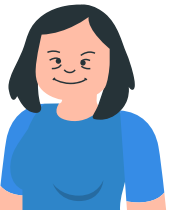
يطرح التعليم والتدريب المهني كخيار مهم في تقليل نسبة البطالة في المجتمع، ومع ارتفاع نسب البطالة في مجتمع ما من المهم التعامل مع التعليم والتدريب المهني كخيار موازٍ للتعليم الأكاديمي، مما يساهم في التخفيف من نسب البطالة، وبالأخص معالجة الوصول لسوق العمل للفئات المهمشة، التي تنخفض نسبة وصولهم/ن للتعليم والعمل، ومع انخفاض نسبة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للتعليم وسوق العمل، فإن شمولهم/ن في خطط تعزيز الوصول للتعليم والتدريب المهني يساهم في تعزيز وصولهم/ن لفرص التعليم والعمل والتقليل من نسب البطالة التي تعد مضاعفة بالنسبة لهم/ن.

توضح هذه الدراسة توجهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو التعليم والتدريب المهني، وفي نفس الوقت أهم المعوقات والتحديات التي تواجههم/ن في هذا المجال، وذلك في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعليه عملت الدراسة على إجراء عدد كبير من المقابلات الميدانية مع الطلبة في المدارس والطلبة الملتحقين/ات وممن سبق لهم/ن الدراسة في مراكز التعليم والتدريب المهني والمدارس المهنية.

خرجت الدراسة بمجموعة موسعة من النتائج فعلى مستوى المعرفة والوعي هناك ضعف في معرفة الطلبة في المدارس النظامية عن التعليم والتدريب المهني وتخصصاته، كما أن مصادر المعرفة عن التعليم والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة تعتمد بشكل أساسي على الأهل والأصدقاء، مما يعني كون هذه المعلومات غير كاملة/دقيقة كونها لا تقدم بطريقة ممنهجة.

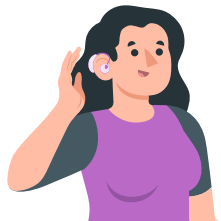
فيما يتعلق برغبة الطلبة جاءت نسبة الرغبة في الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني مرتفعة نسبياً، ونسبة رغبة الإناث في الالتحاق بالتعليم المهني جاءت أعلى من رغبة الذكور. أما أسباب عدم الرغبة في الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة، فيعد السبب الرئيسي هو الرغبة في الالتحاق بالتعليم الأكاديمي، والسبب الثاني يتعلق بالصور النمطية عن التعليم والتدريب المهني والمتعلق بارتباطه بانخفاض التحصيل الدراسي، والسبب الثالث متعلق بمواءمة المدارس والمراكز.

غالبية عينة طلبة المدارس النظامية، يرون بأن هناك ضعف في مواءمة المراكز والمدارس، فيما شكلت نسبة عدم مواءمة المناهج التعليمية النسبة الأعلى من بين نسب عدم المواءمة. من أبرز الصعوبات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة هي الصعوبات المادية، وصعوبة المواصلات وعدم مواءمتها وعدم مواءمة المراكز والمدارس المهنية. هناك صورة نمطية واضحة عن التعليم



والتدريب المهني لدى العاملين/ات في المجال، والجهات الرسمية وكذلك الطلبة ذوي الإعاقة، بكونه تخصصًا مخصصًا للطلبة ذوي التحصيل المنخفض.

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها العمل على إعداد لائحة تنفيذية للقرار بقانون رقم (4) لسنة 2021 لتكون شاملة لمتطلبات الأشخاص ذوي لإعاقة، وأن يكون هناك آلية واضحة لنقل الصلاحيات والمسؤوليات للهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني، ومواءمة المراكز/ المدارس لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتضمن توفير مواصلات مواءمة، وتوسيع المعرفة في مجال التعليم والتدريب المهني وأهميته.



الفصل الأول

الإطار العام

تقديم:

يتعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للتمييز والإقصاء من منظومة الحقوق بشكل عام، ومن ضمنها مجموعة الحقوق الأساسية، وأهمها الحق في التعليم والعمل؛ فهم يواجهون مجموعة من المعوقات البنيوية التي تقصمهم/ن وتحرمهم/ن من التمتع بهذه الحقوق التي تعد من أهم مقومات العدالة الاجتماعية لارتباطها بشكل أساسي بالفقر، حيث يرفع غيابها من معدل الفقر الذي يعد من العوامل التي تضعف أسس العدالة الاجتماعية¹. وتشمل المعوقات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة معوقات اجتماعية ومؤسسية وأيضاً معوقات تشريعية وسياساتية، فلا تزال التشريعات والسياسات والبرامج الفلسطينية قاصرة وغير شاملة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتفتقر للإقصاء من الحقوق الأساسية.

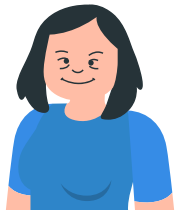
يعد إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة من الحق في العمل والتعليم واضحاً في الإحصاءات التي تقيس مجمل العاملين/ات منهم/ن من مجمل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيشير مسح الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2011 (وهو آخر مسح متخصص) إلى أن 87.3% من الأشخاص ذوي الإعاقة فوق 15 عاماً عاطلون/ات² عن العمل³، وهذا يعني أن أكثر من نصف الأشخاص ذوي الإعاقة خارج سوق العمل. وبحسب الجهاز، فإن أكثر من ثلث الأشخاص ذوي الإعاقة لم يلتحقوا بالتعليم أبداً، 35.5% منهم/ن في الضفة الغربية و42.2% في قطاع غزة، وبالمقابل 33.8% منهم/ن انضموا للتعليم وتسربوا منه، منهم/ن 37% في الضفة الغربية و27% في قطاع غزة، بينما 53% منهم/ن أميون، بواقع 51% في الضفة الغربية و56.3% في قطاع غزة، هذا يعني أن ما يقارب 71% من الأشخاص ذوي الإعاقة لم ينهوا تعليمهم/ن⁴. كما أشارت بيانات تعداد الجهاز للعام 2017 إلى أن معدل البطالة بين الأشخاص ذوي

1. عصام عابدين، إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع الفلسطيني (رام الله: مؤسسة الحق، 2021).

2. لا يعملون ولا يبحثون عن عمل.

3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الأفراد ذوي الإعاقة (رام الله: 2011). الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/79uev>

4. المصدر السابق.



الإعاقة وصل 37% بواقع 19% في الضفة الغربية و54% في قطاع غزة⁵، فيما بلغت نسبة النساء ذوات الإعاقة المشاركات في القوى العاملة 4% فقط⁶.

انطلاقاً من كون التعليم حق مكفول للجميع، وكفلته كافة الاتفاقيات والوثائق الدولية، عملت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية على تبني التعليم الجامع، فأقرت في عام 2015 الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم (2017-2022) وعرفت الوزارة التعليم الجامع بأنه التعليم الذي لا يستثني أحداً، وذلك بغض النظر عن الإعاقة أو الجنس أو اللون، الأمر الذي يتطلب تغييرات جذرية في نظام التعليم، وبما يتناسب مع المبادئ الدولية المتفق عليها⁷.

منذ عام 2016، صادق مجلس الوزراء الفلسطيني على خطة دمج التعليم المهني والتقني بالتعليم العام في المدارس الحكومية، وذلك ضمن رؤية حكومية لإصلاح منظومة التعليم، في ظل الإقبال الكبير على التعليم الأكاديمي؛ وجاء هذا التوجه بعد إطلاق وزارتي التربية والعمل المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني لتعزيز التخصصات المهنية والتقنية ودعمها عام 2016، وفي عام 2021 صدر قرار بقانون رقم (4) لسنة 2021 بشأن الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، وجاء إيلاء الاهتمام بهذا القطاع لمواجهة ارتفاع نسبة البطالة كتوجه حكومي واضح⁸.

إن توجه الحكومة نحو تعزيز الاهتمام بالتعليم المهني، والنابع من الاهتمام بتخفيض نسب البطالة، من المهم أن يراعي المنظور الشمولي على المستوى التشريعي، إذ يعد الأشخاص ذوي الإعاقة من الفئات التي تعاني من البطالة بشكل مضاعف. ومن المهم العمل ضمن هذا التوجه بمنظور شمولي ينعكس على تضمين الإعاقة في التعليم والتدريب المهني على حد سواء، فيعد التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم والتدريب المهني نقطة لوصولهم/ن لسوق العمل والتمكين الاقتصادي، وصولاً لتضمين الإعاقة وتعزيز مبدأ الشمول ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الحق في التعليم والعمل.

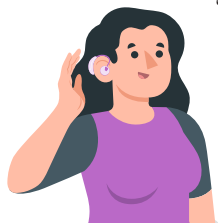
تسعى هذه الدراسة لتوضيح توجهات الطلبة ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني، وتشكل محاولة لإبراز أهم الإشكاليات والمعوقات التي تحد من وصولهم/ن لبرامج التعليم والتدريب المهني، بالإضافة لعرض وتحليل أهم المعوقات على المستوى السياسي والتشريعي بشكل عام،

5. بيان صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019) الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/pe2xt>

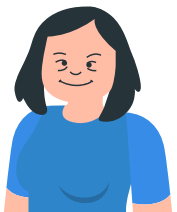
6. إبراهيم قاسم ووسام أبو عمرو وبارا شعث «ورقة حقائق: مؤشرات العنف ضد النساء ذوات الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، مسارات، (تموز/ يوليو 2020). أنظر/ي الرابط التالي: <https://n9.cl/7w0ix>.

7. معمر شبيب وثائر رجا، «التحديات التي تواجه تنفيذ سياسة التعليم في فلسطين» المجلة العربية للنشر العلمي، عدد 34 (2021).

8. أحمد لمحم، «توجه فلسطيني نحو التعليم المهني والتقني لتخفيف البطالة في صفوف الخريجين» في المونيتور. الرابط الإلكتروني: <https://vbm.sg/cl.n9/>، تاريخ الزيارة 2022/6/24.



حيث يساهم ذلك في تحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم/ن وتعزيز البيئة الشمولية في مجالي التعليم والعمل، من خلال وضع استراتيجيات للتغلب على هذه المعوقات وتخفيف أثرها على الأشخاص ذوي الإعاقة.



المنهجية ومحاور الدراسة:

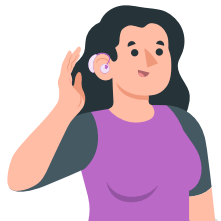
ا. هدف الدراسة:

تحاول الدراسة فهم توجهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو التعليم والتدريب المهني، ومحاولة الوصول إلى أهم الحواجز والمعوقات التي تحول أو تعيق وصول الطلبة ذوي الإعاقة إلى مدارس ومراكز التدريب المهني، وكذلك تحليل الإطار التشريعي والسياساتي المتعلق بالتعليم والتدريب المهني، ومن ثم تسعى الدراسة وبناءً على مخرجاتها للتعرف على أهم الاستراتيجيات التي يجب وضعها للتغلب على تلك الحواجز والمعوقات والتخفيف من آثارها على الأشخاص ذوي الإعاقة. ولهذا، تحاول الدراسة معالجة ثلاثة أسئلة رئيسية:

- ما هي الحواجز والمعوقات التي تحول دون أو تعيق وصول الطلبة ذوي الإعاقة إلى مدارس ومراكز التدريب المهني؟
- ما هي الاستراتيجيات التي يجب وضعها للتغلب على تلك الحواجز والمعوقات والتخفيف من آثارها على الأشخاص ذوي الإعاقة؟
- ما هي توجهات الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس نحو التعليم والتدريب المهني؟

ا. المنهجية والأهمية:

بسبب شح الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام، والدراسات التي تتناول مواضيع التدريب والتعليم المهني عموماً وتقاطعها مع موضوع الإعاقة بشكل خاص، ستحاول هذه الدراسة تقديم معلومات موسعة تتعلق بالتعليم والتدريب المهني للطلبة ذوي الإعاقة، مع التركيز على توجهات الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس نحو التعليم والتدريب المهني، وكذلك أهم المعوقات التي تواجههم/ن مراكز ومدارس التعليم والتدريب المهني والتي لا تراعي الفروق الفردية بحيث تحد من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى هذه المدارس والمراكز، وذلك انطلاقاً من أهمية التعليم والعمل في خلق فرص عمل وبناء قدرات الأفراد وتمكينهم/ن الاجتماعي والاقتصادي، وأهمية دور التعليم والتدريب المهني في تعزيز التنوع وخلق فرص عمل جديدة بعيدة عن المجال الأكاديمي، وبالتالي خفض نسب البطالة والفقر، خصوصاً مع ارتباط الفقر بالإعاقة والذي ستوضحه الدراسة في الفصول اللاحقة.



أجريت هذه الدراسة في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستخدم المنهج الكمي والنوعي في جمع وتحليل البيانات وذلك للتعرف على أهم الصعوبات التي تواجه الطلبة ذوي الإعاقة في مجال التعليم والتدريب المهني، ولدراسة توجهات الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس نحوه، وذلك من خلال استخدام استمارتين، الأولى تعنى بقياس توجهات الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس نحو التدريب المهني، واستمارة توجه للطلبة ذوي الإعاقة في مراكز التدريب المهني لقياس أهم المعوقات التي يواجهها الطلبة في هذه المراكز، بالإضافة إلى إجراء مقابلات معمقة مع المسؤولين في هذه المراكز والجهات الرسمية الفاعلة في مجال التعليم والتدريب المهني.

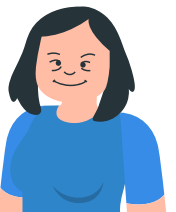
III. العينة:

أجريت مجموعة كبيرة من المقابلات مع الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية للصفوف التاسع والعاشر والثانوية العامة (التوجيهي)، وكذلك مع الطلبة في مراكز التعليم والتدريب المهني والمدارس المهنية، واعتمدت الدراسة في اختيار العينة على أسلوب العينة العشوائية المنتظمة لضمان أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة، واعتمد على الاستمارة كأداة لجمع البيانات ضمن هذه الدراسة.

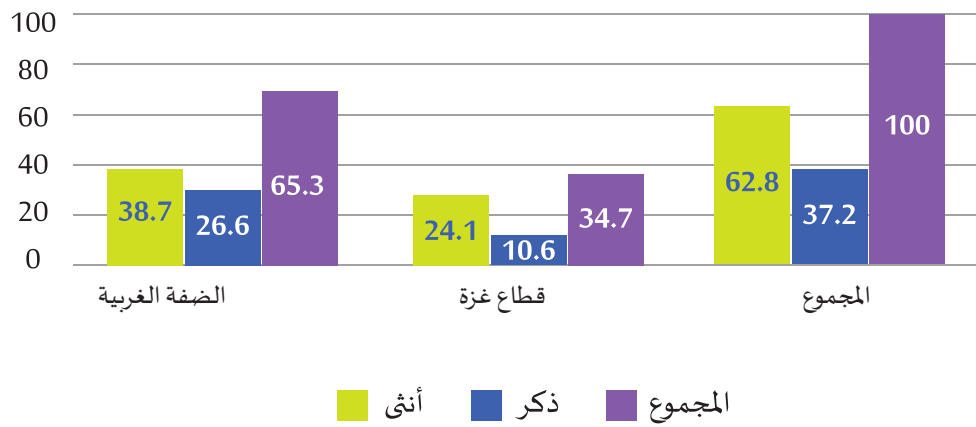
استُخدمت استمارتين مختلفتين؛ الأولى لقياس توجهات الطلبة في المدارس نحو التعليم والتدريب المهني، والثانية لقياس أهم التحديات والمعوقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز التعليم والتدريب المهني وتحديداً المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني من الطلبة الملتحقين أو الذين سبق والتحقوا بها، واعتمدت الدراسة على عينتين لتحقيق هذا الغرض مفصلة كما يلي:

أولاً: عينة الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس النظامية: قياس التوجهات

سحبت هذه العينة لقياس توجهات الطلبة نحو التعليم والتدريب المهني، وتم اختيار الطلبة في المراحل الدراسية التالية: التاسع، والعاشر لإقبالهم على مرحلة اختيار ما بين الفروع الأكاديمية والمهنية التي يرغبون بالانضمام لها، كما تم اختيار طلبة الثانوية العامة أيضاً لكونهم/ن قد يرغبون/ون بالتوجه للتعليم/ التدريب المهني بعد إنهاء مرحلة الثانوية العامة، ويوضح الشكل التالي توزيع المبحوثين/ات ضمن عينة الدراسة حسب الجنس والمنطقة:



الشكل (1): توزيع المبحوثين/ات حسب الجنس ومنطقة السكن لعينة طلبة المدارس النظامية



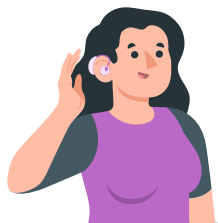
تبعاً لاختلاف مدى تفصيل البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة التي وفرتها الجهات الرسمية، والصعوبات التي واجهت الدراسة في الوصول للبيانات وغيرها من الصعوبات والتي ستوضح لاحقاً، اختلفت آلية العمل في الضفة الغربية عن قطاع غزة وهي كما يلي:

■ الضفة الغربية

اعتمدَ على قوائم وزارة التربية والتعليم والتي تحتوي على توزيع الطلبة على المدارس الحكومية في الضفة الغربية، تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من هذه القوائم، وبلغ عدد الطلبة ذوي الإعاقة في المراحل الدراسية المحددة ضمن العينة (التاسع، العاشر، الثانوية العامة) 730 طالب/ة ذي إعاقة، اختير منها عينة عشوائية بلغت 130 طالب وطالبة، 38.7% أناث و26.6% ذكور، كما اعتمد على هذه البيانات في الحصول على قوائم بأسماء الطلبة ذوي الإعاقة المتحقين في المدارس المهنية في الصفوف المختارة ضمن عينة الدراسة وهي (تاسع، عاشر، توجيهي)، وتم مقابلتهم جميعاً باستثناء طالبتين رفضن المقابلة.

■ قطاع غزة

بسبب عدم توفر بيانات مفصلة حول توزيع الطلبة ذوي الإعاقة على المدارس في قطاع غزة، اعتمد على قائمة توضح المدارس الحكومية في قطاع غزة، اختيرت 36 مدرسة بطريقة عشوائية منتظمة، وتم التواصل مع هذه المدارس للتأكد من وجود طلبة ذوي إعاقة في هذه المدارس في المراحل الدراسية المطلوبة ضمن معايير العينة، ثم تبين أن عدد الطلبة ذوي الإعاقة وتوزيعهم على الصفوف الدراسية كان مختلفاً، لذلك تمت زيارة هذه المدارس وعمل مقابلات مع الطلبة ذوي

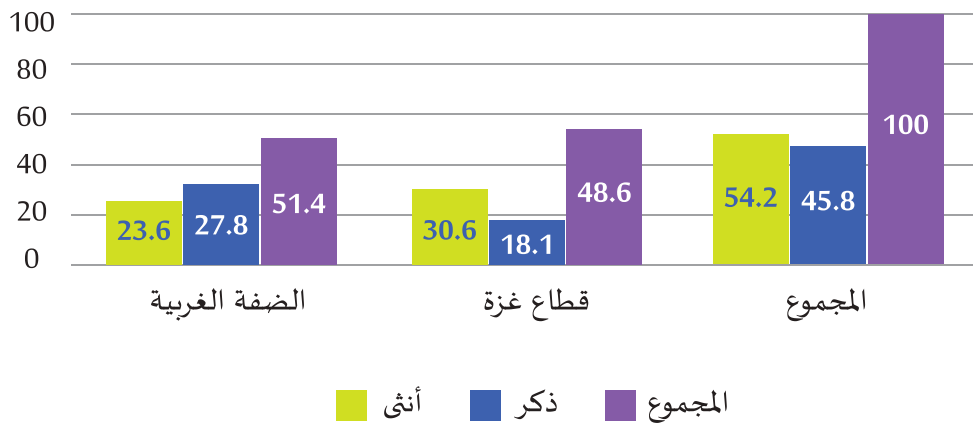


الإعاقة الموجودين في هذه المدارس ويطابقون المعايير من حيث تواجدهم/ن في المراحل الدراسية المحددة ضمن العينة، وبلغ عدد الطلبة ضمن العينة 69 طالب/ة.

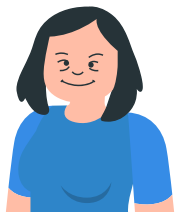
ثانياً: عينة الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس والمراكز المهنية: قياس التحديات والمعوقات

سحبت هذه العينة لقياس أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه الطلبة ذوي الإعاقة في مراكز التدريب المهني والمدارس المهنية، ويوضح الشكل التالي توزيع العينة حسب الجنس والمنطقة:

الشكل (2): توزيع المبحوثين/ات حسب الجنس والمنطقة لعينة طلبة المراكز المهنية



توزعت عينة الدراسة بنسبة 51.4% في الضفة الغربية و48.6% في قطاع غزة، عقدت هذه المقابلات باستخدام استمارة بحثية، وكانت هذه العينة عينة قصدية، ضمت الطلبة الحاليين في مراكز التدريب المهني وكذلك الطلبة الذين سبق والتحقوا بها لفترة لا تزيد عن سنتين، بلغ مجمل المقابلات 50 مقابلة 30 منها في الضفة الغربية، و20 في قطاع غزة، بالإضافة لطلبة المدارس المهنية الحكومية، في قطاع غزة وجدت مدرسة مهنية واحدة حكومية تضم الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، اختير أربع طلبة من كل مرحلة دراسية ضمن عينة الدراسة للصفوف المختارة ضمن العينة: (التاسع، العاشر، التوجيهي) ومن كل جنس، وبلغ العدد الكلي 16 مقابلة، بينما بلغ عدد الطلبة في المدارس الحكومية المهنية في الضفة الغربية 8 وصلنا إلى 7 منهم/ن، وبلغت نسبة عينة المدارس المهنية من مجمل العينة 30.6% وجاءت نسبة الإناث 50% والذكور 50%، وبلغت نسبة الطلبة في الضفة 31.80%، مقابل 68.20% في قطاع غزة، أما عن توزيع العينة حسب نوع الإعاقة بلغت نسبة الطلبة ذوي الإعاقة السمعية ما يقارب 90.9% و9.1% من الطلبة هم من الطلبة ذوي الإعاقة الحركية.



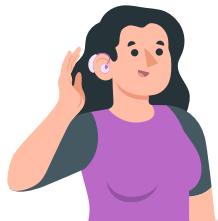
اعتمدت الدراسة أيضاً على مجموعة من المقابلات المعمقة التي أجريت مع الجهات الرسمية ذات العلاقة وهي: وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الحكم المحلي، ووزارة العمل، والهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، للتعرف على دور هذه الجهات فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني للطلبة ذوي الإعاقة، وكذلك تم اختيار عينة قصدية من مدراء/مديرات المراكز المهنية لإجراء مقابلات معمقة معهم/ن، وذلك لفهم مدى مواءمة المراكز للأشخاص ذوي الإعاقة وبما يعزز/يعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لهذه المراكز، بواقع 6 مراكز في الضفة و4 في قطاع غزة، أي ما مجموعه 15 مقابلة معمقة.

IV. صعوبات الدراسة:

برزت العديد من الصعوبات خلال العمل على الدراسة، كان أهمها صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتوزيعهم/ن على المدارس، في الضفة الغربية، كان هناك بيروقراطية لدى الوزارة حالت دون الحصول على البيانات بالسرعة اللازمة لإنجاز الدراسة في الوقت المحدد، وبعد الحصول على هذه القوائم، وخلال العمل كان هناك العديد من البيانات المتعلقة بالطلبة خاطئة أو غير محدثة، ساهم هذا أيضاً في إطالة مدة العمل الميداني، فمثلاً أرقام التواصل للمدارس كان بعضها غير صحيح، نوع الإعاقة للطلبة لم يكن محدداً وفقاً لتشخيص صحيح تبعاً للمعايير المحددة للإعاقة، فبعض الطلبة على سبيل المثال كان لديهم كسري إحدى أقدامهم في فترة سابقة وتم تصنيفهم ضمن الإعاقة الحركية.

بعد الحصول على القوائم رفضت الوزارة دخول الباحثات الميدانيات للمدارس الحكومية لتعبئة الاستمارة، ولذلك تم إجراء المقابلات في منازل الطلبة، مما وضع عبئاً إضافياً على سير العمل الميداني، من حيث سلامة الباحثات وسهولة الوصول، كما أخذ التواصل والمتابعة مع المديريات المزيد من الوقت للحصول على أرقام أولياء أمور الطلبة للتواصل معهم/ن والتنسيق للمقابلات، وعلى الرغم من التجاوب السريع من بعض المديريات إلا أن بعضها حولنا للمدارس لأخذ أرقام الطلبة منها وهذا أيضاً كان له أثر في تأخير العمل الميداني، فبدل قدرتنا على التواصل مع شخص مسؤول في المديرية، تطلب الأمر التواصل مع كل مدرسة للحصول على رقم طالب/ة واحد، أدى هذا لتأخير العمل الميداني خصوصاً مع حاجة الميدان لتبديل سريع لبعض الطلبة غير المستجيبين/ات أو الذين رفضوا/ن إجراء المقابلة.

في قطاع غزة، لم نحصل على قائمة بتوزيع الطلبة ذوي الإعاقة على المدارس، لعدم توفر بيانات تتعلق بتوزيع الطلبة وأسمائهم، ولكن تم تزويدنا بالكتاب السنوي الصادر عن وزارة التربية

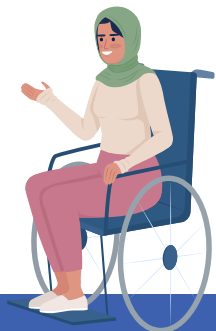


والتعليم في قطاع غزة، من خلاله أخذت عينة عشوائية منتظمة من المدارس الحكومية المبينة في الكتاب الإحصائي، والذي يشمل جميع المدارس الحكومية، بلغت العينة المختارة وبالتناسب مع عينة الضفة الغربية 46 مدرسة، 36 منها فقط استطعنا الوصول إليها، بمعنى أنها موجودة واستجابت للاتصال وتعاونت في تقديم المعلومات، وأكدت وجود طلبة ذوي إعاقة فيها في الصفوف المختارة ضمن العينة، وطلب من المدارس أعداد الطلبة ذوي الإعاقة الموجودين في الصفوف المختارة ضمن عينة الدراسة، وبعد الحصول على الأعداد وجد أن هذه الأعداد لم تكن دقيقة، وأن بعض المدارس لم يكن فيها طلبة ذوي إعاقة، وعليه تمت زيارة هذه المدارس وتعبئة الاستمارات مع جميع الطلبة ذوي الإعاقة المتواجدين في هذه المدارس في الصفوف المطلوبة.

٧. أخلاقيات البحث:

تمت مراعاة أخلاقيات البحث العلمي في إعداد الدراسة، إذ تم تدريب الباحثات الميدانيات المختارات لتعبئة الاستمارة على أخلاقيات البحث العلمي، وتدريبهن على الأساليب العلمية في جمع البيانات وطريقة تعبئة الاستمارة والتعامل مع المبحوثين/ات، وتعريفهن على أهداف البحث وأسئلته الرئيسية.

بما أن معظم المبحوثين/ات هم/ن دون السن القانوني تم التواصل مع أولياء أمورهم/ن وتحديد المقابلات بعد موافقتهم/ن، وعند إجراء المقابلة تم إعداد نموذج موافقة مستنيرة يوضح أهداف الدراسة والغرض منها وآلية النشر وأخلاقيات البحث العلمي بما يتضمن خصوصية المبحوث/ة، وقام أولياء الأمور بالتوقيع على نموذج موافقة مستنيرة قبل إجراء المقابلات



مفاهيم الدراسة:

التعليم التقني: هو تعليم يمكن المتعلمين/ات من اكتساب وممارسة المهارات التي تتطلبها المهن والأعمال متضمنة توظيف وتطبيق العلم والتكنولوجيا.

التعليم المهني: هو التعليم الذي يهدف إلى إعداد عمال مهنيين ويحصل الطالب بعدها على شهادة الدراسة الثانوية في الفرع المهني، ويمكن لخريجي هذا المسار استكمال تحصيلهم العلمي في التعليم التقني في الكليات أو التوجه إلى الجامعات المناظرة لتخصصه.

التعليم والتدريب المهني: تعليم وتدريب يكسب الناس مهارات قابلة للتوظيف.

نظام التعليم والتدريب المهني والتقني: نظام تعليم وتدريب مهني وتقني يتضمن كل المؤسسات التي تنتج وتطور وتحافظ على مؤسسات النظام وبرامجه والعلاقات بينها.

التدريب المهني: هو التدريب الذي يتعلق بمهنة معينة محددة⁹.

الترتيبات التيسيرية المعقولة: تعني التعديلات والترتيبات اللازمة والمناسبة التي لا تفرض عبئاً غير متناسب أو غير ضروري، والتي تكون هناك حاجة لها في حالة محددة، لكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان.¹⁰

التصميم العام: تصميم المنتجات، والبيئات، والبرامج، والخدمات؛ بما يتيح استخدامها لكافة الأفراد بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى أساس من المساواة مع الآخرين.¹¹

التعليم الجامع: «إحداث تغييرات جوهرية داخل النظام (السياسات وتخصيص الموارد، وممارسات التدريس، والمناهج، والتقييم، والبنية التحتية، ... إلخ) بحيث يصبح التعليم والمدارس مرنين وقادرين على التكيف مع احتياجات كل متعلم، أي أن يصبحا متمحورين حول المتعلم».¹²

سياسة التعليم الجامع: «إحداث تغييرات في نظام التعليم بأكمله، تبعاً لمبدأ التصميم العام، وهذا يعني أن يتم إدخال تغييرات على السياسات، وتخصيص موارد وممارسات تدريس، ومناهج

وتقييم، وبنية تحتية ... إلخ، بحيث يصبح التعليم مرناً وقادراً على التكيف مع احتياجات كل متعلم، وتعتمد هذه السياسة على نهج ثنائي المسار، إذ تسعى لإدخال تغييرات على النظام، وتهتم

9 أحمد الرمعي، وسليمان الضعيفي، الإناث في التعليم والتدريب المهني والتقني في الضفة الغربية وقطاع غزة واقع، طموحات وفرص (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية والفلسطينية - ماس، 2005).

10 اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الرابط الإلكتروني: <https://3jsb5/cl.n9/>.

11 عصام عابدين، وصول النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى العدالة (رام الله: طاقم شؤون المرأة، 2021).

12 سياسة التعليم الجامع في فلسطين (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي، 2015).

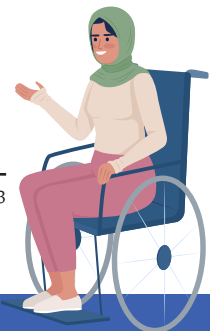


في الوقت ذاته بتقديم الدعم على أساس فردي، وهي تقرباً من الضروري اتباع المسارين كليهما في وقت واحد حتى يصبح التعليم الجامع واقعاً.¹³

النموذج الطبي: يعتبر هذا النموذج الإعاقة حالة فردية تتعلق بضعف جسدي تحتاج للعلاج، وأنهم غير قادرين على القيام بأشياء معينة.

المنهج الإغاثي: يعتبر الأشخاص ذوي الإعاقة حالة إنسانية غير منتجة ومستحقة للمساعدة الدائمة.

13. المرجع السابق.



الفصل الثاني

سياق عام

سياق استعماري

كان للاستعمار في فلسطين دوراً أساسياً وجوهرياً في تعطيل العملية التنموية، فحاول على مدى ما يقارب 74 عاماً تدمير البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، فدأبت سلطات الاحتلال على هدم أي محاولة للنهوض بهذه البنى منذ وجودها، وكل ما قامت به من «تحسين» في بعض البنى والمؤسسات كان لخدمة مصالحها وإدامة السيطرة الاستعمارية.

يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من الوجود الاستعماري كغيرهم/ن من الفلسطينيين والفلسطينيين، إلا أنهم/ن يتعرضون لعنف مضاعف، حيث يرفع الاحتلال من نسبة الإعاقة في فلسطين بسبب الاعتداءات المتكررة، كما يستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مباشر، ويزداد أثر هذا العنف مع غياب القوانين المحلية النافذة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة.

بعد احتلال الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة عام 1967، سيطر الاحتلال على المصادر والموارد والقطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك قطاع التعليم، بغرض خدمة أهدافه السياسية والاقتصادية، وتلبية لاحتياجات السوق الإسرائيلي من الكوادر اللازمة، ولم يجر أي تطوير على نظام التدريب أو التعليم المهني، باستثناء ما هو ضروري لخدمة أهدافه،¹⁴ فأنشأ الاحتلال 13 مركزاً للتدريب المهني 9 منها في الضفة الغربية و4 في قطاع غزة، شكل الذكور الفئة الأساسية المستهدفة لهذه المراكز التي وفرت عدداً من الدورات التدريبية القصيرة، تراوحت مدتها ما بين 5 إلى 11 شهراً، وكان التوجه الأساسي للتدريب في معظمه يتعلق بقطاع البناء، وهو القطاع الذي رغبت دولة الاحتلال بتوفير عمالة ماهرة ورخيصة من الفلسطينيين له.¹⁵

عمل الاحتلال بين عامي 1976 و1987 على تحويل مدرستين إعداديتين للذكور إلى مدرستين ثانويتين مهنيتين/ صناعيتين، واحدة في رام الله والأخرى في طولكرم، وكان الهدف إعداد عمالة شبه ماهرة من مناطق لا تتوفر فيها مدارس أو مراكز مهنية، ويمكنها الاستجابة لمتطلبات السوق الإسرائيلية كمنطقتي وسط وشمال الضفة الغربية، ولنفس الأسباب قام الاحتلال بافتتاح

14. لميس أبو نحلة، نظام التعليم والتدريب المهني والتقني تحليل يعتمد على النوع الاجتماعي (بيروت: جامعة بيرزيت، برنامج دراسات المرأة 1996). <https://n9.cl/sar7f>.

15. المرجع السابق.



مدرستين مهنتين في قرية سيلة الظهر في شمال الضفة الغربية، وفي مدينة الخليل في جنوب الضفة الغربية،¹⁶ هذا أدى إلى تركيز التدريب المهني على مجالات محددة لخدمة أهداف الاحتلال وإهمال مجالات أخرى.

لم يتعدَّ اهتمام سلطات الاحتلال بالتعليم والتدريب المهني خدمة أغراضها السياسية والاقتصادية، فظهر التوجه الواضح لتطوير التعليم والتدريب المهني لخدمة أهدافها، وظهر ذلك في العمل على تدمير أهم مؤسسات وبرامج التدريب المهني التي كانت تعنى بالتدريب المهني الزراعي، فقام بإغلاق مؤسسات وبرامج التدريب الزراعي في كل من بيت حانون وفي قطاع غزة، وخضوري في مدينة طولكرم؛ حيث أكد أحد تقارير هيئة الأمم المتحدة أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أغلقت مدرسة بيت حانون الزراعية في قطاع غزة مرتين، وكانت المرة الأولى مباشرة بعد احتلالها لقطاع غزة عام 1956، إذ أبقته مغلقة حتى عام 1958، والمرة الثانية بعد احتلال الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة في عام 1967، وعقب ذلك سيطرة إدارية على قطاع التعليم بشكل عام،¹⁷ بما يؤكد توجه الاحتلال نحو خدمة أهدافه وتدمير أي محاولة للنهوض بالبنى الاقتصادية الفلسطينية، ومن أهمها الزراعة والصناعة.

الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة الأفراد الذين لديهم صعوبة واحدة على الأقل بحسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017 في فلسطين تبعا للتعريف الواسع¹⁸ للإعاقة وصلت لحوالي 6%، 7% في قطاع غزة و5% في الضفة الغربية، ووفقاً للتعريف الضيق¹⁹ للإعاقة فقد بلغت نسبة الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين 2% من مجمل السكان الفلسطينيين، بواقع 2% في الضفة الغربية و3% في قطاع غزة.

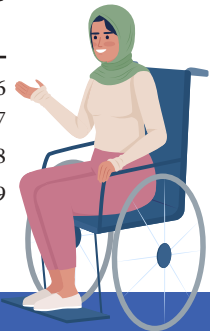
تظهر الإحصاءات في فلسطين أن هناك عجزاً في تحقيق المساواة والشمول، وارتفاع درجة التهميش التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة، فيفرض الاحتلال الإسرائيلي عقبات سياسية واقتصادية واجتماعية أمام الشعب الفلسطيني، وتعمل هذه البنية الاستعمارية بصورة عامة على رفع وتيرة العنف داخل الأراضي الفلسطينية مما يعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للعنف ويعرض النساء ذوات الإعاقة للعنف المضاعف، على الرغم من الانضمام للاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي

16. المرجع السابق.

17. أبو نحلة، نظام التعليم.

18. التعريف الواسع للإعاقة بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: «لا يستطيع كليا - صعوبة كبيرة - بعض الصعوبة».

19. التعريف الضيق للإعاقة بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: «لا يستطيع كليا وصعوبة كبيرة».



الإعاقة، إلا أن الأشخاص ذوي الإعاقة وتحديدًا النساء لا يزلن/ون يعشن/ون حالة من التهميش والإقصاء الاجتماعي.

إن إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا تزال تصطدم بمعوقات كبيرة تتمثل في عدم إنفاذ القوانين والتشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصاً فيما يتعلق بمواءمة الأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة، والثقافة المجتمعية السائدة تجاههم/ن، وعدم قدرتهم/ن على الوصول والاستفادة من الخدمات العامة، ومحدودية البرامج الخاصة بتدريبهم/ن وتأهيلهم/ن،²⁰ بالإضافة لعدم قدرتهم/ن على استخدام المواصلات العامة؛ فتشير الإحصاءات إلى أن 76.4% من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يستخدمون المواصلات العامة بسبب غياب البنية التحتية لتمكينهم من استخدامها.²¹

تدل بيانات التعليم في المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على أن 37.6% من الأفراد ذوي الإعاقة من عمر 15 سنة فأكثر لم يلتحقوا أبداً بالتعليم، في المقابل فإن 33.8% من هؤلاء الأفراد التحقوا بالتعليم وتسربوا منه، كما أوضح المسح أن 53.1% منهم/ن أميون، وهذا أثر نوعاً ما على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في القوى العاملة؛ حيث تشير نتائج المسح إلى أن مشاركتهم/ن في سوق العمل لم تتجاوز 22.3% من إجمالي القوى البشرية للأشخاص ذوي الإعاقة،²² مما يعطي أهمية للتدخلات ذات العلاقة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالي التعليم والعمل.²³

هناك ارتباط وثيق بين الفقر والإعاقة، ولعل هذا الارتباط نشأ من غياب فرص التوظيف العادل والمتكافئ وغياب سياسة التعليم الجامع، وعدم مراعاة الفروق الفردية والتنوع بشكل عام في التشريعات والسياسات الوطنية، وأشكال التمييز على أساس الإعاقة في تشريعات العمل، وقانون حقوق المعوقين لسنة 1999 ولائحته التنفيذية التي تتبنى النموذج الطبي²⁴ والإغاثي،²⁵ وبالإضافة لتوجهات صناع القرار التي انعكست على السياسات والخطط الاستراتيجية والتي تتبنى ذات المنظور، ولا تولي أهمية لمواءمة بيئة العمل وتحديد الترتيبات التيسيرية المعقولة اللازمة، أي أنه



20. فراس جابروسي الطرمان، دراسة غير منشورة: حماية النساء ذوات الإعاقة من العنف: إبعاد وتهميش دراسة حول: الخدمات المقدمة للمعنفات من النساء ذوات الإعاقة (رام الله: جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، 2020).

21. تقرير غير منشور: تقرير الظل للنساء والفتيات ذوات الإعاقة الصادر عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني (2017).

22. الأفراد ذوي الإعاقة الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر.

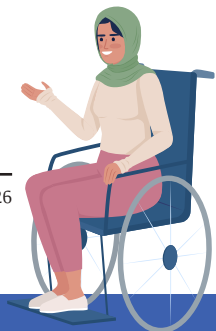
23. سائد درة، التدريب المهني في فلسطين: جاهزية مراكز التدريب المهني لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية (بيت لحم: جمعية بيت لحم العربية للتأهيل، 7102).

24. النموذج الطبي: يعتبر هذا النموذج الإعاقة حالة فردية تتعلق بضعف جسدي تحتاج إلى علاج، وأنهم غير قادرين على القيام بأشياء معينة.

25. المنهج الإغاثي: يعتبر الأشخاص ذوي الإعاقة حالة إنسانية غير منتجة ومستحقة للمساعدة الدائمة.

لا توجد مواءمة بين تكييف بيئة العمل والتصميم العام²⁶، ما سبق يعد إقصاء للأشخاص ذوي الإعاقة معيقاً لوصولهم/ن لفرص العمل، مما يرفع من نسبة الفقريينهم/ن، كما يعزز الإقصاء من التعليم كذلك، والذي يشكل عاملاً آخر متعلقاً بالإقصاء من فرص الوصول إلى العمل وتقليل نسبة الفقر.

26. عابدين، إنفاذ الحقوق، ص.8.



الفصل الثالث

حول التعليم والتدريب المهني

القسم الأول: سياق تاريخي

1. التعليم والتدريب المهني في فترة الحكم العثماني والاستعمار البريطاني

منذ عام 1516 وحتى عام 1917 كانت فلسطين جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وعانت من فترات طويلة من الركود والإصلاحات التي وصفت بالفشل، فعلى الرغم من أن الناتج العلمي والتكنولوجي العثماني حظي بتقدير كبير في فترة العصور الوسطى، إلا أنه عانى من تراجع كبير خلال القرن التاسع عشر؛ فكانت المدارس الحكومية في المقاطعات سيئة التنظيم وطرق التدريس غير مرضية، مما جعل المدارس غير فعالة إلى حد كبير²⁷.

عام 1856 سمحت الحكومة العثمانية للسكان والطوائف بإنشاء المدارس التي تناسب رعاياها، وانتشرت المدارس العربية والإسلامية الخاصة وكذلك المدارس التبشيرية الأجنبية،²⁸ وفي عام 1860 أنشأ شنلر أول مدرسة أجنبية (مدرسة دار الأيتام السورية «مدرسة شنلر») والتي اهتمت بالتدريب المهني واحتوت على مجموعة من المشاغل للتدريب كالخياطة والنجارة، والحدادة وغيرها، وفي عام 1863 أنشئت مدرسة الساليزيان في بيت لحم كمدرسة مهنية لتحقيق الأهداف نفسها كمدرسة شنلر.

بحسب دراسة لميس أبونحلة كانت خدمات هذه المدارس والمراكز (المهنية) مقدمة للذكور فقط من العائلات الفقيرة ووجهت تلك الخدمات للذكور على اعتبارهم المعيلين الأساسيين في أسرهم، وعملت على توفير بعض خدمات الإعالة العينية والبرامج التدريبية في مجال بعض الحرف كالنجارة والحدادة والألمنيوم وصيانة السيارات والكهرباء واعتمدت هذه المنظمات والجمعيات على التوجه الخيري.

أشارت الدراسة أيضاً إلى أن هذا النشوء والاعتماد على التوجه الخيري في مجال التدريب المهني أدى لخلق نظرة اجتماعية سلبية نحوه، وخلق فجوات اجتماعية ونوعية في بنيته، وقد أنشئت

27. Felix Sanchez and Jumana Trad, "Education in the Palestinian Territories (CEMOFPS: Round Table: An Education of quality in the Conflict area, 2011).

28. «تاريخ التعليم والتدريب المهني والتقني»، وفا الإعلامية. انظر/ي الرابط الإلكتروني: <https://th.ev9h0/cl.n9/>



سبع مدارس ومراكز صناعية ومهنية في الفترة ما بين عامي 1860 – 1952 استهدفت الفقراء والمحتاجين والأيتام من الذكور فقط، أنشأت البعثات التبشيرية المسيحية والجمعيات الإسلامية تسع مدارس ومراكز صناعية مجموعها 10 مدارس ومراكز، إضافة إلى ذلك أنشأت مراكز التدريب المهني التي تستهدف قطاع الطلبة الذين أنهوا المرحلة الإعدادية، والذين لا يرغبون بإكمال دراستهم الأكاديمية²⁹.

في فترة الاستعمار البريطاني (1920 – 1948) بدأت إدارة الانتداب العمل في قطاع التعليم من خلال عملية إعادة الإعمار وفتح المدارس الموجودة، كما عملت على إنشاء كليات تدريب للرجال والنساء في القدس³⁰، فأنشئت دار الأيتام الإسلامية في القدس عام 1922 كمدرسة صناعية لمساعدة الأيتام والمعوزين في توفير حياة كريمة عن طريق كسب مهنة معينة في هذه المدرسة، وأنشئت مدرسة خضوري الزراعية عام 1930 في طولكرم، لتدريب الطلبة العرب الذين أنهوا الدراسة الابتدائية على أسلوب الزراعة العامة، وفي عام 1933 أنشئت أول مدرسة مهنية حكومية في حيفا، وأول مركز تدريب أنشئ في القدس عام 1948 عن طريق الاتحاد اللوثيري³¹.

شهدت هذه المرحلة سياسات تعليمية تمييزية وإهمال، فعملت إدارة المعارف البريطانية على تعيين معلمين/ات غير مؤهلين للتعليم، وكانت مخصصات التعليم ضئيلة، حيث لم تكن تتجاوز ميزانية دائرة المعارف 5% من الميزانية العامة، وكما بلغ إنفاق الأهالي العرب على المدارس الحكومية سنوياً نحو 150000 جنيه، بينما كانت المبالغ المخصصة في ميزانية الحكومة لعام 1933-1934 قد بلغت حوالي 180000 جنيه، أي بما لا يزيد عن 30000 جنيه مما تبرع به الأهالي العرب لمدارسهم الحكومية³².

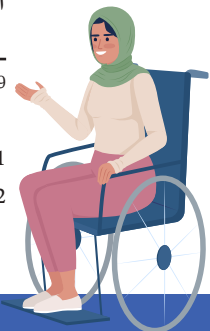
سيطرت سلطات الاستعمار البريطاني على العملية التعليمية في فلسطين، وفرضت مجموعة من القيود، وشهد التعليم تطوراً وصف بأنه كمي على الرغم من وجود بعض الجوانب النوعية، فارتفعت نسبة الملتحقين بالتعليم مع نهاية الحكم البريطاني بـ 500% على الرغم من وجود بعض العناصر النوعية، وانعكست السياسة البريطانية على النظام التعليمي، وكان مدير المعارف ومساعدوه البريطانيون يضعون سياسة عامة للتعليم دون أن يسمحوا بمشاركة أي مختصين من أهل البلاد، وكانت السلطات الاستعمارية تعد المناهج التعليمية وتفرضها على أهل البلاد، وعلى الرغم من سيطرتها على العملية التعليمية للعرب إلا أنها سمحت لليهود بحرية التحكم بمدارسهم

29. أبو نحلة، نظام التعليم.

30. Sanchez, Education

31. المرجع السابق.

32. التعليم في عهد الانتداب البريطاني، وفا الإعلامية. انظر/ي الرابط الإلكتروني: <https://47l60/cl.n9/>.



وتعليمهم؛ حيث كان تابعا للجنة القومية اليهودية التابعة للوكالة اليهودية.³³

انعكست السياسات التمييزية الاستعمارية على التعليم المهني أيضاً، فمثلاً ارتبطت فيما يتعلق بالتعليم الزراعي، أقيمت أول مدرسة زراعية يهودية عام 1870 وذلك لتهيئة وإسكان المهاجرين الصهاينة، وتواصلت عملية إنشاء المدارس إلى 17 مدرسة غطت حتى عام 1946 معظم احتياجات المساحات الاستيطانية اليهودية في حين لم يسمح بإنشاء أي مدارس عربية زراعية إلا بعد عام 1936،³⁴ وفي الأعوام 1918 – 1919 تأسست مدرستين مهنتين هما الكلية العربية ودارالمعلمات القروية في رام الله، ومدرسة حيفا الصناعية وكلية خضوري الزراعية، وشكلت هذه المدارس في ذلك الوقت أعلى درجة تعليمية التحق بها الطلاب بعد إنهاء المرحلة الثانوية العليا.³⁵

VI. التعليم والتدريب المهني خلال الاحتلال الصهيوني

خلال الفترة ما بين 1948 – 1967 خضع نظام التعليم في الضفة الغربية للأردن والنظام التعليمي في قطاع غزة لمصر، وخلال هذه الفترة تبنت المدارس في الضفة الغربية المنهاج الأردني والمدارس في قطاع غزة تبنت المنهاج المصري³⁶، منذ عام 1958، وخلال الحكم الأردني أدرج نظام التعليم والتدريب المهني والتقني مرحلة التعليم الثانوية ومرحلة التعليم العالي تحت مظلة وزارة التربية والتعليم الأردنية، فأنشأت الحكومة عدداً من المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني والكليات.³⁷

مع تشكيل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في أعقاب عام 1948، أصبحت الأونروا المزود الأساسي للتعليم الأساسي للأطفال الفلسطينيين منذ عام 1950 ولا تزال تلعب دوراً هاماً في نظام التعليم الفلسطيني،³⁸ تذكر الدراسات أيضاً دور وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين التي بدأت عملها في مجال التعليم والتدريب المهني منذ أنشأتها بهدف إغاثة وتشغيل اللاجئين في جميع أماكن تواجدهم، وأنشأت الوكالة مراكزاً للتدريب المهني والتقني منها التدريب المهني الذي يتضمن دورات تدريبية في الحرف والصناعات البسيطة التي توفرها للطلبة الذين أنهوا الصف التاسع، ثم برامج التدريب وتأهيل للعاملين في مؤسسات ومكاتب الوكالة للطلبة الذين أنهوا التعليم الثانوي، ودورات تعليم وتأهيل للعاملين في المؤسسات ومكاتب الوكالة قبل المباشرة في العمل وأثناء تواجدهم على رأس عملهم، إضافة لبرامج التعليم والتدريب المهني الهادفة لتخفيف وإزالة الفقر والخاصة بالعائلات

33. صالح عسولة، «التعليم في فلسطين أثناء فترة الانتداب البريطاني»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 9.

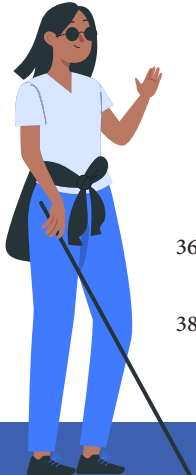
34. المرجع السابق.

35. نور دكيدك، أوضاع التعليم في القدس إبان الحكم الأردني 1948 – 1967 – رسالة ماجستير (القدس: جامعة القدس، 2011).

36. Sanchez, Education.

37. دكيدك، أوضاع التعليم.

38. Sanchez, Education.



اللاجئة الفقيرة، مستهدفة الذكور باعتبارهم المعيلين الأساسيين للأسرة³⁹.

تبنت الوكالة لسنوات عديدة التوجه الإغاثي أيضاً الذي يعنى بإزالة الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية للعائلات الفقيرة من اللاجئين ممثلة في الذكور، باعتبارهم المسؤولين الرئيسيين عن الإعالة. إن برامج الوكالة عكست مفارقات تتعلق بعلاقات النوع الاجتماعي، وذلك بتحيزها للذكور، وأيضاً من خلال إعادة إنتاج الأدوار الاجتماعية القائمة من خلال البرامج المعروضة للذكور والإناث، على سبيل المثال أنشأت الوكالة ثلاثة مراكز للتدريب المهني منها مركز واحد للإناث تم إنشاؤه في مدينة رام الله ليقدم برامج تدريبية في مجال التدريب وتأهيل المعلمات للعمل في المدارس إضافة لبرامج التدريب على المهن الحرفية كالخياطة والتجميل والسكرتارية أما المراكز الثلاثة الأخرى كانت مخصصة للذكور وتحتوي على حرف متعددة تشمل ميكانيكا السيارات وأعمال الكهرباء والألمنيوم وغيرها⁴⁰.

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس عام 1967 تولى الاحتلال مسؤولية التعليم، ومع ذلك بقيت المناهج التعليمية تابعة للأردن في الضفة الغربية ولمصر في قطاع غزة⁴¹ وتراجع قطاع التعليم والتدريب المهني في عهد الاحتلال الصهيوني، فافتقر للإرادة الموحدة والتشريعات الفعالة، بالإضافة للإهمال المتعمد من قبل سلطات الاحتلال، فعمل الاحتلال على توجيه هذا القطاع لخدمة اقتصاده، عن طريق إنشاء مراكز تدريب تعطي دورات تدريبية قصيرة من 3 – 8 شهور، غالباً في مهن الإنشاءات ليعمل الخريجون كعمال محدودي المهارات في سوق العمل الإسرائيلي.

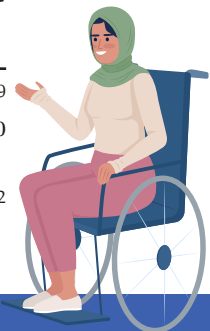
بين العامين 1976 – 1987 قام الاحتلال بتحويل مدرستين إعداديتين للذكور إلى مدرستين مهنتين صناعيتين في رام الله وطولكرم، وفي عامي 1992 – 1993 بفتح مدرستين مهنتين في قرية سيلة الظهر في شمال الضفة الغربية، وفي مدينة الخليل، جاء هذا الاهتمام لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية للاحتلال، لتوفير أيدي عاملة لسوق العمل الإسرائيلي، وركزت على طرح برامج تؤهل لشغل أعمال بسيطة أغلبها في قطاع البناء، بينما حارب المراكز المهنية التي تعد كوادر قادرة على المساهمة في السوق المحلي وتطويره وخصوصاً قطاع الزراعة، ويظهر ذلك جلياً في محاربة الاحتلال لبرامج ومراكز التعليم والتدريب المهني الذي أهملته وهاجمت مؤسساته وبرامجه، والتي كانت تعنى بالتدريب المهني الزراعي مثلاً، وقامت بإغلاق مراكز التدريب المهني الزراعي في بيت حانون في قطاع غزة، وخضوري في طولكرم، وكلية العروب⁴².

39. أبو نحلة، نظام التعليم.

40. المرجع السابق.

42. أبو نحلة، نظام التعليم.

41. Sanchez, Education.



VII. التعليم والتدريب المهني بعد قيام السلطة الفلسطينية

بعد توقيع اتفاقية أوسلو للسلام عام 1994 تم إنشاء وزارة التربية والتعليم وبدأت الوزارة في إعداد هيكلها والعمل على إعداد مناهج فلسطينية خاصة والعمل على النهوض بقطاع التعليم الذي كان يعاني من الخراب⁴³، وفي عهد السلطة الفلسطينية اكتسب قطاع التعليم والتدريب المهني اهتمام المؤسسات الرسمية والأهلية، وافتتحت العديد من مراكز التعليم والتدريب المهني وطرح العديد من البرامج والتخصصات ضمنها⁴⁴.

بحسب المعلومات الواردة في الموقع الإلكتروني لبوابة التعليم المهني، فتتعدد الجهات المقدمة لخدمات التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، وتتعدد أنواع وأنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني، وهناك المئات من المؤسسات في الضفة وقطاع غزة توفر برامج قصيرة وطويلة الأمد، والتي تضم مدارس ثانوية ومهنية، ومراكز تدريب مهني، ومراكز ثقافية بالإضافة إلى حوالي 25 كلية مجتمع تقدم برامج تعليم مختلفة لخريجي الثانوية العامة، ويشرف على هذا القطاع العام والأهلي والقطاع الخاص من وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووكالة الغوث، وجمعيات خيرية ودينية، ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، ومؤسسات القطاع الخاص⁴⁵.

تتفاوت المعطيات حول عدد مراكز التدريب المهني والتعليم التقني العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشير بعض الدراسات إلى أن العدد الإجمالي لهذه المراكز يزيد عن 400 مركز في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعض هذه المراكز مسجل لدى وزارة العمل أو مسجل لدى جهات أخرى مثل وزارة التربية أو الثقافة والبعض الآخر غير مسجل، هذا بالإضافة إلى عدم استمرارية نشاطات بعض هذه المراكز، وبالتالي من الصعب الحديث عن توفر إحصائية وسجلات رسمية متعددة وثابتة تتضمن معلومات عن مراكز التدريب وتحدد عدد مراكز التدريب المهني في الأراضي الفلسطينية⁴⁶.

تدار مراكز التدريب المهني الحكومية إما من وزارة العمل أو من وزارة التنمية الاجتماعية، مراكز التأهيل التابعة لوزارة العمل تتوزع على كافة المحافظات في المدن والبلديات الرئيسية وتستهدف الطلبة المتسربين من المدارس، وتشرف وزارة التنمية الاجتماعية وتدير 8 مراكز تأهيل وتدريب متواجدة في المدن الرئيسية في الضفة الغربية، والتي تقدم خدمات تأهيلية اجتماعية وتدريب مهني للطلاب الذين تسربوا ويعانون من مشاكل اجتماعية من الإناث والذكور⁴⁷.

43. Sanchez, Education.

44. دكيدك، أوضاع التعليم.

45. رابطة التعليم والتدريب المهني، حول التعليم والتدريب المهني في فلسطين. انظر/ي الرابط الإلكتروني: <https://x7t7h/cl.n9/>.

46. المرجع السابق، ص: 10.

47. المرجع السابق.



أما كليات التعليم المهني والتقني أو ما تعرف بـ (كليات المجتمع) تشمل 22 مؤسسة، تقدم برامج التدريب المهني، وبرامج تدريب أكاديمية مهنية، وذلك على مدار عامين (دبلوم)، وفي معظم الأحيان توفر هذه الكليات شهادة الدبلوم مصادقة من وزارة التعليم العالي، وفي بعض هذه الكليات يمكن للطلبة الحصول على شهادة بكالوريوس بعد دراسة 4 سنوات، 59% من الكليات تدار من قبل مؤسسات المجتمع المدني، 18% منها هي مراكز وكليات حكومية و14% منها كليات خاصة والباقية تابعة لوكالة الغوث وكليات المجتمع المجتمعية، جميع الكليات مرخصة من وزارة التربية والتعليم العالي وبعض هذه المراكز حصلت على تراخيص إضافية من وزارة التعليم الإسرائيلي، أو وزارات فلسطينية أخرى⁴⁸.

بحسب إحدى الدراسات فإن نسب الالتحاق للطلبة الملتحقين/ات بالتعليم بلغت للتعليم الأساسي 1,009,639، بينما بلغت للتعليم الثانوي 142,036، وبلغت للتعليم المهني 16,674 أي بنسبة 11.7% من نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي، ويقدم التعليم المهني من المدارس الحكومية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وبعض المدارس التابعة للقطاع الأهلي⁴⁹.

يوجد حالياً، 78 مدرسة مهنية منها 15 مدرسة صناعية، ومنها مدرستان تحتوي إحداهما على الفرع الفندقي والثانية تحتوي على فرع الاقتصاد المنزلي، وكذلك مدرستان زراعتان و61 مدرسة أكاديمية تشتمل على شعب تجارية، وتشرف وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية على هذه المدارس تربوياً، في هذه المدارس يوجد 21 تخصصاً في مجال التعليم الصناعي والتجاري والزراعي والفندقي والاقتصاد المنزلي⁵⁰.

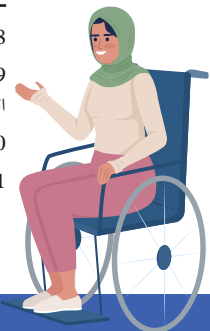
لا يحظى التعليم المهني بالاهتمام الكافي حتى الآن في الأراضي الفلسطينية، حيث تشير الدراسات إلى أن عدد المدارس المهنية محدودة ومعدل الالتحاق بها قليل، حيث لا تزيد نسبة الزيادة في الملتحقين بالتعليم المهني عن 1.4% بين العامين 1996 – 2005، والذي يؤكد على محدودية المدارس والإقبال عليها⁵¹.

48. سائد درة، التدريب المهني في فلسطين، ص 13.

49. هشام كحيل، تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني: متطلب أساسي للاستجابة لاحتياجات سوق العمل (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2015).

50. مي أبو عصب، مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة (نابلس: جامعة النجاح رسالة ماجستير، 2005).

51. المرجع السابق.



تشكل أهمية التعليم المهني في تخفيض نسب البطالة، وتشير بعض الدراسات إلى أن نسب البطالة منخفضة لدى خريجي التخصصات المهنية، ففي دراسة أجريت في القدس مع خريجي المدرسة الثانوية الصناعية في بيت حنينا للعام 1995 - 1996 أظهرت النتائج أن الخريجين وتحديداً بعد عام من تخرجهم 95% منهم يعملون وأن ثلثي العاملين يعملون في مجال تخصصاتهم⁵².

القسم الثاني: التعليم والتدريب المهني والأشخاص ذوي الإعاقة

1. حول الأشخاص ذوي الإعاقة والتدريب المهني

هناك غياب لإحصائيات منشورة وممنهجة تتعلق بتوزيع وأعداد الأشخاص ذوي الإعاقة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني، باستثناء وجود بعض الأرقام التي وردت في الاستراتيجية القطاعية للتعليم للأعوام 2021 – 2023 حول عدد الطلبة الملتحقين في المدارس المهنية، وبلغ العدد لسنة 2017 (2017-2018) 15 طالب/ة ذوي إعاقة، 10 ذكور و5 إناث، وللعام 2018 (2018-2019) وصل العدد لـ 124 طالب/ة ذوي إعاقة، منهم 75 ذكور، و49 إناث، في ارتفاع واضح للأعداد، ولكن لا يمكن اعتبار هذا الارتفاع دليلاً على ارتفاع الإقبال بشكل عام فالحدث هنا عن فارق سنة دراسية واحدة، بينما تدل الأعداد السابقة على أن نسبة الالتحاق للذكور أعلى من الإناث، وبحسب الاستراتيجية فإن نسب الالتحاق بالتعليم المهني للإناث من دون إعاقة أيضاً منخفضة بالمجمل⁵³.

من خلال التواصل مع مجموعة من المؤسسات العاملة في مجال التدريب المهني والمراكز المهنية استطعنا الحصول على إحصائيات متفرقة لبعض السنوات الأخيرة والتي تبين التحاق الطلبة ذوي الإعاقة في التدريب المهني في هذه المراكز، منها جمعية بيت لحم العربية للتأهيل التي أشارت في تقرير أرسلته للجمعية بأن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم إدراجهم في برامج التدريب المهني من خلال برنامج التأهيل المجتمعي في الجمعية، وذلك في الفترة ما بين 2019 – 2021 موزعة وصلوا إلى 209 طالب/ة ذوي إعاقة، 85 منهن إناث و124 ذكور، موزعين/ات على تخصصات متعددة، ومركز إرادة في قطاع غزة أشاروا إلى تخرجهم 45 طالب/ة من الطلبة ذوي الإعاقة في العام 2020.

يمكن أن تدل بيانات توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة على المهن الرئيسية على انخفاض إقبال وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للتعليم والتدريب المهني، فتبعاً لمسح الإعاقة 5% من الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين مصنّفون على أنهم فنيون ومتخصصون مساعدون، و7% منهم عمال مهرة،

52. المرجع السابق.

53. الاستراتيجية القطاعية للتعليم للأعوام 2021-2023 (رام الله: وزارة التربية والتعليم، 2021).



و69% منهم عاملون في الخدمات والباة في المحلات التجارية والأسواق، وعاملون في الحرف والمهن الأولية التي لا تستدعي مهارات مميزة.⁵⁴

عادة ما ينظر للتدريب المهني على أنه عملية مهمة في بناء وتطوير قدرات الإنسان المهنية والعملية، ويعد عاملاً مهماً في إيجاد فرص العمل، ويمثل إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة من التدريب المهني أحد أوجه الانتهاك للحق في العمل، وبالنظر إلى بيئة العمل المليئة بالعوائق في السياق الفلسطيني فإن بناء القدرات يعد من أحد العوامل المهمة للتقليل من أثر هذه العوائق المحيطة، وفي ظل العوائق المضاعفة التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة فمن المهم التركيز على إدماجهم في الخطط التنموية التي تهدف لتحسين واقع سوق العمل وخفض نسب البطالة، خصوصاً أن معدلات البطالة كما ذكر سابقاً مرتفعة.⁵⁵

في دراسة أجريت حول مدى جاهزية مراكز التدريب المهني لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية، خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، منها أن مراكز التدريب المهني التي لديها موارد مادية متاحة ترتفع لديها كفاءة أساليب التدريب المستخدمة ودرجة الاهتمام في العملية التدريبية والقدرة على تلبية المتطلبات الفردية للطلبة، بينما تقل جودة هذه الوسائل مع انخفاض هذه الموارد.⁵⁶

تشير الدراسة أيضاً إلى أن مراكز التدريب، وبشكل خاص تلك القائمة على أساس تجاري، بعيدة عن المدخل الشامل في التعامل مع المتدربين، وأنها تعمل بمعزل عن المؤسسات التي تقدم الدعم التعليمي وتوفر الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن المتابعة الضعيفة للخريجين في البحث عن عمل ومتابعتهم/ن بعد أن ينهوا التدريب تقلل من فرص حصولهم/ن على أعمال مناسبة.⁵⁷

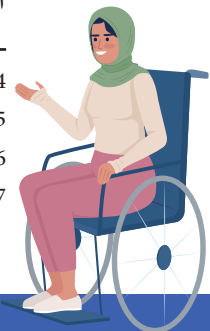
دلت النتائج الخاصة بمؤشرات الجاهزية للمراكز على أن نظام التعليم والتدريب المهني والتقني لم يراعِ مقومات الشمول للأشخاص ذوي الإعاقة، وما زال غير جاهز لاستقبال وشمول الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك كون هذه المراكز في برامجها وبنيتها ونشاطاتها قاصرة وغير شاملة، وذلك بالإضافة إلى قصوره عن النهوض بقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني لمواكبة سوق العمل والتوجهات التنموية في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي هناك حاجة للتدخل الشامل على مستوى البنى والنظم القائمة، وأكدت الدراسة على أن كافة محاور عمل مراكز التدريب غير مكتملة فلا

54. سائدة، التدريب المهني في فلسطين، ص 8.

55. المرجع السابق.

56. المرجع السابق.

57. المرجع السابق.



يوجد محور مكتمل في مجال الجاهزية لشمول الأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكن لاستهداف بنية قطاع التعليم والتدريب المهني كنظام كامل أن تكون شرطاً لإحداث تغيير ملموس على هذا القطاع⁵⁸.

تشير الدراسة السابقة أيضاً إلى وجود إرادة سياسية لدى القائمين على المراكز على اختلاف تصنيفاتها، تصل إلى مستوى مقبول، مع تراجع في مستوى الإرادة السياسية لدى القائمين على المراكز التجارية، فمن الواضح أن المراكز الحكومية وتلك التابعة للمنظمات الأهلية تبذل جهوداً أكبر لخلق أجواء ثقافية واجتماعية متقبلة ودامجة للأشخاص ذوي الإعاقة⁵⁹.

توضح الدراسة أن برامج ومناهج التدريب تتكرر في الكثير من الأحيان وأن المواد التدريبية في أحيان كثيرة منسوخة عن بعضها البعض ولا تحتوي على أدلة متطورة إلا فيما ندر، وبينت الزيارات الميدانية لهذه المراكز استعدادها لتبني برامج تدريب جديدة تلبي حاجة السوق وتكون ملائمة لدمج الطلبة ذوي الإعاقة⁶⁰.

وفيما يتعلق بالمواءمة الخاصة بالمراكز تؤكد الدراسة أن المواءمة المادية تتسم بالضعف وقلة المواءمة بشكل عام، وعند مراكز التدريب الحكومية والخاصة والتجارية بشكل خاص، يمثل موضوع عدم توفر مواصلات خاصة لمركز التدريب أو عدم توفر مواصلات عامة تصل إلى مراكز التدريب أحد نقاط ضعف الجاهزية في هذه المراكز،⁶¹ هناك ندرة في الدراسات التي تغطي واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التعليم والتدريب المهني، بالإضافة لقلة البيانات المتوفرة والمتعلقة بهم/ن.

VIII. الإطار القانوني الناظم للتعليم والتدريب المهني

انضمت فلسطين للعديد من الاتفاقيات الدولية ومن بينها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2014 ولبروتوكولها الاختياري عام 2019، وتعد الاتفاقية المرجعية التشريعية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي نصت على مجموعة من الحقوق المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة بما فيها الحق في التوجيه والتدريب المهني.

تناولت التشريعات الفلسطينية التعليم والتدريب المهني بشكل عام ضمن مجموعة من التشريعات المحلية، إلا أنها كانت مشتتة وغير منظمة، فمثلاً تناول قانون حقوق المعوقين رقم (4) لسنة 1999

الحق في التعليم والتدريب المهني في المادة (10) والتي نصت على: «في مجال التعليم ضمان حق

58. المرجع السابق.

59. المرجع السابق.

60. المرجع السابق.

61. المرجع السابق.



المعوقين في الحصول على فرص متكافئة للالتحاق بالمرافق التربوية والتعليمية وفي الجامعات ضمن إطار المناهج المعمول بها في هذه المرافق. توفير التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها. توفير المناهج والوسائل التربوية والتعليمية والتسهيلات المناسبة. توفير التعليم بأنواعه ومستوياته المختلفة للمعوقين بحسب احتياجاتهم. إعداد المؤهلين تربوياً لتعليم المعوقين كل حسب إعاقته. في مجال التأهيل والتشغيل. إعداد كوادر فنية مؤهلة للعمل مع مختلف فئات المعوقين. ضمان حق الالتحاق في مرافق التأهيل والتدريب المهني حسب القوانين واللوائح المعمول بها وعلى أساس مبدأ تكافؤ الفرص وتوفير برامج التدريب المهني للمعوقين. إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من المعوقين لا يقل عن 5% من عدد العاملين بها يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم. تشجيع تشغيل المعوقين في المؤسسات الخاصة من خلال خصم نسبة من مرتباتهم من ضريبة الدخل لتلك المؤسسات. «إلا أن هذا النص جاء عام ولا يحتوي على أي تحديد للأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالتنظيم الإداري، وقد حدد وزارة التنمية كجهة تنسيقية لهذا القطاع ولم يحدد جهة رقابية عليه».⁶²

جاءت اللائحة التنفيذية رقم (40) لسنة 2004 لقانون حقوق المعوقين مشابهة للقانون، فحددت وزارة العمل كجهة مسؤولة عن تطوير برامج التدريب المهني، وجاء قانون العمل رقم (7) لسنة 2000 متوافقاً مع القانون الأساسي الفلسطيني الذي ينص على عدم التمييز، وقانون رقم (4) لسنة 1999 فيما يتعلق بعدم التمييز ومواءمة أماكن العمل التي نص عليها في المادة (13) الواردة ضمن فصل التشغيل على نسبة لا تقل عن 5% تخصص للأشخاص ذوي الإعاقة في المنشآت والتي عرفت لاحقاً بالكوته المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وأكد القانون في المادة (16) على حظر التمييز في مجال العمل، وعلى الرغم من أن القانون يحتوي على عقوبات مالية على مخالفة بعض أبوابه وفصوله إلا أن الفصل الخاص بالتشغيل لا يتضمن أي عقوبات مالية، وبالتالي لا توجد عقوبات على مخالفة نسبة التشغيل المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك على عدم مواءمة أماكن العمل لمتطلباتهم.⁶³

نصت المادة (18) من القانون على النص التالي: «لغرض تطبيق أحكام هذا الفصل: 1- يقصد بالتوجيه المهني النشاطات التي تهدف إلى توجيه العمال لفرص العمل والتدريب المتاحة التي تناسب مع مهاراتهم وميولهم وقدراتهم. 2- يقصد بالتدريب المهني النشاطات التي تهدف إلى توفير احتياجات

62. عصام عابدين، ورقة غير منشورة: الحق في التوجيه والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في المواثيق الدولية والتشريعات الفلسطينية (رام الله: جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة، 2023).

63. المرجع السابق.



التنمية من العمال المدربين. وتمكينهم من اكتساب المهارات والقدرات اللازمة وتطويرها بصفة مستمرة.» وهذا النص جاء غير شامل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث لم يشمل على ما يضمن مواءمة البيئة المتعلقة بالتدريب المهني ولم يتضمن التعريف ما يؤكد على ضرورة مراعاة شمول متطلبات الإعاقة باختلاف أنواعها⁶⁴.

أغفل قانون الخدمة المدنية رقم (4) وتعديلاته النص على الحد الأدنى لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك تبعاً لما جاء في قانون حقوق المعوقين الذي ينص على: «إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بنسبة لا تقل عن 5%، وتبع ذلك قرار مجلس الوزراء رقم (146) لسنة 2004 بشأن تشغيل المعوقين في الوزارات والمؤسسات الحكومية؛ وعلى الرغم من أنه نص على رفع نسبة العاملين من ذوي الإعاقة إلى ما نسبته 5% وحسب حاجتها، إلا أنه أغفل أيضاً تحديد الإجراءات اللازمة التي ينبغي اتخاذها لرفع هذه النسبة⁶⁵.

فيما يتعلق بالتعليم، لم يشمل قانون التعليم رقم (1) لسنة 2013 على ذكر الأشخاص ذوي الإعاقة⁶⁶، بينما اشتمل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2017 بشأن التربية والتعليم العام على ذكر الأشخاص ذوي الإعاقة أولاً بالتأكيد على أن التعليم لا يستثني أحداً بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الإعاقة، وثانياً من خلال التأكيد على الفروق الفردية وتوفير الأبنية المطابقة للمواصفات والمناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، على أن يحدد سن قبول الطلبة من ذوي الإعاقة بتعليمات يصدرها وزير التعليم⁶⁷، وذلك في إطار تبني سياسة التعليم الجامع.

وعلى الرغم من أن قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000 خصص فصلاً خاصاً بالتدريب والتوجيه المهني، كما أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (168) لسنة 2004 بشأن نظام شروط وإجراءات ترخيص مؤسسات التدريب المهني والقرار رقم (169) لسنة 2004 بشأن نظام التوجيه والتدريب المهني، إلا أن جميعها لم تأت على ذكر الأشخاص ذوي الإعاقة ولم تراعي مقومات الشمول⁶⁸.

إجمالاً جاءت التشريعات المحلية فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني غير منظمة ومجزأة سواء من حيث الأدوار والمسؤوليات أو التنظيم والرقابة، ومؤخراً تم العمل على إصدار قرار بقانون رقم (4) لسنة 2021 بشأن الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، والذي تضمن نقل مسؤولية

64. المرجع السابق.

65. عابدين، إنفاذ الحقوق.

66. قانون التعليم رقم (1) لسنة 2013. الوقائع الفلسطينية. (2013).

67. قرار بقانون رقم (8) لسنة 2017 بشأن التربية والتعليم العام.

68. عابدين، إنفاذ الحقوق.



التنظيم والإشراف والمتابعة والتوجيه والرقابة على جميع المؤسسات العاملة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني الحكومية والرقابة عليها للهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني التي تم إنشائها بموجب هذا القرار بقانون، إلا أن هذا القرار بقانون تجاهل متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصاً فيما يتعلق بالترتيبات التيسيرية المعقولة وإمكانية الوصول ومقومات الشمول الأخرى بشكل كامل⁶⁹.

من المتوقع أن تكون الهيئة هي المظلة التي يتجمع تحتها كل ما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني، إلا أن الهيئة وعلى الرغم من تعيين رئيس للهيئة وبدء نقل الموظفين من بعض الوزارات لمقر الهيئة لم تباشر أعمالها، وذلك بناء على مقابلة أجريت مع المديرية العامة للحماية والإرشاد في الهيئة:

«نحن في الهيئة في المرحلة الحالية لم نستلم أي مركز، من مراكز التدريب المهني وقريباً جداً ستستلم الهيئة مراكز وزارة العمل، وفي هذه المرحلة ستكون وزارة التنمية مسؤولة عن مركزين ولم يتم الحديث عنهما حتى الآن، وهذا يعود لمسؤولية وزارة التنمية عن رعاية وحماية قانون المعاقين، ولكن في مراحل لاحقة وبعد استلام الهيئة للمراكز لا بد من دخولها لمراكز التدريب المهني والتقني، ولكن في المرحلة الحالية الهيئة غير مستعدة»⁷⁰.

أما عن الإشكالية فيما يتعلق بمباشرة العمل:

«نحن في الهيئة جاهزون، ولكن بانتظار الهيكلية وهي جاهزة ومنذ فترة تمت الموافقة عليها من طرف مجلس الوزراء، والديوان وافق عليها، ولكن بقي تحديد درجة رئيس الهيئة، حيث أنه وبناء عليها سيتم تشكيل باقي الهيكلية ونقل الموظفين للعمل ... تصبح الرقابة والترخيص والجودة والمتابعة والمناهج والشهادات وترخيص القطاع الخاص وكل ما له علاقة بالتدريب المهني يعتبر جزء من مسؤوليتنا»⁷¹.

69. عابدين، ورقة غير منشورة: الحق في التوجيه والتدريب المهني.

70. مقابلة مع المديرية العامة للحماية والإرشاد - الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، بتاريخ 2022/8/31.

71. المرجع السابق.



أما عن توجهات الهيئة فيما يتعلق بالمواءمة، وكذلك رأيهم/ن فيما يتعلق بمواءمة المراكز الموجودة:

«بخصوص المواءمة، مركز الشبيخة فاطمة والشيخ خليفة مواءمة، أما

باقي المراكز فهي غير مواءمة، على الرغم من أن التوجه الحكومي يسعى

لمواءمة كافة المراكز والمباني الجديدة، ولكن لا بد من الرقابة عليها⁷²».

على الرغم من التوجه الإيجابي في الطرح إلا أن مقر الهيئة الحالي غير مواءم، أما فيما يتعلق بمسؤوليات الهيئة عن شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التعليم والتدريب المهني:

«إذا أردنا الحديث عن تطوير التدريب المهني والتقني، سنتحدث عن توسيع

آلية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المراكز وليس فقط في المراكز

المنفصلة والتابعة لوزارة التنمية، وإذا كنا أيضاً سنتحدث عن مواءمة

البرامج التدريبية ومناهج تتناسب مع الأشخاص ذوي الإعاقة، فيجب أن

تكون هذه المراكز مسؤوليتنا، لأن جزء من مسؤوليتنا كإدارة العامة في

الهيئة مسؤوليتها المناهج التدريبية والاعتماد والجودة والشهادات⁷³».

وعلى الرغم من أن بدء قيام الهيئة بمباشرة أعمالها سيساهم في التقليل من عملية تشتت مجال التعليم والتدريب المهني، وينظم هذا المجال مما يسهل من عملية الرقابة عليه أيضاً، إلا أن الإشكاليات المتعلقة بكون قرار بقانون رقم (4) لسنة 2021 بشأن الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني يتجاهل متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة قد تكون عائقاً كبيراً أمام الرقابة والمساءلة فيما يتعلق بشمول الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التعليم والتدريب المهني.

IX. أين الأشخاص ذوي الإعاقة من الخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالتعليم

والتدريب المهني؟

عام 1997 وظفت وزارة التربية والتعليم مفهوم التعليم الجامع، وبدعم من عدة مؤسسات تم

72. المرجع السابق.

73. المرجع السابق.



تعيين مرشدي تعليم جامع تم توزيعهم على 12 مديرية تربية وتعليم وتدريبهم، وعقدت لقاءات توعوية شملت مديري التربية والتعليم ومعلمين/ات وأهالي، بالإضافة لعقد دورات تدريبية لمعلمي المدارس المشاركة في المشروع، وفي عام 2000 تبنت الوزارة المشروع ليصبح برنامجاً ويعمم على جميع المدارس في العامين 2006 – 2007 وتم تسهيل تسجيل أعداد من الطلبة ممن «لديهم تحديات ظاهرة وخفية مختلفة ضمن الصفوف»⁷⁴.

عرفت هذه السياسة التعليم الجامع بأنه إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم بأكمله، وذلك تبعاً لمبدأ التصميم العام المتعلق بتصميم المنتجات والمرافق والنظم والمباني بحيث يمكن استخدامها بأوسع مجال من الأشخاص، بدلاً من التصميم مع تخصيص تسهيلات منفصلة، وتؤكد السياسة على أن هذا يعني أن يتم إدخال تغييرات على السياسات، وتخصيص موارد وممارسات تدريس، ومناهج وتقييم وبنية تحتية، بحيث يكون التعليم متكيف مع «احتياجات» كل متعلم، يقر التعليم الجامع بأنه إذا كان الأطفال لا يتمكنون من الوصول للتعليم أو المشاركة به أو التحصيل فيه، فليسوا الإشكالية، بل تكمن الإشكالية في النظام نفسه، فالتعليم الجامع يتعلق بإحداث تغييرات جوهرية داخل نظام التعليم بأكمله (السياسات وتخصيص الموارد، ممارسات التدريس، المناهج، التقييم، البنية التحتية، إلخ) بحيث يصبح التعليم مرناً وقادراً على التكيف مع «احتياجات» كل متعلم⁷⁵.

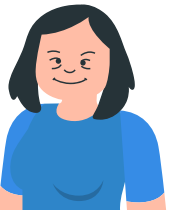
تمكنت وزارة التربية والتعليم من إدخال التعليم الجامع على المستوى السياساتي عام 2015، وعلى المستوى التشريعي من خلال قرار بقانون رقم (8) لسنة 2017 بخصوص التربية والتعليم العام، وذلك وفقاً للمادة (24) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المتعلقة بالتزامات دولة فلسطين في مجال التعليم بموجب الاتفاقية، إلا أن الوزارة لم تقدم تقاريراً توضح مدى إنفاذ هذه السياسة على أرض الواقع، مما يعزز من اتساع الفجوة بين السياسة والتشريع وبين الممارسة على الأرض⁷⁶.

يوجد شح في المسوحات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام، وآخر مسح للأفراد ذوي الإعاقة صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2011، وهو المسح الوحيد المتخصص بالأشخاص ذوي الإعاقة، وفي القسم المخصص للمواءمة في هذا المسح ظهرت حاجة للمواءمة في كثير من مرافق المدارس، من بينها أن 24.5% بحاجة لمواصلات مواءمة في المدارس ليتمكنوا من

74. منبر فلسطيني للتعليم الجامع، شفاء شبيخة مديرة دائرة التربية الخاصة، وزارة التربية الخاصة. الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/hzdlj>

75. سياسة التعليم الجامع في فلسطين (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي، 2015) انظر/ي الرابط الإلكتروني: www.moe.gov

76. عابدين، إنفاذ الحقوق، ص 38 – 40.



استكمال تعليمهم، و25% بحاجة لمواءمة المباني المدرسية، و38.5% بحاجة لمواءمات في الغرف الصفية، و11.5% بحاجة لمواءمات في دورات المياه⁷⁷.

وعلى الرغم من أن الوزارة أعلنت أن شعار «التعليم للجميع» لم يكن يعني فعلاً كل فرد من الفئات المهمشة، والتشديد على أن نهج الوزارة سيكون جامعاً إلا أن هناك حالة من التخبط في الوثائق والخطط الصادرة عن الوزارة بخصوص التعليم الجامع، فمثلاً الخطة الاستراتيجية التي أقرتها وزارة التربية والتعليم لقطاع التعليم 2017 - 2022 تجاهلت سياسة التعليم الجامع في فلسطين الصادرة في عام 2015، ولم يتم التطرق فيها للتعليم الجامع⁷⁸.

أكد قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2004 بشأن خطة تطبيق نظام التعليم والتدريب المهني، على ضرورة تطبيق الخطة الاستراتيجية للتعليم والتدريب المهني التي اعتمدت النسخة الأولى منها في عام 1999، إذ نصت المادة (2) في القرار بقانون على ضرورة اعتماد الخطة الخاصة بتطبيق نظام التعليم والتدريب المهني، والتي نصت بدورها على ضرورة البدء بتطبيق الخطة الاستراتيجية منذ 2004-2005،⁷⁹ ومع ذلك تشير الدراسات إلى أن محاولات تطبيق هذه الاستراتيجية وتحويلها إلى نظام لم تر النجاح، وأنها واجهت مجموعة من الصعوبات لتنفيذها⁸⁰.

في عام 2010 أصدرت وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل نسخة مراجعة من الخطة الاستراتيجية لسنة 1999، التي أكدت ضمن هدفها العام على أهمية خلق قوى عاملة ذات كفاءة للمساهمة في الحد من الفقر ولدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تبعاً لهذا الهدف، من المفترض أن توفر الاستراتيجية أيضاً متطلبات الشمول للأشخاص ذوي الإعاقة في هذا المجال، إذ ترتفع نسب البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مضاعف عن الأشخاص بدون إعاقة.

بينما أشير إلى الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الفئات المستهدفة التي تركز عليها الاستراتيجية بالشكل التالي: «الناس الذين يعانون من قيود خاصة تعيق مشاركتهم بشكل صحيح في الحياة الاقتصادية، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، الأشخاص من الفئات المهمشة والفئات الأخرى التي تم تهيمشها في سوق العمل»⁸¹، وعلى الرغم من أن مصطلح وزارة التربية والتعليم «ذوي الاحتياجات الخاصة» يضم فئات أوسع من الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن هذا المصطلح لا يعد مصطلحاً يراعي شمول

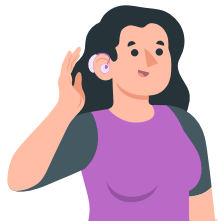
77. المرجع السابق، ص 38 – 40.

78. المرجع السابق، ص 38 – 42.

79. قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2004م بشأن خطة تطبيق نظام التعليم والتدريب المهني والتقني، انظر/ي الرابط التالي: <https://n9.cl/p3mvh>

80. كحيل، تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

81. وزارة التربية والتعليم، استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني المراجعة (رام الله: 2010) ص 40.



الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن هذا النص، إضافة إلى أن النص لم يحدد الفئات المهمشة المراد استهدافها بشكل خاص، الأمر الذي يبقي النص عام وغير محدد وواضح.

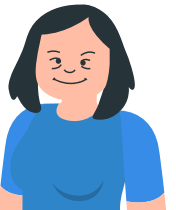
في القسم الخاص بمرافق المراكز ومؤسسات التعليم والتدريب المهني، نصت الاستراتيجية على ضرورة أن تلبى مرافق ومؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني المعايير التي تطبقها الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية: «من حيث المساحة وتقسيمات الفصول الدراسية وورش العمل، مقرات المؤسسات والسلامة والصحة، الاحتياجات الخاصة، النوع الاجتماعي...»⁸² دون الحديث عما إذا كانت هذه المعايير تراعي متطلبات المواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

في البند المتعلق بتطوير المناهج الدراسية، وكذلك طرق التدريس وفي الحديث عن المناهج الموحدة لم يُشر للأشخاص ذوي الإعاقة ومواءمة هذه المناهج وكذلك طرق التدريس، وفيما يتعلق بتدريب الطواقم، لا تشمل الاستراتيجية على ذكر تدريبات تتعلق بتضمين الإعاقة أو النوع الاجتماعي بشكل خاص بل ترك ذلك لمتطلبات سوق العمل، وضمن الأهداف الفرعية لهذه النسخة تذكر الاستراتيجية الهدف التالي: «إتاحة فرص متساوية للنساء وذوي الاحتياجات الخاصة للوصول لنظام التعليم والتدريب المهني والتقني»،⁸³ دون استخدام للمصطلح الحقوقي «الأشخاص ذوي الإعاقة»، وضمن الخطة التنفيذية للاستراتيجية، تمت الإشارة إلى تبني معايير الهيئة الوطنية لاعتماد الجودة والنوعية في المرافق والمؤسسات مرة أخرى دون توضيح لهذه المعايير وإذا ما كانت هذه المعايير تراعي متطلبات الشمول للأشخاص ذوي الإعاقة.

تعد الاستراتيجية التي عملت عليها وزارتي التعليم والعمل مرجعية مهمة في ظل عدم تفعيل الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني أو عدم مباشرتها لأعمالها، وغياب سياسة وطنية شاملة تنظم قطاع التعليم والتدريب المهني بشكل واضح بين الوزارات والمؤسسات الفاعلة في المجال، وفي ظل وجود مجموعة من الجهات الرسمية وغير الرسمية العاملة في موضوع التعليم والتدريب المهني، فمن المهم العمل على إيجاد استراتيجية وطنية تضم جميع الأطراف العاملة في المجال وأن يتم العمل عليها تشاركياً من جميع الجهات العاملة في المجال من وزارات (التربية والتعليم، التنمية الاجتماعية، العمل) والقطاع الخاص والأهلي وكذلك وكالة الغوث، وذلك لتحويل العمل في هذا المجال من مجرد تدخلات من جهات متنوعة إلى حق وسياسة وطنية شاملة تخدم التوجه نحو تخفيض معدلات البطالة، مع التأكيد على ضرورة أن تكون الاستراتيجية الوطنية مراعية لمتطلبات

82. استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني المراجعة (رام الله: وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل، 2010) ص 31.

83. وزارة التربية والتعليم، استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني المراجعة (رام الله: وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل، 2010) ص 11.



الشمول للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتضمن مواءمة المناهج التعليمية والمرافق المادية وطاقم العمل وأساليب التوجيه والتدريب وغيرها، على أن تكون هذه الاستراتيجية تحت مظلة الهيئة وأن تنظم عملية نقل الصلاحيات وآلياتها والمسؤوليات المترتبة على الوزارات لحين نقل الصلاحيات ومباشرة الهيئة لأعمالها.

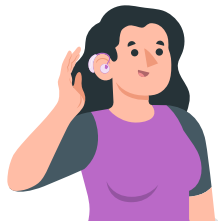
يمثل الهدف العام للاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني في «العمل على خلق قوى عاملة في فلسطين متماز بقوة المعرفة، والكفاءة، والتميز... إلخ للمساهمة في عملية الحد من الفقر وفي دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تسهيل توفير تعليم وتدريب مهني وتقني عالي الجودة، ولجميع الناس». ويتمثل الهدف الأبرز في الاستراتيجية بـ «إنشاء نظام للتعليم والتدريب المهني والتقني يمتاز بأنه موحد، ومرتبطة بالأطراف ذات العلاقة، ويسهل الوصول إليه ويقوم على مبدأ المشاركة، وفي بالتزاماته تجاه المجتمع الفلسطيني». كما أكدت وثيقة الاستراتيجية في أكثر من موقع على أن التدريب المهني للجميع، وتشير الاستراتيجية عند الحديث عن الفئات المستهدفة من نظام التعليم والتدريب المهني والتقني للأشخاص ذوي الإعاقة بالصيغة التالية «ذوي الاحتياجات الخاصة»، وضمن باب «الناس الذين يعانون من قيود خاصة تعيق مشاركتهم بشكل صحيح في الحياة الاقتصادية» ولا يستثنى النظام أن تعطي فئة الأشخاص ذوي الإعاقة نسبة أو حصة مثل بعض الفئات الأخرى في مراكز التدريب المهني⁸⁴.

في دراسة صدرت عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وفي تعليق على الخطة الاستراتيجية، أكدت أن الأجهزة السياسية والإدارية، لم تتمكن من تنفيذ عناصر الاستراتيجية وتحويلها إلى مستوى نظام وطني مندرج ضمن المنظومة الوطنية لتطوير الموارد البشرية في فلسطين، ويؤكد البحث على أن نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين لا يزال يواجه مجموعة من المعوقات، تتمثل في تشتت وتعدد مقدمي الخدمات، واختلاف مدة الانخراط في التدريب، واختلاف مستوى وجودة المناهج التعليمية والتدريبية المستخدمة، وتعدد الدرجات والشهادات الممنوحة منه وتباين مستوياتها وقيمتها، ويؤدي هذا إلى انخفاض جودة التعليم والتدريب المهني الفلسطيني ويزيد من محدودية ملاءمته لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني⁸⁵.

بعد صدور القرار بقانون بشأن إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، يبقى التساؤل الأساسي متعلقاً بآلية نقل الصلاحيات، ومدى قدرة الهيئة على مواءمة برامج التعليم

84. درة، التدريب المهني في فلسطين.

85. كحيل، تنفيذ الخطة الاستراتيجية.



والتدريب المهني مع متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل أن القرار بقانون الناظم لعملها غير شمولي، ولهذا تعد من أهم الإشكاليات أيضاً أن عملية نقل الصلاحيات عملية غير منظمة بشكل واضح، مما يجعلها عملية عشوائية ولا تعتمد على أسس مضبوطة، هذا قد يبطئ من سرعة العملية، من خلال المقابلة مع الهيئة الوطنية أشارت المديرية العامة للحماية والإرشاد في الهيئة، إلى أن الهيئة تعمل في الوقت الحالي على بناء استراتيجية شاملة توضح عملها في المجال، وأكدت على أن متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة ستؤخذ بعين الاعتبار، من هنا من المهم التنويه إلى أهمية أن تتضمن هذه الاستراتيجية آلية واضحة لنقل الصلاحيات وأيضاً شمولاً لمتطلبات الإعاقة، وهذا الأمر يستوجب العمل بشكل تشاركي مع الجهات العاملة في المجال من جهات رسمية وأهلية وخاصة، والمؤسسات العاملة في مجال الإعاقة.

في دراسة حول مدى جاهزية مراكز التدريب المهني، لا زالت الفجوة قائمة في نوعية التدريب المقدم وجودته ومنهجية العمل على تقديم التدريب وفعالية النظام بشكل عام، فيشير التقرير الذي أعدته منظمة العمل الدولية في عام 2009 إلى أن نظام التعليم والتدريب المهني والتقني يسير من تلقاء نفسه دون توجيه كاف من سياسات التنمية الاقتصادية، وأن النظام غير مرن في مخرجاته واستجابته للطلب⁸⁶.

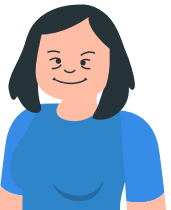
حالياً، توجد 17 مدرسة مهنية في الضفة الغربية و3 في قطاع غزة ومدرستان في القدس أي ما مجموعه 22 مدرسة حكومية⁸⁷، و80% من هذه المدارس هي مدارس حكومية، تقوم وزارة التربية والتعليم بالإشراف عليها، بينما تشرف مؤسسات غير حكومية على 20% من هذه المدارس وتعتمد على مناهج خاصة بوزارة التربية والتعليم، وتمتلك جميع هذه المدارس تراخيص من وزارة التربية والتعليم العالي، وتقدم تعليم مهني أكاديمي لمدة سنتين، ثم يتم التقدم إلى شهادة والتقدم لشهادة الثانوية العامة⁸⁸

بحسب وثيقة استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين للعام 2010، فإن التعليم والتدريب المهني والتقني يقدم من قبل مجموعة من المؤسسات وبشكل عشوائي وبدون تنسيق مما نتج عنه جهود وإجراءات غير منسقة، تؤكد الوثيقة أيضاً على أنه في الوقت الذي تركز فيه مراكز ومؤسسات التدريب الحكومية على تخريج مستوى متوسط من العمال والفنيين، فإن مراكز التدريب على اختلاف أنواعها تقدم مستويات مختلفة على الرغم من أن هذه المؤسسات لا تعمل

86. سائد درة، التدريب المهني في فلسطين، ص 9.

87. الإدارة العامة للتعليم المهني، تشرين أول 2023.

88. المرجع السابق، ص 31.



ركزت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل الصادرة عن وزارة العمل 2021 – 2025، على مواءمة نظام التعليم والتدريب المهني مع متطلبات سوق العمل، وتعزيز التوجه نحو التعليم المهني وتحسين جودته ومواءمته مع متطلبات سوق العمل، مع إيلاء أهمية لاللتحاق وعدد الملتحقين من الإناث، بينما ذكرت الإعاقة في إطار الحديث عن عدد المستفيدين من برامج التحويلات المالية وخدمات التشغيل، ولم تتم الإشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار التدريب المهني وعلاقته بالتشغيل، أو ذكر برامج تعزز رفع نسبة المستفيدين/ات من الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمن برامج سوق العمل ذكرت الاستراتيجية أن مكاتب التشغيل تعمل على تقديم خدمات التوجيه المهني والخدمات المتعلقة بالتدريب المهني وتقديم الدعم والمعلومات للبحث عن فرص عمل، ولكن لم يُشر للأشخاص ذوي الإعاقة في هذه البرامج.⁹⁰

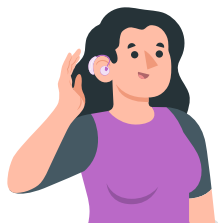
جاءت الاستراتيجية القطاعية للعمل للأعوام 2021 – 2023 مشابهة لاستراتيجية التشغيل، فركزت على مواءمة التشغيل مع سوق العمل، فيما يتعلق بالإعاقة، ذكرت الاستراتيجية أهمية التركيز على المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بالتشغيل الذاتي وتسهيل الوصول لمصادر التمويل، وجاء تركيزها فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني والتقني على دعم الشباب في عملية التوجيه المهني، والعمل على زيادة أعداد الملتحقين خصوصاً من الإناث، مع التركيز على ضرورة وجود ارتباط بين التدريب المهني وسوق العمل، كما أكدت الاستراتيجية على تطوير تخصصات التعليم والتدريب المهني والتقني، دون وجود تقاطع بين الإعاقة والتدريب المهني والتقني، وضمن الإنجازات التي أفردتها الاستراتيجية: «تقديم خدمات نوعية للمتطلين والباحثين عن العمل للجسمور من خلال مكاتب التشغيل خلال عام 2019، كان من أبرزها وأهمها: ... بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين (480) معاق تم تشغيل (34) معاق». المصطلح المستخدم «معاق» هو مصطلح غير حقوقي، وهو يفترض أن الإعاقة صفة أصيلة في الشخص نفسه وهي نظرة مستندة للمنهج الطبي الإغاثي في النظر للأشخاص ذوي الإعاقة، التي تفترض أن المشكلة في الفرد ذي الإعاقة نفسه وليس في البيئة المحيطة والتي تسبب الإعاقة بسبب عدم مواءمتها ومطابقتها لمقومات الشمول.

في إطار عرض الأهداف الاستراتيجية أشير لأعداد المستفيدين من برامج التشغيل وذلك ضمن الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير فرص وخدمات التشغيل بهذه الصيغة: «ذوي احتياجات خاصة»⁹¹، ما سبق يشير إلى تخطيط في استخدام المصطلح المناسب أو تعريفه، لا تظهر الاستراتيجية

89. المرجع السابق.

90. الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2021 - 2023 (رام الله: وزارة العمل، 2021).

91. الاستراتيجية القطاعية للعمل للأعوام 2021 – 2023 (رام الله: وزارة العمل، 2021).

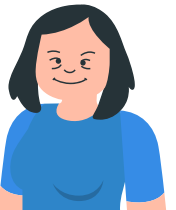


ترابطا بين التعليم والتدريب المهني والتقني أو التوجيه المهني والإعاقة، على الرغم من أهمية التوجيه المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وتطويره بشكل يضمن شموله لهم/ن وبما يدعم أهداف التنمية المستدامة التي التزمت بها الاستراتيجية، وتخفيض معدلات البطالة بشكل عام للأشخاص ذوي الإعاقة.

أكدت الاستراتيجية القطاعية للتعليم للأعوام 2021-2023، أنها تعتمد على قرار الجمعية العامة 70/1 المعنون «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030» والذي شمل أهداف وخطة التنمية المستدامة 2030 التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات، وذلك استنادا إلى اتخاذ مجلس الوزراء الفلسطيني قرارا بتشكيل فريق وطني، يتولى مسؤولية تنسيق الجهود الوطنية لمتابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد أولويات التنمية المستدامة في فلسطين ودمجها في الخطط والموازنات، وبحسب الاستراتيجية شكل التزامن في إطلاق خطة التنمية المستدامة 2030 مع إطلاق الحكومة الفلسطينية لعملية إعداد أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 فرصة للعمل على إدماج أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ذات الأولوية في أجندة السياسات الوطنية وعلى المستوى القطاعي، وجاء ذلك بهدف توطيد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ومساهمتها في ذلك على المستوى الوطني، وبناء على ما سبق فإن هذه الاستراتيجية القطاعية بعد عملية مراجعة وتحديث بقيادة مكتب رئيس الوزراء.

عملا بالهدف الرابع للتنمية المستدامة، الذي ينص على: «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع»، وتؤكد الاستراتيجية على أهمية التعليم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وأشارت إلى أن الهدف الرابع يأتي بصيغة شاملة وتقوم على إشراك الجميع وعدم نسيان أحد، وفيما يتعلق بالالتزامات العالمية بخصوص الهدف الرابع تؤكد الاستراتيجية على التمتع بفرص التنمية والرعاية والتربية الجيدة في مرحلة الطفولة المبكرة، مع توفير فرص حقيقية لغير الملتحقين في المدارس، والتصدي لأشكال الاستبعاد والتمييز ولكل أوجه انعدام المساواة في مجال الانتفاع بفرص التعلم والتعليم والمشاركة ولكل أوجه التفاوت في نتائج التعلم.

كما أكدت السياسات العامة الفلسطينية على التعليم ففي الخطة الوطنية للتنمية للأعوام 2021 - 2023 وضمن المحور الثالث المتعلق بالتنمية المستدامة أشير إلى التعليم حق للجميع، بينما ركزت على موضوع جودة التعليم وأهملت توضيح الفئات التي تدرج تحت «الجميع»، وكان من المهم إدراج الفئات في الخطط الاستراتيجية للوزارات ومنها وزارة التربية والتعليم.



ضمن الحديث عن الأهداف الاستراتيجية للقطاع التعليم ونتائجها، وتحت الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على مستويات النظام جميعها. تشير الاستراتيجية وفي البرنامج الرابع: التعليم المهني إلى أنه تمت مواءمة مدرستين للأشخاص ذوي الإعاقة، (2) مدرسة مهنية حكومية تم مواءمة بيئتها التربوية بما يتناسب والاحتياجات الفردية لذوي الإعاقة.⁹²

تحت برنامج التعليم الثانوي ذكر البند التالي: «الهدف (4.2) مواءمة المنهاج بما ينسجم مع احتياجات الطلبة ذكوراً وإناثاً ذوي الاحتياجات الخاصة للصفوف (10-12) لمبحث واحد من مباحث التعليم الثانوي.» الهدف (4.4) مواءمة مناهج التعليم والتدريب المهني للصفوف من (11-12) بما ينسجم مع احتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بمعدل (3) مباحث سنوياً⁹³، وتحت برنامج التعليم المهني ذكرت مواءمة المنهاج أيضاً لذوي الاحتياجات الخاصة، ما ورد يشير إلى «ذوي الاحتياجات الخاصة» دون ذكر واضح للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك على الرغم من أنه وفي سياسة التعليم الجامع يتم استخدام هذا المصطلح بمعنى أي طفل لديه احتياج خاص أو محدد أو خاص من حيث التعلم وليس مرادفاً لـ «الطفل ذي الإعاقة»⁹⁴، والحديث عن المواءمات بالعموم لا يعتبر بالضرورة عن مواءمات شاملة لكل أنواع الإعاقة ومراعية للفروق الفردية.

أشير في ذات الاستراتيجية إلى أولويات المديريات والتي جاءت موزعة على عدة مجالات، جاء من ضمنها تطوير التعليم المهني، من خلال مجموعة من النقاط، أكدت النقطة الخامسة على: «زيادة نسبة الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس المهنية من خلال: تزويد الطلبة ذوي الإعاقة بالأدوات المساندة، توعية وإعداد المعلمين للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة»⁹⁵، وضمن برنامج التعليم المهني تضمن البرنامج الهدف (1.2): «زيادة دمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس والوحدات المهنية بمعدل (0.1%) سنوياً» وكانت نتيجة هذا الهدف مواءمة مدرستين حكوميتين بما يتناسب والاحتياجات الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة.

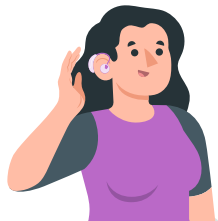
من المؤشرات التي ظهرت في الاستراتيجية حول الأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً تتعلق بارتفاع عدد الطلبة ذوي الإعاقة ونسبتهم في المدارس بالإضافة للحديث عن عدد العاملين/ات وأولياء الأمور الذين تلقوا تدريبات حول الإعاقة وأهمية التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، كان من ضمنها لقاءات توعوية متخصصة بنوع الإعاقة، وأيضاً مواءمة المنصات التعليمية لكل مديرية

92. الاستراتيجية القطاعية للتعليم للأعوام 2021 – 2023 (رام الله: وزارة التربية والتعليم، 2021).

93. المرجع السابق.

94. سياسة التعليم الجامع في فلسطين، ص 26.

95. الاستراتيجية القطاعية للتعليم، ص 57.



لتناسب فئات الإعاقة، تحت برنامج التعليم المهني، وأشارت الاستراتيجية إلى توعية أولياء الأمور عن أهمية تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة كذلك، جاء ذلك ضمن الهدف رقم (1.5): «تعزيز الوعي الطلابية والمعلمين ذكورا وإناثا في كل المراحل التعليمية والمجتمع المحلي بأهمية التعليم المهني بمعدل 769 نشاط توعوي سنويا.» ونتيجة هذا الهدف 5 حملات توعوية تم تنفيذها لأولياء الأمور حول أهمية التحاق أبنائهم من ذوي الإعاقة في التعليم.⁹⁶

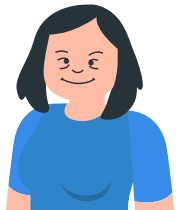
أكد العهد الدولي لحقوق الإنسان الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي انضمت له فلسطين عام 2014، وكذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم والتي تعد من المرجعيات الأساسية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعد الاتفاقية الأكثر شمولية وتكاملاً، والتي أكدت على مفهوم التعليم الجامع كحق أساسي.⁹⁷

اعتماداً على ما سبق، فقد أكدت الاتفاقية على مفهوم ونظام التعليم الجامع كحق أساسي، وعلى جميع المستويات، وجاءت المادة (24) من الاتفاقية: «1. تسلّم الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم. ولإعمال هذا الحق دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص، تكفل الدول الأطراف نظاماً تعليمياً جامعاً على جميع المستويات وتعلماً مدى الحياة موجّهين نحو ما يلي:

(أ) التنمية الكاملة للطاقات الإنسانية الكامنة والشعور بالكرامة وتقدير الذات، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنوع البشري؛ (ب) تنمية شخصية الأشخاص ذوي الإعاقة ومواهبهم وإبداعاتهم، فضلاً عن قدراتهم العقلية والبدنية، للوصول بها إلى أقصى مدى؛ (ج) تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفعالة في مجتمع حر. 2. تحرص الدول الأطراف في إعمالها هذا الحق على كفالة ما يلي: (أ) عدم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من النظام التعليمي العام على أساس الإعاقة، وعدم استبعاد الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم الابتدائي أو الثانوي المجاني والإلزامي على أساس الإعاقة؛ (ب) تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على التعليم المجاني الابتدائي والثانوي، الجيد والجامع، على قدم المساواة مع الآخرين في المجتمعات التي يعيشون فيها؛ (ج) مراعاة الاحتياجات الفردية بصورة معقولة؛ (د) حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الدعم اللازم في نطاق نظام التعليم العام لتيسير حصولهم على تعليم فعال؛ (هـ) توفير تدابير دعم فردية فعالة في بيئات تسمح بتحقيق أقصى قدر من النمو الأكاديمي والاجتماعي، وتتفق مع هدف الإدماج الكامل. 3. تمكن الدول الأشخاص ذوي الإعاقة من تعلم مهارات حياتية ومهارات في مجال التنمية

96 وزارة التربية والتعليم، الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021 – 2023 (رام الله: 2021).

97 عابدين، إنفاذ الحقوق.



الاجتماعية لتيسير مشاركتهم الكاملة في التعليم على قدم المساواة مع آخرين بوصفهم أعضاء في المجتمع. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتخذ الدول الأطراف تدابير مناسبة تشمل ما يلي: (أ) تيسير تعلم طريقة برايل وأنواع الكتابة البديلة، وطرق ووسائل وأشكال الاتصال المعززة والبديلة، ومهارات التوجيه والتنقل، وتيسير الدعم والتوجيه عن طريق الأقران؛ (ب) تيسير تعلم لغة الإشارة وتشجيع الهوية اللغوية لفئة الصُّم؛ (ج) كفالة توفير التعليم للمكفوفين والصُّم أو الصُّم المكفوفين، وخاصة الأطفال منهم، بأنسب اللغات وطرق ووسائل الاتصال للأشخاص المعنيين، وفي بيئات تسمح بتحقيق أقصى قدر من النمو الأكاديمي والاجتماعي. 4. وضماناً لإعمال هذا الحق، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة لتوظيف مدرسين، بمن فيهم مدرسون ذوو إعاقة يتقنون لغة الإشارة و/أو طريقة برايل، ولتدريب الأخصائيين والموظفين العاملين في جميع مستويات التعليم. ويشمل هذا التدريب التوعية بالإعاقة واستعمال طرق ووسائل وأشكال الاتصال المعززة والبديلة المناسبة، والتقنيات والمواد التعليمية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة. 5. تكفل الدول الأطراف إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم العالي والتدريب المهني وتعليم الكبار والتعليم مدى الحياة دون تمييز وعلى قدم المساواة مع آخرين. وتحقيقاً لهذه الغاية، تكفل الدول الأطراف توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة».⁹⁸

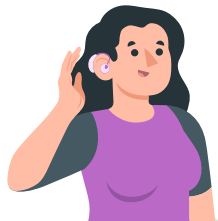
اعتمد القانون الأساسي الفلسطيني الذي صدر عام 2002 وتم تعديله في العامين 2003، و2005، وذلك قبل اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2006، ونفاذها عام 2008، وذلك بالاعتماد على نهج العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نظره للتعليم كحق لكل إنسان⁹⁹، فتتضمن المادة رقم (24) من القانون الأساسي الفلسطيني والتي تنص على: «1- التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة. 2- تشرف السلطة الوطنية على التعليم كله وفي جميع مراحل ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه. 3- يكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها. 4- تلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمناهج التي تعتمد عليها السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها».¹⁰⁰

في دراسة حول إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يوضح عابدين الثغرات الموجودة في القانون الفلسطيني حول مفاهيم الحق في التعليم وعلاقتها

98. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. انظر/ي الرابط الإلكتروني: <https://cl.n9/cl.n687.wu>.

99. عابدين، إنفاذ الحقوق.

100. المادة رقم (24) من القانون الأساس الفلسطيني الخاص بالتعليم، انظر/ي الرابط التالي: <https://cl.n9/cl.n540.pn>.



بالإعاقة، فيرى أن القول بأن التعليم حق للجميع وبجودة عالية، لا يعني أن الجميع سيكون قادر على الوصول للتعليم وبنفس الجودة، وبخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك ارتباطاً بمعادلة الفقر والإعاقة والفئات المهمشة بشكل عام، وهنا يظهر التمييز؛ بحيث لا تكون بيئة التعليم الحساسة للفئات المهمشة والمعرضة للإقصاء من التعليم أو معايير جودة التعليم¹⁰¹.

وأكدت الدراسة السابقة على أن مفهوم التعليم الجامع هو المفهوم الأكثر وعياً وإدراكاً لمفهوم الإعاقة وفق الاتفاقية، وحساسية الفروق الفردية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا يتخطى المفهوم أو النموذج التقليدي (الطبي)¹⁰² والذي استمر لمدة من الزمن كمنظور سائد فيما يتعلق بالإعاقة، وهو نهج يرى في الإعاقة على أنها حالة من الضعف الجسدي، بينما يتعامل التعليم الجامع مع الإعاقة من المنظور الحقوقي والمتوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي ينظر إلى الإعاقة على أنها تفاعل بين «الصعوبة» البدنية أو العقلية أو الذهنية أو الحسية، وبين «الحواجز» في البيئة المحيطة التي يجب إزالتها بشكل كامل لأنها تحول دون تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم بشكل كامل داخل المجتمع دون تمييز¹⁰³.

ما سبق يستدعي إصلاحات جذرية في نظام التعليم، فلم يكن هناك اهتمام بالتعليم عموماً على المستوى التشريعي، فبقيت التشريعات المتوارثة من الحقبات الماضية، بعد قدوم السلطة الفلسطينية، فمثلاً استمر قانون التربية والتعليم رقم (16) لسنة 1964 وتعديلاته سارياً في المحافظات الشمالية، وبقي قانون المعارف رقم (50) لسنة 1933 سارياً في المحافظات الجنوبية حتى عام 2017.¹⁰⁴

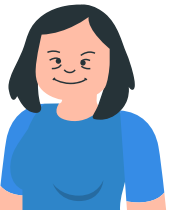
إن تشتت السياسات الوطنية المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني، والمترافقة مع تشتت الصلاحيات والجهات المسؤولة، يعزز من إشكالية شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا المجال، حيث يساهم ذلك في غياب القدرة على إجراء مساءلة حقيقية، خصوصاً في ظل غياب إحصائيات واضحة حول تواجد الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والتدريب المهني، خصوصاً في ظل عدم مباشرة الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني بعملها، وبالتالي عدم توفر خطط وطنية واضحة وشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

101. عابدين، إنفاذ الحقوق.

102. النموذج الطبي: النظر للأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم/ن يرى أن الإعاقة هي نتيجة للمرض أو عجز جسدي، وهي نتيجة لعوامل متأصلة في الفرد نفسه وليست نتيجة أي معيقات بيئية.

103. عابدين، إنفاذ الحقوق.

104. المرجع السابق، 31.



الفصل الرابع

توجهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو التعليم والتدريب المهني

كما وضحت سابقاً في قسم العينة، ضمت عينة المدارس النظامية الطلبة في الصفوف الثلاث التالية: التاسع، العاشر، الثانوية العامة، وبلغت نسبة الطلبة ذوي الإعاقة من الصف التاسع ضمن عينة الدراسة 28.3%، بينما بلغت نسبة الطلبة ذوي الإعاقة من الصف العاشر 46.5% من بالإضافة لـ 25.3% من طلبة الثانوية العامة، بينما توزع طلبة الثانوية العاملة على الفروع كالتالي: الفرع الأدبي 21.2% و 2% للفرع العلمي وفقط 0.5% لفرع الاقتصاد المنزلي.

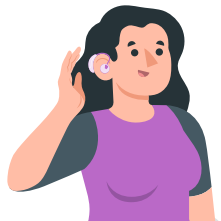
المعرفة والوصول

أظهرت نتائج الدراسة ضعف معرفة المبحوثين/ات عن برامج التعليم والتدريب المهني، فأجاب 33.7% منهم/ن بأنهم/ن لم يسمعوا عن التعليم والتدريب المهني من قبل، وتعد هذه النسبة مرتفعة، وتوزعت النسب بين الذكور والإناث بزيادة ملحوظة لصالح الإناث، إذ أن الإناث المبحوثات اللواتي أجبن بأنهن سمعن عن التعليم والتدريب المهني بلغت نسبتهن 38.2% مقابل 18.6% من الذكور، و 19.1% من المبحوثات لم يسمعن عن التعليم والتدريب المهني مقابل 14.6% من الذكور. وجاءت نسبة إجابة (لا أعرف) لكلا الجنسين ما بين 4-5.5%.¹⁰⁵

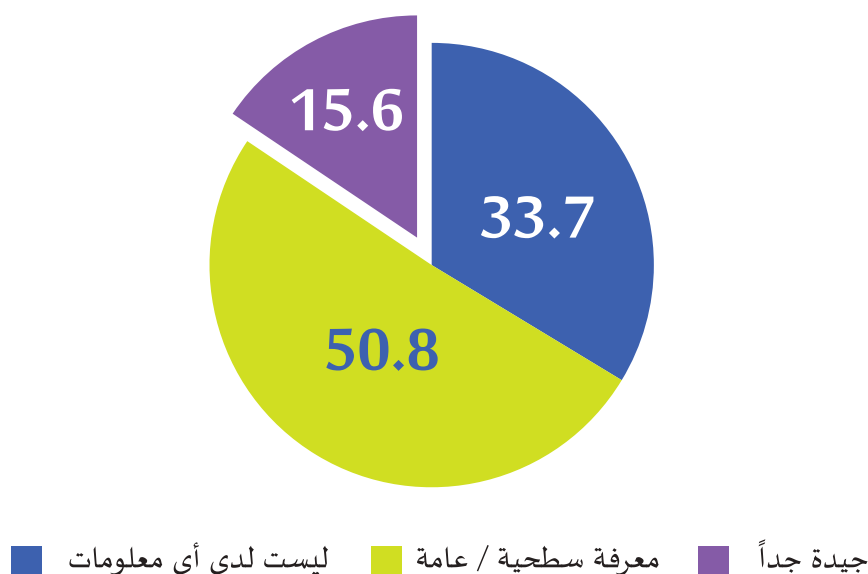
على الرغم من أن ¹⁰⁶ 56.8% من الطلبة أجابوا بأنهم/م سمعوا عن التعليم والتدريب المهني إلا أن تقييمهم/ن لمدى هذه المعرفة جاء منخفضاً، إذ أكد 15.6% فقط منهم/ن بأن لديهم/ن معلومات جيدة جداً حول برامج التعليم والتدريب المهني، فيما أجاب ما يقارب 85% منهم/ن بأنه ليس لديهم/ن معلومات أو أنهم/ن يمتلكون معلومات سطحية، وتشير النتائج إلى أن نسبة الطلبة الذين ليست لديهم/ن أي معلومات مرتفعة إذ بلغت 33.7%، كما يظهر في الشكل التالي:

105. انظر/ي الجدول رقم (1).

106. انظر/ي الجدول رقم (2).



الشكل (3): توزيع إجابات المبحوثين/ات حسب تقييمهم/ن معرفتهم/ن بالتعليم والتدريب المهني



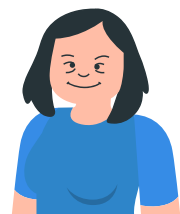
فيما كانت نسبة الإناث ممن ليست لديهن أي معلومات 20.1% مقابل 13.6% من الذكور، وبلغت نسبة الإناث اللواتي لديهن معرفة سطحية عامة 34.2% مقابل 16.6% من الذكور، أما من كانت معلوماتهم جيدة جداً فجاءت نسبهم/ن متقاربة بين الجنسين، 8.5% من الإناث و7% للذكور¹⁰⁷، وأعلى بنسبة بسيطة لصالح الإناث.

لم تكن هناك دلالات إحصائية واضحة لمتغير مستوى التحصيل وعلاقته بمستوى المعرفة، وكذلك لم يكن هناك دلالة إحصائية واضحة تتعلق بالمرحلة الدراسية ومستوى المعرفة، فكان مستوى المعرفة منخفض للمراحل الدراسية الثلاث ولم يكن هناك زيادة ملحوظة لأي من المراحل الدراسية الموجودة ضمن عينة الدراسة¹⁰⁸.

أما عن معرفة المبحوثين/ات عن تخصصات التعليم والتدريب المهني، من أصل 199 إجابة على سؤال «ماذا تعرف/ين عن تخصصات التعليم والتدريب المهني»، أجاب 78 مبحوث/ة بأنهم لا يعرفون أي معلومات عن تخصصات التعليم والتدريب المهني، 48 مبحوث/ة رأوا بأن لديهم معلومات سطحية، 54 منهم/ن ذكروا مجموعة جيدة من التخصصات، 6 منهم/ن كان لديهم/ن صور نمطية عن التعليم والتدريب المهني مثل ارتباطه بضعف التحصيل مثلاً، 5 منهم/ن يعرفون بعض التخصصات بسبب معرفة الأهل أو وجود أشخاص التحقوا ببرامج التعليم والتدريب المهني

107. انظر/ي الجدول رقم (3).

108. انظر/ي الجدول رقم (4).



مسبقاً من معارفهم/ن، لم يظهر ارتباط واضح بين متغير التقدير الدراسي وعدم معرفة تخصصات التعليم والتدريب المهني، بينما كان لدى الطلبة ممن كان تقديرهم/ن من جيد فأعلى صور نمطية عن التعليم المهني وارتباطه بالتحصيل المنخفض.

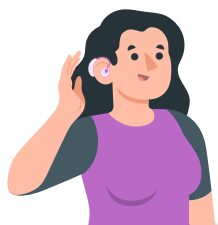
فيما أشار معظم المبحوثين/ات الذين أجابوا بأنهم/ن سمعوا عن التعليم والتدريب المهني بأن مصدر معلوماتهم هم الأهل والأصدقاء بنسبة 59.3%، كما ذكر 42.5% بأن مصدر معلوماتهم/ن وزارة التربية والتعليم، وجاءت نسبة المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني كمصدر للمعلومة منخفضة فلم تتجاوز 7.1%، وكذلك أشار فقط 11.5% من المبحوثين/ات إلى أن مصدر معلوماتهم/ن الإعلانات، و 5.3% فقط كان مصدر المعلومة لديهم/ن هي الورشات التوعوية الخارجية، يوضح الجدول التالي تفاصيل آراء المبحوثين/ات حول مصدر معلوماتهم/ن عن التعليم والتدريب المهني:

الجدول (1): توزيع إجابات المبحوثين/ات حسب مصدر معلوماتهم عن التعليم والتدريب المهني

مصدر المعلومة	النسبة المئوية		
	نعم	لا	المجموع
وزارة التربية والتعليم	42.5	57.5	100
ورشات توعوية خارجية	5.3	94.7	100
الأهل والأصدقاء	59.3	40.7	100
المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني (ورشة توعوية)	7.1	92.9	100
إعلانات	11.5	88.5	100
غير ذلك:	2.7	97.3	100

تؤكد النتائج السابقة ارتفاع نسبة حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على المعلومات من الأهل أو الأصدقاء، وكذلك حصولهم/ن على المعلومات من وزارة التربية والتعليم، مما قد يشير إلى كون الإعلانات حول التعليم والتدريب المهني غير مواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة لضعف وصول المراكز المهنية لهم/ن أو ضعف إعلانها عن نفسها.

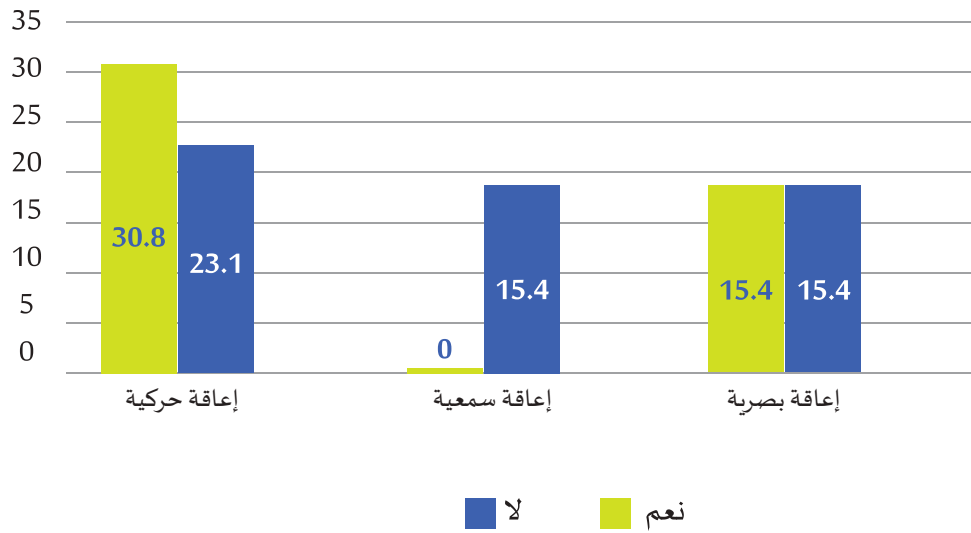
بما أن النسبة الأعلى من الطلبة ذوي الإعاقة كان مصدر معلوماتهم/ن الأهل والأصدقاء فإن من المتوقع أن يكون مستوى المعرفة منخفض، وذلك كون هذه المعلومات ستكون سطحية لأن مصدرها كمعلومات عابرة غير دقيق وقد تحتوي على بعض التجارب السابقة، بينما يثير هذا تساؤلات حول دور الوزارة فيما يتعلق بالتوعية في هذا الجانب فعلى الرغم من ارتفاع نسبة حصول الطلبة على المعلومات من طرف الوزارة إلا أن نوعية هذه المعرفة منخفضة كما ظهر في تقييم المبحوثين/ات لمستوى معرفتهم/ن، وذلك في نفس الوقت الذي أشار فيه ما يقارب 33% من الطلبة



ذوي الإعاقة من طلبة المدارس بأنهم/ن لم يسمعوا عن التعليم والتدريب المهني، بينما 39.2% من الباحثين/ات أجابوا بأنهم/ن لا يعرفون أي من التخصصات المهنية في مختلف المراحل الدراسية كما أشير سابقاً.

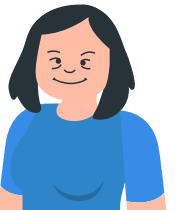
أشار ما يقارب ¹⁰⁹ 53.8% من الباحثين/ات الذين كان مصدر معلوماتهم/ن عن التعليم والتدريب المهني هو الإعلانات بأنها لم تكن مواءمة لجميع أنواع الإعاقات، حيث تعد هذه النسبة مرتفعة جداً إذا ما ربطت بكون الإعاقات الحركية هي الأكثر انتشاراً والأعلى نسبة بشكل عام، وكذلك في عينة الدراسة بطبيعة الحال، والذين يمكنهم/ن الوصول للإعلانات المكتوبة والإلكترونية دون الحاجة لمواءمات معينة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي الذي يظهر ارتفاع نسبة المواءمة للإعاقة الحركية.

الشكل (4): توزيع إجابات الباحثين حسب نوع الإعاقة ومواءمة الإعلانات عن التعليم والتدريب المهني



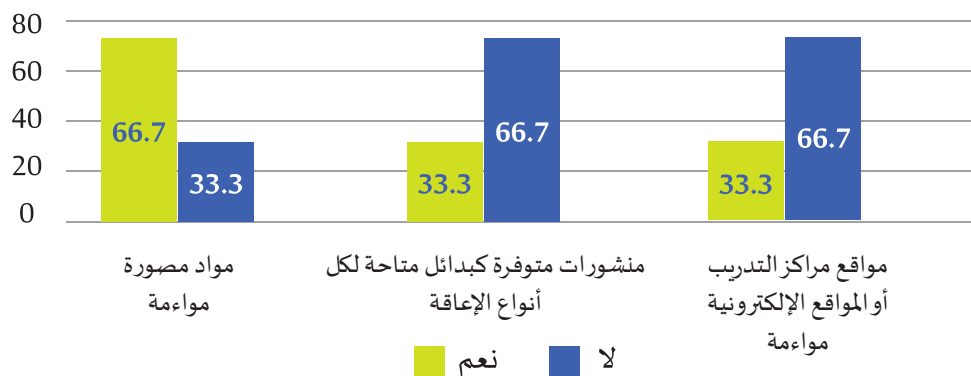
على الرغم من ارتفاع نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية الذين أشاروا بأن الإعلانات كانت مواءمة، إلا أن 23.1% منهم/ن أجابوا بأنها غير مواءمة أيضاً، فيما لم يجد أي من الباحثين/ات الذين أجابوا على السؤال من الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية بأن هذه الإعلانات مواءمة، وجاءت نسبة الإعاقة البصرية متساوية فأجاب 50% بأنها مواءمة و50% بأنها غير مواءمة من مجمل الباحثين/ات من ذوي الإعاقة البصرية الذين أجابوا على السؤال والتي تبلغ 30.8%، الأمر الذي قد يعود إلى كون الإعاقة قد تكون جزئية في بعض الأحيان مما يتيح لبعض الأشخاص ذوي الإعاقات

109. انظر/ي الجدول (6).



الجزئية وصول أعلى من غيرهم/ن فيما يتعلق بالإعلانات غير المواءمة، يشير الشكل التالي إلى آراء المبحوثين/ات بتوفر بعض المواءمات في الإعلانات المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني.

الشكل رقم (5): إجابات المبحوثين/ات حول المواءمات المتوفرة في الإعلانات عن برامج التعليم والتدريب المهني

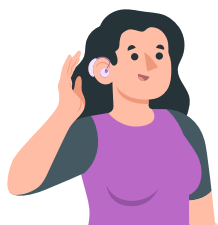


أجاب على هذا السؤال الطلبة ذوي الإعاقة البصرية والطلبة ذوي الإعاقة الحركية ممن يرون بأن الإعلانات كانت مواءمة، بينما لم يجب على هذا السؤال أي من الطلبة الذين لا يرون بأنها مواءمة بما فهم الطلبة ذوي الإعاقة السمعية، وكما يظهر في الشكل السابق فإن 66.7% من الأشخاص ذوي الإعاقة يرون بأن إعلانات المواد المصورة كانت مواءمة،¹¹⁰ بينما أشار 33.3% منهم/ن بأن الإعلانات المتوفرة على شكل منشورات¹¹¹ مواءمة، بينما يرى 66.7% منهم/ن بأنها غير مواءمة، وكذلك أشار 66.7% منهم/ن بأن المواقع الإلكترونية¹¹² - بما فيها المواقع الإلكترونية لمراكز التدريب المهني نفسها - غير مواءمة، تشير النسب السابقة إلى ارتفاع في آراء الطلبة الذين يرون بأن هذه الإعلانات غير مواءمة، بينما تظهر النسب بأن المواد المصورة كانت مواءمة، إلا أن 66.7% ممن أجابوا على هذا السؤال هم/ن من ذوي الإعاقة الحركية، بينما 33.3% ممن أجابوا بأنها غير مواءمة هم/ن من ذوي الإعاقة البصرية، مما يؤكد عدم مواءمة المواد المصورة للإعاقة البصرية، بينما كانت مواءمة للإعاقة الحركية.

110. وجود صور تعبيرية، تسجيلات صوتية، ألوان مواءمة، تعليق وصفي وغيرها.

111. لغة برايل، الطباعة بخط كبير، تسجيلات صوتية مواءمة، تسجيلات صوتية للمعلومات الواردة في المنشورات والكتيبات، الكتابة بلغة سهلة ومفهومة، توفير قارئ شاشة ناطق.

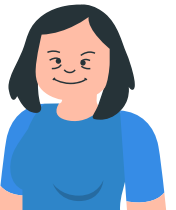
112. ميسر لاستخدام برنامج قارئ الشاشة الناطق، توفر خيار تكبير الخط، مکتوب بلغة سهلة وبسيطة للقراءة.



تشير النتائج إلى أن غالبية المبحوثين/ات من الطلبة ذوي الإعاقة البصرية يرون أن الإعلانات من خلال المواد المصورة ومن خلال مواقع التدريب ليست مواءمة، بينما يرون بأن المنشورات متوفرة ببدايل متاحة لجميع أنواع الإعاقة، كما لم يرأي من الطلبة ذوي الإعاقة السمعية بأنها مواءمة بشكل عام، وتبعاً لكون هذه الإعلانات خصوصاً الإلكترونية هي الأكثر رواجاً في الوقت الحالي بناء على الاعتماد بشكل كبير على الدعاية الإلكترونية كوسيلة منخفضة التكلفة وسهلة الوصول، فإن عدم مواءمتها للأشخاص ذوي الإعاقة وخصوصاً الإعاقة السمعية والإعاقة البصرية لكون نوع الإعاقة لديهم/ن يتطلب مواءمات محددة مرتبطة بنوع الإعاقة، بينما قد لا يكون هناك مواءمات محددة مرتبطة بالإعاقة الحركية لهذه الإعلانات، وبالاعتماد على النتائج السابقة فإن المبحوثين/ات ذوي الإعاقة البصرية والإعاقة السمعية يرون أن الإعلانات الإلكترونية غير مواءمة بنسب مرتفعة، خصوصاً أن الإعلانات كمصدر للمعلومات للطلبة لم يتجاوز الـ 12% فقط، مما يؤكد ضعف وصول هذه الإعلانات للطلبة ذوي الإعاقة.

إذاً، يظهر القسم السابق أن هناك انخفاض في معرفة الطلبة ذوي الإعاقة حول التعليم والتدريب المهني، ومع وخصوصاً مستوى هذه المعرفة وهذا ظهر من خلال تقديرهم/ن لمستوى المعرفة، بالإضافة لارتفاع عدد الطلبة الذين أجابوا بأنهم/ن لا يعرفون أي من تخصصات التعليم والتدريب المهني، بينما أظهرت النتائج زيادة المعرفة لدى الإناث عن الذكور بنسبة ملحوظة، فيما كانت مصادر المعرفة عن التعليم والتدريب المهني لدى الأشخاص ذوي الإعاقة في غالبيتها مصدرها الأهل والأصدقاء ووزارة التربية والتعليم، ومع أن عدداً كبيراً من الطلبة كان مصدر معلوماتهم/ن الوزارة إلا أن مستوى هذه المعرفة كان منخفضاً مما يشير إلى عدم كون تقديم هذه المعرفة قد لا يكون ضمن عملية منظمة وممنهجة للتوعية بأهمية المجال المهني في المدارس.

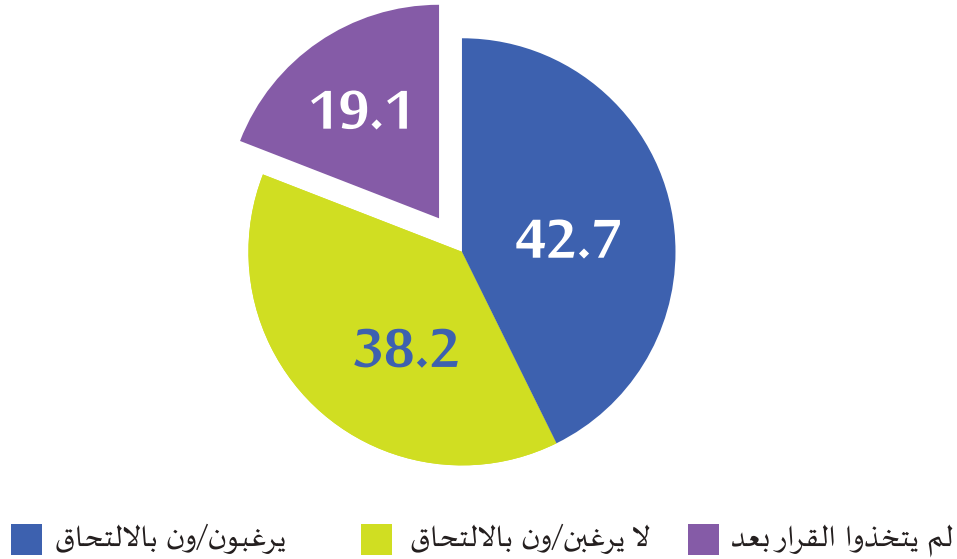
لم تكن الإعلانات كمصدر للمعلومات أحد المصادر الأساسية للمعرفة لدى الطلبة ذوي الإعاقة، وظهر أن وصولهم/ن كان محدود، إلا أن هذا العدد المحدود من الطلبة يرون بأن الإعلانات الإلكترونية غير مواءمة خصوصاً للطلبة ذوي الإعاقة البصرية والسمعية، مع أن الإعلانات الإلكترونية ربما تكون الوسيلة الأسهل والأكثر رواجاً كطريقة للإعلان خصوصاً مع التوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت بشكل عام كوسيلة للحصول على المعلومات.



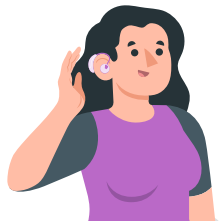
الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة: الرغبة والإمكانية

توضح النتائج ميل لدى المبحوثين/ات للالتحاق بالفروع المهنية، فجاءت الإجابات على سؤال: «هل ترغب/ين بالالتحاق بالتدريب المهني؟» مرتفعة نسبياً، حيث تشير النتائج إلى أن 42.7% من الأشخاص ذوي الإعاقة يرغبون/ون بالانضمام للتدريب المهني، بينما لا يرغب 38.2% منهم/ن، و19.1% منهم/ن لم يتخذوا القرار بعد، وكان قد أجاب على هذا السؤال جميع المبحوثين/ات، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (6): التوزيع النسبي لآراء المبحوثين/ات حسب رغبتهم/ن بالالتحاق بالتعليم والتدريب المهني



نسبة رغبة الإناث ذوات الإعاقة المبحوثات في الالتحاق بالتدريب المهني بلغت 25.1%، مقابل 21.6% لا يرغبن بالالتحاق، و16.1% منهن لم يتخذن القرار بعد، بينما يرغب 17.6% من الذكور المبحوثين بالالتحاق مقابل 16.6% من غير الراغبين، وبلغت نسبة من لم يتخذوا القرار بعد من الذكور 3.0% فقط، هذا ما يوضحه الجدول التالي:



الجدول رقم (2): توزيع المبحوثين/ات حسب الجنس والرغبة في الالتحاق في برامج التدريب المهني

توزيع إجابات المبحوثين/ات حسب الجنس والرغبة في الالتحاق بالتدريب المهني			
نوع الإجابة	أنثى	ذكر	المجموع
نعم	25.1	17.6	42.7
لا	21.6	16.1	38.2
لم أتخذ القرار بعد	16.1	3.0	19.1
المجموع	62.8	37.2	100

يؤكد ما سبق ارتفاع نسبة رغبة الإناث بالالتحاق بالتدريب المهني مقارنة بالذكور، ذكر مجموعة من مسؤولي المراكز المهنية، وجود إقبال كبير على التدريب المهني من طرف الإناث في السنوات الأخيرة، وكذلك على التعليم المهني في المدارس المهنية، وهذا ما أكدته المدير العام للإدارة العامة للتعليم المهني والتقني:

«إقبال الإناث على التخصصات المهنية مرتفع، خصوصاً هذه

السنة وفي بعض التخصصات وبشكل خاص تخصص التجميل

كانت حصة الأسد، وكذلك الأزياء والخياطة، وعلى ما يبدو أن

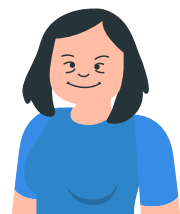
هذا لأن هذه التخصصات تساعد على توفير فرص عمل مستقل

بعيدة عن الوظيفة التقليدية»¹¹³.

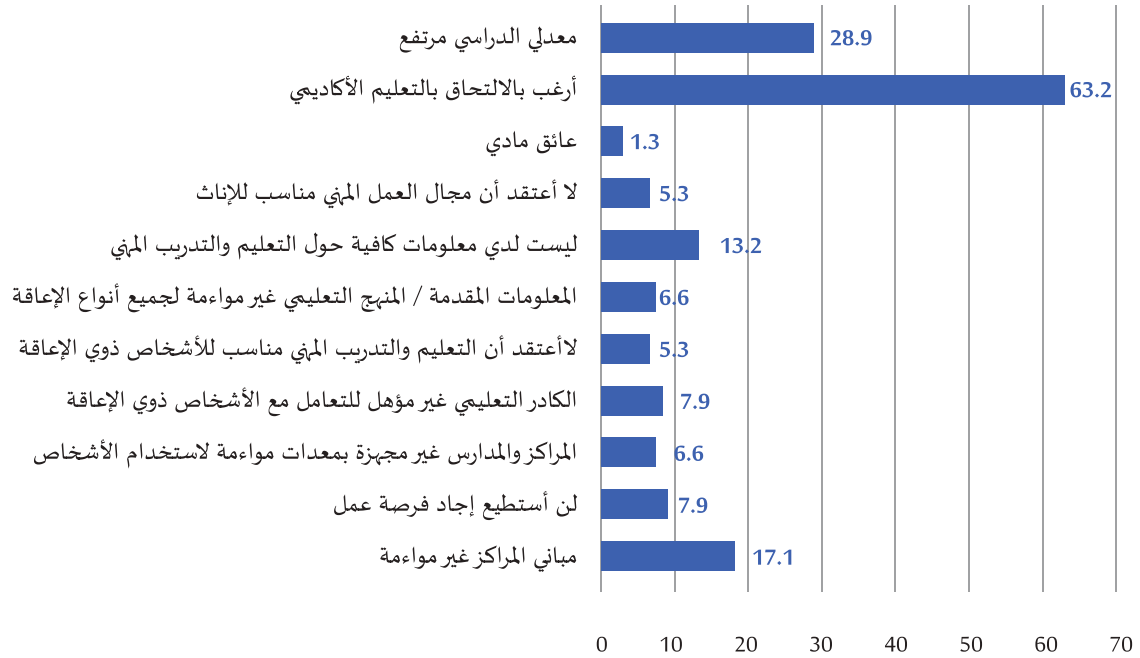
أما عن التخصصات التي يرغب الطلبة ذوي الإعاقة بالانضمام لها حسب نتائج الدراسة، فكان أعلاها فنون الطهي، التصوير، التجميل ولآخر تخصصين جميع الراغبين بالالتحاق هن من الإناث ذوات الإعاقة، بينما تخصصات مثل السباكة والكهرباء كانت خياراً للذكور ولعدد قليل منهم.

أما عن توزيع المبحوثين/ات الراغبين بالالتحاق بالتعليم والتدريب المهني حسب المرحلة الدراسية، كانت النسبة الأعلى لطلبة الصف العاشر والتي بلغت 16.6%، تليها نسبة الصف التاسع بنسبة 14.6% ومن ثم الثانوية العامة بنسبة 11.6% والتي كانت النسبة الأقل، خصوصاً وأن طلبة الثانوية ضمن العينة هم/ن من طلبة الفرعين الأدبي والعلمي، مما يجعل الخيار الأكاديمي الخيار الأقرب لهم/ن، وهذا ما تؤكدته إجاباتهم/ن في الشكل التالي الذي يوضح سبب عدم رغبة المبحوثين/ات بالانضمام للتعليم والتدريب المهني:

113. مقابلة مع المدير العام لإدارة التعليم والتدريب المهني في وزارة التربية والتعليم، تاريخ المقابلة: 2022/8/29.

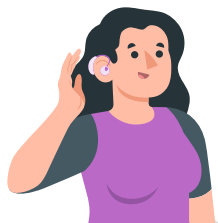


الشكل (7): توزيع إجابات المبحوثين/ات حسب سبب عدم رغبة المبحوثين/ات بالانضمام للتعليم والتدريب المهني



يظهر الشكل السابق الأسباب التي لا يرغب بسببها الأشخاص ذوي الإعاقة بالالتحاق بالتدريب المهني، ويعد السبب الأكثر انتشاراً هو رغبة الطلبة بالالتحاق بالتعليم الأكاديمي وبنسبة 63.2%، كما يظهر أيضاً من خلال الإجابات أن 28.9% أجابوا بأنهم/ن لن يلتحقوا بالتدريب المهني لأن معدلهم/ن الدراسي مرتفع، وهذا يعد تأثراً بالصور النمطية عن التعليم والتدريب المهني الذي يعد مسار بديل للطلبة ذوي التحصيل المنخفض، وهذا ما أظهره بعض المبحوثين/ات في سياق آخر عند سؤالهم/ن ما يؤكد/ن في العلاقة بين التحصيل المنخفض والتعليم والتدريب المهني؛ فيرى 43.7% من المبحوثين/ات بأن التعليم والتدريب المهني مناسب للأشخاص ذوي التحصيل الدراسي المنخفض، بينما 47.7% منهم/ن لا يتفقون مع العبارة أو أنهم/ن لا يتفقهون/ون بدرجة متوسطة،¹¹⁴ وهذا بشكل ما يؤكد استمرار الصورة النمطية.

114. انظر/ي الجدول رقم (8).



غالبية المراكز أيضاً كان لديها صورة نمطية عن التعليم المهني، وهذا يظهر في الاقتباسين التاليين:

«هدفنا حماية هؤلاء الطلاب من التشرذم ... في مراكزنا نستقبل

جميع الطلبة الذين يعانون من التسرب الدراسي، ولكن الطلاب

المتميزين لا نستقبلهم، ومن لم يحالفه الحظ في المجال الأكاديمي

يلجأ لنا في المجال المهني ونحن نقوم باستيعابه».¹¹⁵

«أصبح التدريب المهني هو الحل وآخر الحلول للطلاب الذي لم

ينجح في دراسته ولم يوفق بمدرسته، أو الطالب الجامعي الذي

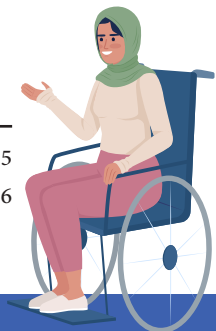
لم يجد وظيفة بشهادته».¹¹⁶

أجاب 17.1% من المبحوثين/ات بأن سبب عدم رغبتهم/ن بالالتحاق بالتدريب المهني لأسباب تتعلق بعدم مواءمة مباني المراكز والمدارس، وإذا أضفنا عدم مواءمة المناهج التعليمية أيضاً بنسبة 6.6% بالإضافة لعدم توافر معدات مواءمة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً بنسبة 6.6% وعدم أهلية الكادر التعليمي للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 7.9%، فإن النسبة تصل إلى ما يقارب الـ 40%، بالإضافة إلى أن 13.2% ليست لديهم/ن معلومات كافية حول التعليم والتدريب المهني، وهذا قد يكون نتيجة لضعف مقومات الشمول التي تعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمعلومات ومصادر المعرفة، والتي ظهرت أيضاً كما أشير سابقاً عند الحديث عن مواءمة الإعلانات، بينما جاءت النسب للأسباب الأخرى منخفضة.

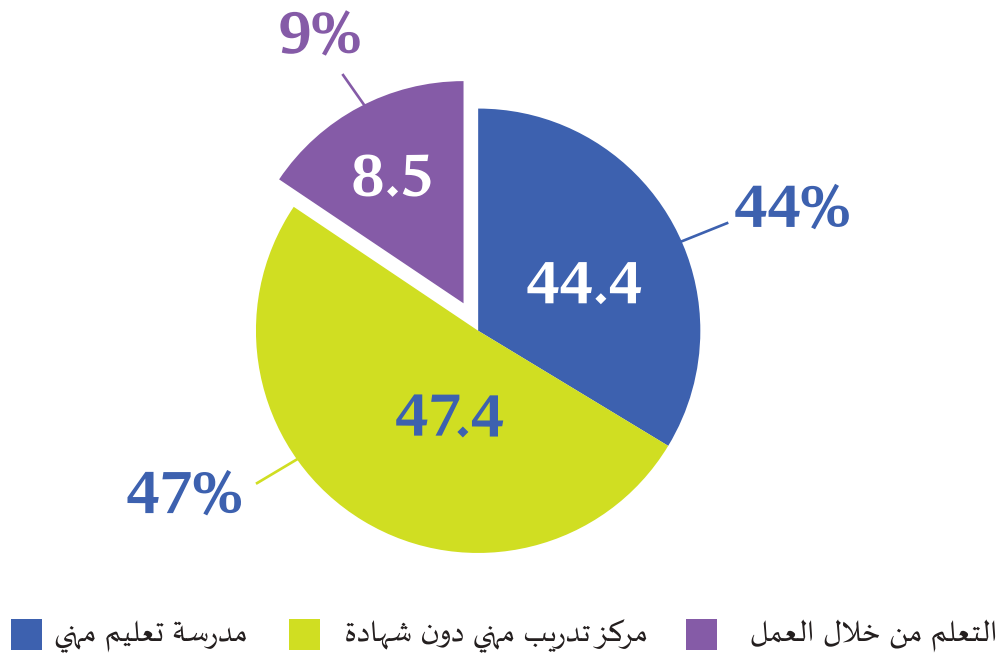
لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية واضحة حول أسباب عدم رغبة المبحوثين/ات بالالتحاق بالتعليم والتدريب المهني تبعاً لمتغير المرحلة الدراسية، أما عن وجهتهم/ن للالتحاق بالتدريب المهني فيوضحه الشكل التالي:

115. مقابلة مع مركز تدريب مهني حكومي في الضفة الغربية، تاريخ المقابلة: 2023/4/30.

116. مقابلة مع مركز تدريب مهني حكومي في الضفة الغربية، تاريخ المقابلة: 2023/5/12.



الشكل (8): توزيع المبحوثين/ات حسب إلى أين سيتجهون لالتحاق بالتعليم والتدريب المهني



يظهر الشكل السابق ميل واضح لدى المبحوثين/ات للتوجه إلى مركز تدريب مهني دون شهادة، بنسبة بلغت 47%، كما أشار 44.4% منهم/ن بأنهم/ن يرغبون بالالتحاق بالتعليم المهني من خلال التوجه إلى مدرسة مهنية، وهذا يشير إلى أن التوجه الأعلى منقسم إلى مراكز ومدارس مهنية، بينما جاءت نسبة التعلم من خلال العمل 8.5% فقط، والمقصود به العمل في الورشات مثلاً.



توزعت إجابات المبحوثين/ات حول الفرع الذي يرغبون/ون بالالتحاق به أو الفرع الملتحقين/ات به حالياً، حسب المرحلة الدراسية كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): التوزيع النسبي للمبحوثين/ات حسب الفرع الذي يرغبون/ون بالانضمام له¹¹⁷

التوزيع النسبي للمبحوثين/ات حسب الفرع الذي يرغبون/ون بالانضمام له				
الفرع الدراسي	التاسع	العاشر	التوجيهي	المجموع
أدبي	14.1	27.3	21.2	62.6
علمي	5.1	8.6	2.0	15.7
تجاري	0.5	1.0	1.5	3.0
فندقي	0.5	0	0	0.5
شرعي	0	1.0	0	1.0
صناعي	4.0	4.5	0	8.6
الاقتصاد المنزلي	0	0	0.5	0.5
الالتحاق بتخصصات التعليم والتدريب المهني في المراكز المهنية	4.0	4.0	0	8.1
المجموع	28.3	46.5	25.3	100

يتضح من الجدول أن غالبية المبحوثين/ات يرغبون بالانضمام إلى الفروع الأكاديمية، مع ميل محدود لبعض الفروع المهنية، بلغت نسبة الطلبة من المرحلتين التاسع والعاشر الراغبين بالانضمام للفروع الأكاديمية كالتالي: للفرع الأدبي 41.4% و 13.7% أي ما يقارب نصف المبحوثين/ات، بينما يرغب ما يقارب 14% منهم/ن بالانضمام للفرع العلمي، كما يظهر الجدول لم تتجاوز نسبة الراغبين بالالتحاق بالفروع المهنية للصفوف التاسع والعاشر 20%، وكان الفرع الصناعي والالتحاق ببرامج التعليم والتدريب المهني في المراكز المهنية من أكثر الفروع التي يرغب الطلبة في الالتحاق بها من الفروع المهنية، وبنسب متقاربة جداً أي ما يقارب 8% لكل منها.

كانت الإجابة الأهم لطلبة الثانوية العامة والتي تشكل سبب وجودهم/ن ضمن عينة الدراسة هي رغبتهم/ن بالالتحاق بالتعليم المهني في المراكز بعد الثانوية العامة، إلا أن أي منهم/ن لم يذكر أي رغبة بالتوجه لها، كما كان معظمهم/ن ملتحقين حالياً بالفرع الأدبي حسب عينة الدراسة، كما هو ظاهر في الجدول أعلاه.

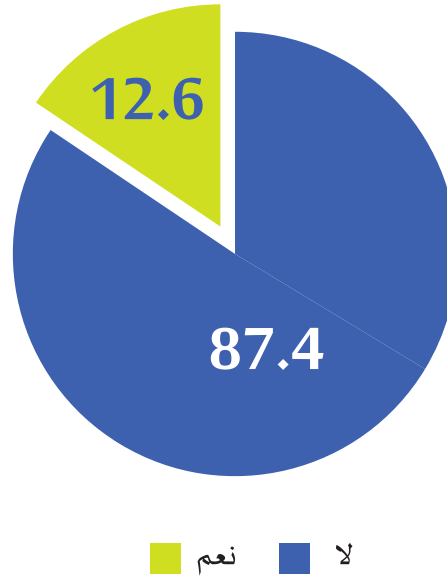
بلغت نسبة الإناث الراغبات بالالتحاق بالفرع الصناعي 5.6% بنسبة تفوق الذكور الذين شكلوا 3% فقط، كما أكدت 4.5% منهن على رغبتهم بالالتحاق بالتعليم والتدريب المهني في المراكز المهنية، مقابل 3.5% من الذكور وهذا يشير لميل أعلى نسبياً لدى الإناث للفروع المهنية، على الرغم من أن نسبة التحاق الذكور في الفرع الصناعي على سبيل المثال غالباً ما تكون أعلى للذكور، وجاءت

117. يوضح الجدول الفرع الذي يرغب طلبة الصف التاسع والعاشر بالالتحاق به، بينما يوضح الجدول توزيع طلبة الثانوية العامة على الفروع.



النسب أعلى لصالح الإناث في جميع الفروع المهنية باستثناء الفرع التجاري بفارق بسيط لصالح الذكور، إذ بلغت نسبة رغبة الإناث 1% مقابل 2% للذكور.¹¹⁸

الشكل (9): توزيع النسبي لإجابات المبحوثين/ات حسب زيارتهم/ن لمراكز تعليم/ تدريب مهني



وحول آراء المبحوثين/ات ممن زاروا مراكز/مدارس تدريب/تعليم مهني عن مواءمة هذه المباني للأشخاص ذوي الإعاقة، أجاب 48% منهم/ن بأنهم لا يتفقون بدرجة متوسطة مع أن هذه المباني مواءمة، بينما أكد 20% على أنهم/م لا يتفقون، وفقط 12% منهم/ن يتفقون بدرجة كبيرة مع أن هذه المباني مواءمة، فيما أجاب 20% منهم/ن بـ (لا أعرف)،¹¹⁹ وتظهر النسبة الأكبر في كون هذه المباني غير مواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

أما عما إذا كان المدربون/ات في هذه المراكز مؤهلين/ات للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، اتفق 28% منهم/ن مع ذلك، بينما 32% أجابوا بـ (لا أتفق بدرجة متوسطة)، و12% أجابوا بعدم اتفاقهم/ن، بينما 28% أجابوا بـ (لا أعرف).¹²⁰ فيما يتعلق بمواءمة المناهج التعليمية والبرامج التدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة، لم يتفق أي من المبحوثين/ات مع أن المناهج مواءمة، بينما لم يتفق بدرجة متوسطة 84% منهم/ن، ولم يتفق 42%. بينما أجاب 82% منهم/ن بـ (لا أعرف).¹²¹

118. انظر/ي الجدول رقم (10).

119. انظر/ي الجدول رقم (11).

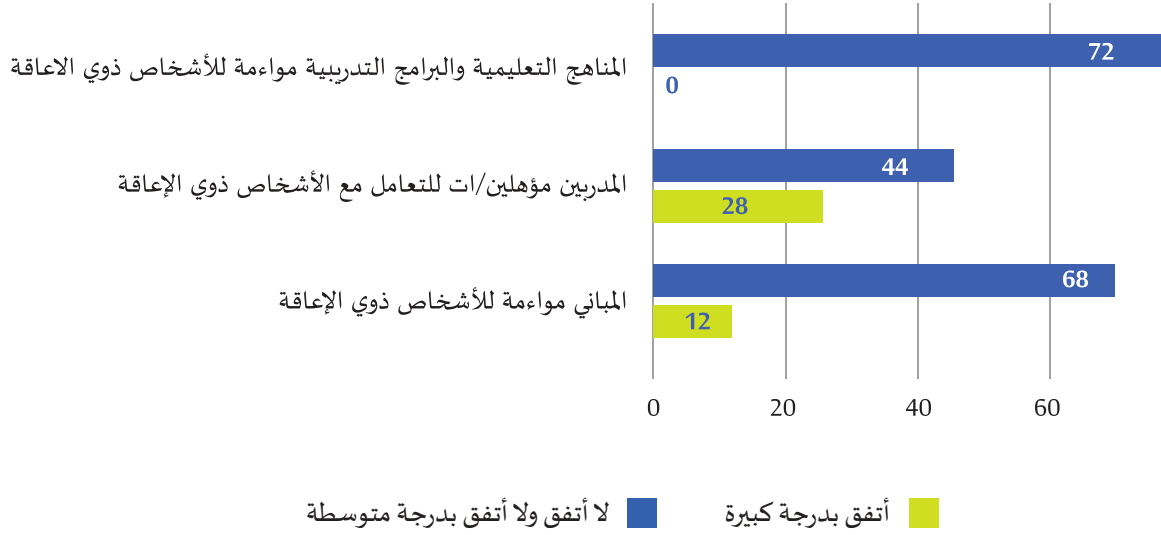
120. انظر/ي الجدول رقم (12).

121. انظر/ي الجدول رقم (13).



يوضح الشكل التالي آراء المبحوثين/ات بمدى المواءمة:

الشكل (10): التوزيع النسبي لآراء المبحوثين/ات بمدى مواءمة المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني



يوضح الشكل السابق ارتفاع نسبة الإجابات التي تفيد بعدم المواءمة سواء بشكل قطعي أو بنسب متوسطة، بينما تنخفض نسبة الإجابات التي تؤكد المواءمة، وتنخفض لتصل الصفر فيما يتعلق بمواءمة المناهج التعليمية والمواد التدريبية، وتبين من خلال الشكل السابق تقارب بين الإجابات عند الحديث عن المدرسين/ات وأهليتهم/ن للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، فتعد نسبة المواءمة الأعلى.

وحول آراء المبحوثين/ات جميعهم/ن حول التعليم والتدريب المهني وأهميته في تخفيض نسب البطالة، أشار 46.7% منهم/ن بأنهم يتفوقون بدرجة كبيرة مع كونه عامل مهم في تخفيض نسبة البطالة، بينما ما يقارب 36% منهم/ن لم يتفوقوا مع ذلك أو لا يتفوقون بدرجة متوسطة،¹²² أما عن آراء المبحوثين/ات حول أهمية التعليم والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وأنه يفتح لهم/ن مجالات عمل واسعة، اتفق بدرجة كبيرة 49.2% منهم/ن، بينما لم يتفق، ولم يتفق بدرجة متوسطة ما يقارب 36% منهم/ن.¹²³

يؤكد القسم السابق رغبة الأشخاص ذوي الإعاقة بالالتحاق بالتعليم والتدريب المهني، كما أنهم يدركون أهميته في تخفيض نسب البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة، وعلى الرغم من استمرار

122. انظر/ي الجدول رقم (14).

123. انظر/ي الجدول رقم (15).



بعض الصور النمطية لدى المبحوثين/ات حول التعليم والتدريب المهني وارتباطها بانخفاض التحصيل، إلا أنه لم توجد دلالة إحصائية واضحة تربط بين تدني التحصيل والرغبة بالانضمام للتعليم والتدريب المهني، وكذلك لم يكن هناك دلالة تربط بين تدني التحصيل ومدى المعرفة عن التعليم والتدريب المهني، كما أن انخفاض المعرفة قد يرتبط بمحدودية مقومات الشمول بشكل عام مما يقلل من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لمصادر المعلومات بشكل عام، على الرغم من ارتفاع نسبة الطلبة الذين أكدوا حصولهم/ن على المعلومات من خلال وزارة التربية والتعليم إلا أن المعرفة لا تزال منخفضة، بالإضافة لما سبق تبين ضعف قيام المراكز المهنية بالترويج لنفسها وتقديم المعرفة اللازمة حول برامجها وطبيعتها عملها.

يظهر القسم السابق أيضاً أن أبرز الأسباب التي ذكرها الطلبة كأسباب لعدم رغبتهم بالانضمام للتعليم والتدريب المهني، هي رغبتهم/ن بالالتحاق بالتعليم الأكاديمي والذي يحظى بالإقبال الأعلى مقارنة بالتعليم/ التدريب المهني بشكل عام في المجتمع، ومع ذلك تظهر النتائج وعي الطلبة بالإشكاليات المتعلقة بمواءمة مدارس/ مراكز التعليم والتدريب المهني، سواء من حيث المواءمة المادية، أم من حيث مواءمة المناهج وتأهيل الكادر التعليمي.



الفصل الخامس

عن الطلبة ذوي الإعاقة في مدارس/ المراكز المهنية

يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة مجموعة من التحديات والمعوقات التي تعيق وصولهم/ن للتعليم والتدريب المهني، وعلى الرغم من رغبة نسبة جيدة من الأشخاص ذوي الإعاقة بالتوجه للتعليم والتدريب المهني، إلا أن الطلبة ذوي الإعاقة يواجهون كذلك مجموعة من المعوقات داخل مراكز التدريب المهني والمدارس المهنية، ويوضح هذا الفصل أهم المعوقات التي تواجههم/ن داخل المراكز والمدارس من وجهة نظر الطلبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني.

يعد التدريب المهني أحد الخيارات التي تساعد الطلبة الذين لم ينهوا تعليمهم/ن على الالتحاق بأحد التخصصات التي تمكنهم/ن من المشاركة في سوق العمل، يعد هذا مهماً للطلبة ذوي الإعاقة أيضاً من الذين لم ينهوا تعليمهم/ن، ولا يستطيعون بالتالي الالتحاق بالتعليم الأكاديمي، فكما كان موضحاً في القسم الأول فإن 71% منهم/ن لم ينهوا تعليمهم/ن، فبينهم/ن من لم يلتحق بالتعليم أصلاً ومنهم/ن من تسرب منه.

بلغت نسبة المراكز المهنية ضمن عينة الدراسة 69.3%، بينما بلغت نسبة المدارس المهنية 30.6%، منها 37.5% قطاع خاص، و43.1% حكومية، و18.1% منظمة أهلية غير حكومية، و1.4% وكالة غوث،¹²⁴ وكما كان موضحاً في قسم العينة، تضم عينة طلبة المراكز المهنية والمدارس المهنية 54.2% من الإناث مقابل 45.8% من الذكور، وجاء توزيع العينة حسب المنطقة 51.4% في الضفة الغربية، و48.6% في قطاع غزة، بينما جاء توزيع الطلبة حسب نوع الإعاقة كما هو ظاهر في الجدول التالي:

الجدول (4): توزيع المبحوثين/ات حسب نوع الإعاقة لعينة طلبة المراكز والمدارس المهنية

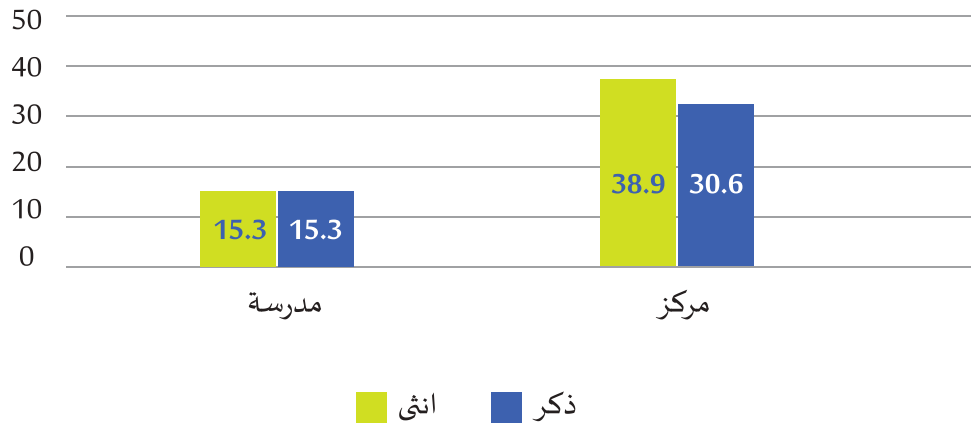
توزيع المبحوثين/ات حسب نوع الإعاقة	
النسبة المئوية	نوع الإعاقة
38.9	إعاقة حركية
34.7	إعاقة سمعية
16.7	إعاقة بصرية
8.3	إعاقة مركبة
1.4	غير ذلك
100	المجموع

124. انظر/ي الجدول رقم (16).



ويعد هذا متوافقاً مع توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع حسب نوع الإعاقة استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إذ تعد نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية هي الأعلى من بين أنواع الإعاقات في فلسطين، بينما يشير الشكل التالي إلى نسبة الملتحقين والملتحات بالتعليم والتدريب المهني من المبحوثين/ات حسب الجنس:

الشكل (11): توزيع المبحوثين/ات في المدارس والمراكز المهنية حسب الجنس تبعاً لعينة الدراسة



أما عن توزيع المبحوثين/ات حسب التحاقهم/ن بسوق العمل فالغالبية العظمى منهم/ن غير ملتحقين/ات بسوق العمل بنسبة بلغت 81.9% مقابل 18.1% فقط منهم/ن منخرطين به، 46.2% من المبحوثين العاملين يعملون في وظيفة جزئية، مقابل 53.8% يعملون بوظيفة كاملة¹²⁵، بينما بلغت نسبة العاملين منهم/ن من طلبة المراكز المهنية 18.1% مقابل 0% من طلبة المدارس المهنية. 4.2% فقط من المبحوثين/ات العاملين/ات هن إناث مقابل 13.9% منهم/ن ذكور، أي أنه 50% من الإناث غير عاملات مقابل 31.9% من الذكور غير عاملين، بينما كانت نسبة الإناث العاملات بوظيفة جزئية 23.1% وأي منهم لم تعمل بوظيفة كاملة، بينما بلغت نسبة الذكور العاملين بوظيفة كاملة 53.8% مقابل 23.1% يعملون بوظيفة جزئية، أما عن نوع الأعمال، تشير النتائج إلى تنوع الأعمال منها في مجال التجارة والسكرتاريا، أو الألمنيوم أو الخلويات وغيرها.

يشير ما سبق إلى فجوة لصالح الذكور فيما يتعلق بالالتحاق بسوق العمل، بالإضافة لعدم حصول أي منهم على وظيفة كاملة بينما شغلن بعض الوظائف الجزئية، بينما كانت النسبة مرتفعة للوظائف الكاملة مقارنة بالوظائف الجزئية للذكور، مع العلم أن أي من طلبة المدارس لم ينخرط في سوق العمل ونسبة العاملين/ات كما تمت الإشارة أعلاه هم/ن من الملتحقين في المراكز المهنية أو

125. انظر/ي الجدول رقم (17).

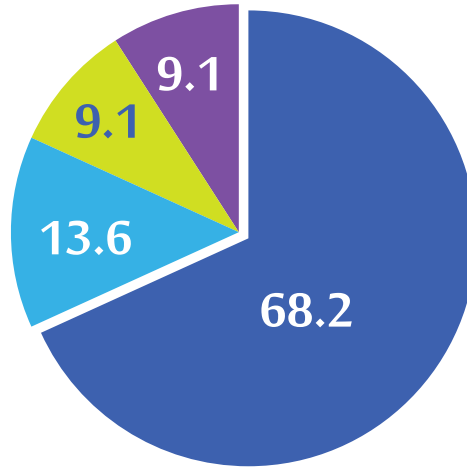


المتخرجين منها، وعند النظر إلى نسبة العاملين/ات بشكل عام فإن النسبة منخفضة نوعاً ما.

المدارس المهنية: التحديات والمعوقات

كما تمت الإشارة سابقاً بلغت نسبة عينة المدارس المهنية من مجمل عينة طلبة المدارس والمراكز المهنية 30.6%، وجاء توزيع الطلبة في المدارس المهنية حسب توزيعهم/ن على الفروع كما يظهر في الشكل التالي:

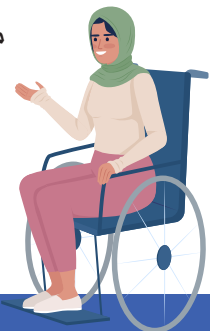
الشكل (12): توزيع المبحوثين/ات الملتحقين في المدارس المهنية من حسب نوع الفرع



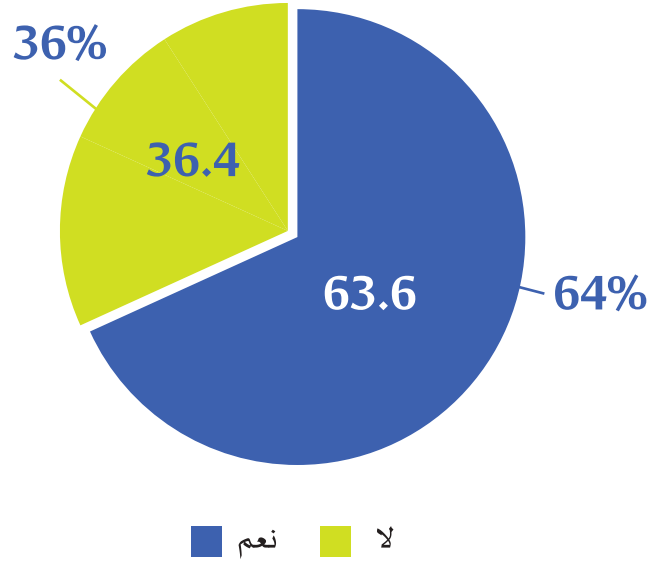
الفرع الصناعي فرع الاقتصاد المنزلي فرع تكنولوجيا المعلومات الفرع الفندقي السياحي

جاء توزيع العينة حسب نوع الإعاقة في المدارس المهنية بين الإعاقة الحركية والإعاقة السمعية، بالنسب التالية 2.8% إعاقة حركية، و 27.8% إعاقة سمعية.

غالبية المبحوثين/ات أجابوا بعدم وجود رسوم التحاق مدرسية بنسبة بلغت 81.8% مقابل 18.2% أجابوا بوجود رسوم مدرسية، وأنه لا توجد إعفاءات من هذه الرسوم لفئات معينة، تبعاً لأن المدارس المهنية هي مدارس حكومية فإن التعليم الحكومي هو تعليم مجاني، وغالباً ما يترتب على الطلبة بعض الرسوم الرمزية. يرى المبحوثون بأن المدارس مواءمة بنسبة مرتفعة، فبلغت 63.6% مقابل 36.4% منهم/ن يرون بأنها غير مواءمة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:



الشكل (13): آراء المبحوثين/ات بمواءمة المدرسة لجميع أنواع الإعاقات



من الجدير بالذكر أن معظم المبحوثين/ات تبعاً للقائمة التي زدتنا بها الوزارة حسب نوع الإعاقة سمعية وبصرية هم من الإعاقات الجزئية، فمثلاً ضمن القائمة مجموع عدد الطلبة ذوي الإعاقة البصرية الجزئية هو 277 مقابل 36 إعاقة بصرية كلية و226 من الطلبة ذوي الإعاقة السمعية الجزئية و23 من الطلبة ذوي الإعاقة السمعية الكلية، وهذا بالضرورة انعكس على العينة التي تم اختيارها ضمن الدراسة ، وهذا قد يشير إلى أن الملتحقين في المدارس غالبيتهم/ن لديهم/ن إعاقات جزئية، وهذا يؤثر بالطبع على إجاباتهم/ن بخصوص المواءمة التي قد تعتمد على الصعوبة الموجودة لديهم/ن فقط.

أجاب على السؤال السابق بعض الطلبة ذوي الإعاقة الحركية والسمعية، 2 من الطلبة ذوي الإعاقة الحركية، وكليهما يريان بأن المدارس غير مواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أنواع الإعاقة، بينما أجاب 20 من الطلبة ذوي الإعاقة السمعية على هذا السؤال، 63.6% منهم/ن يرون بأن المدارس مواءمة لجميع أنواع الإعاقة، بينما 27.3% منهم/ن يرون بأنها غير مواءمة على الرغم من أن جميع الطلبة ذوي الإعاقة السمعية يدرسون في مدرسة تستقبل الطلبة ذوي الإعاقة السمعية، إلا أن 27.3% منهم/ن يرونها غير مواءمة لمختلف أنواع الإعاقة.

في مقابلة معمقة مع وزارة التربية والتعليم يرون بأن المدارس بشكل عام مواءمة من ناحية مادية من حيث وجود منحدرات وحمامات مواءمة، إلا أنهم/ن يرون أن المدارس لا تزال تحتاج للمزيد من المواءمة لتكون قادرة على شمول المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أكد مدير الإدارة العامة

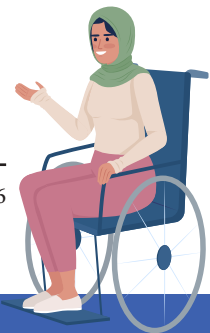


للتعليم والتدريب المهني أن المدارس المهنية مواءمة من ناحية مادية:

«كل المدارس التي تبني سواء في التعليم المهني أو خلافه يتم وضع مرافق خاصة لذوي الإعاقة ومنها المنحدرات والحمامات المواءمة، وهذا ينطبق على المدارس الأكاديمية والمدارس المهنية، وفي كل المدارس الجديدة يدرج هذا الموضوع، وفي المدارس القائمة تم إضافة هذه المرافق، نحن في التعليم المهني نستطيع دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن ليس جميع أنواع الإعاقة، أي ليس الحالات الصعبة، لوجود نوع من الممارسة اليدوية والعملية في المشغل وبالتالي بحاجة لأن يكون الشخص قادر على الرؤية والحركة وخلافه».¹²⁶

تشير المقابلات السابقة لكون المدارس مواءمة بالحد الأدنى للإعاقات الحركية وتحديدًا الإعاقات الحركية في الأطراف السفلية، وكذلك بعض الإعاقات البسيطة الأخرى، أما عن الإعاقة البصرية والسمعية فأشار إلى أنه يمكن توفير مترجم إشارة والتعاون مع إدارة التربية الخاصة لتوفير كتب برايل في حال الحاجة، أي في حال وجود طالب/ة ذوي الإعاقة بحاجة لهذه الترتيبات، إلا أن الاقتباس السابق يتبع أيضاً المنهج الطبي في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، فمقدرة الطالب/ة الجسدية هي الإشكالية وليس عدم مواءمة البيئة لنوع إعاقتهم/ن، وهذا يتناقض بشكل أساسي مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام ومع سياسة التعليم الجامع التي تتبناها الوزارة كذلك، والتي تتبنى النهج الحقوقي الذي يؤكد على مبدأ التصميم العام الشامل لجميع أنواع الإعاقة. يوضح الجدول التالي آراء الطلبة ذوي الإعاقة الملتحقين بالمدارس المهنية حول أنواع المواءمة المتوفرة في مدارسهم/ن:

126. مقابلة مع مدير الإدارة العامة للتعليم والتدريب المهني - وزارة التربية والتعليم، تاريخ المقابلة: 2022/8/29.



الجدول (5): توزيع إجابات المبحوثين/ات حسب المواءمات المتوفرة في مدرستهم

نوع الإجابة			النسبة المئوية	
نعم	لا	المجموع		
45.5	54.5	100	يوجد منحدر مائل أمام كافة المداخل لتهيئة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية	
63.6	36.4	100	مساحة المداخل مواءمة	
86.4	13.6	100	تتوفر المناهج التعليمية والكتيبات والمنشورات ببدائل متاحة لكافة الأشخاص ذوي الإعاقة	
81.8	18.2	100	يعمل لدى المدرسة مترجم/ة إشارة	
27.3	72.7	100	مصادر المعلومات الإلكترونية مواءمة لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة	
77.3	22.7	100	كوادر المدرسة مؤهلين/ات للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقات المختلفة	
0	100	100	تتوفر تهيئة للوصول للمعلومات لذوي الإعاقة البصرية من مستخدمي برنامج قارئ الشاشة الناطق	
50	50	100	تتوافر حمامات مواءمة للأشخاص من ذوي الإعاقة	
0	100	100	توجد مصاعد مواءمة داخل المدرسة	
31.8	68.2	100	توجد لوحات إرشادية واضحة ومواءمة للطلبة لذوي الإعاقة بخط واضح وألوان واضحة ومواءمة وبكتابة بارزة	
36.4	63.6	100	يتم شرح المنهج التعليمي والمواد التدريبية (العملي والنظري) بطريقة مواءمة لجميع أنواع الإعاقات	
45.5	54.5	100	توفر المدرسة وسائل مواصلات مواءمة تضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة بسهولة ويسر	
81.8	18.2	100	يتم توفير الترتيبات التيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة في حال الحاجة لذلك	
0	100	100	توفر المدرسة مختص تواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وصعوبات التعلم في حال الحاجة لذلك	

على الرغم من ارتفاع نسبة المواءمة تبعا لإجابات المبحوثين/ات أعلاه، إلا أن الجدول السابق يظهر بعض الإشكاليات الواضحة في المواءمة في المدارس، على الرغم من وجود بعض المواءمات المادية إلا أن الجدول يبين عدم وجود بعض المواءمات خصوصاً المواءمات للإعاقات غير الحركية.

يظهر الجدول ارتفاع نسب المواءمة فيما يتعلق ببعض المواءمات، 63.6% من المدارس مساحة مداخلها مواءمة، كما أن 45.5% من هذه المدارس تحتوي على منحدر أمام مداخلها، كما يرى 86.4% من الطلبة ذوي الإعاقة أن المناهج التعليمية تتوفر ببدائل متاحة لكافة الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أكد 81.8% منهم/ن بأنه يعمل في المدرسة مترجم/ة إشارة جميعهم/ن من ذوي الإعاقة السمعية بينما لم يجب أي من ذوي الإعاقة الحركية بأن هناك مترجم/ة إشارة يعمل في المدرسة أي أن المدرسة توفر للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية مترجم حال تواجدهم/ن في المدرسة والمترجم/ة غير متواجد بصفة دائمة، أما بخصوص المدارس المهنية بشكل عام، أكد المدير العام لإدارة العامة للتعليم المهني والتقني في وزارة التربية والتعليم من خلال الاقتباس التالي:



«في المدارس المهنية لا يوجد مترجمين في الوضع الحالي لأنه لا

يوجد حالات تحتاج، ولكن المترجمين عادة ما يكونون في المدارس

العادية، أو امتحانات الثانوية العامة».¹²⁷

أما فيما يتعلق بكون كوادرمدرسة مؤهلين/ات للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة فإن 77.3% من الطلبة يؤكدون ذلك، كما أكد 81.8% منهم/ن بأن المدرسة توفر الترتيبات التيسيرية اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة في حال الحاجة لذلك.

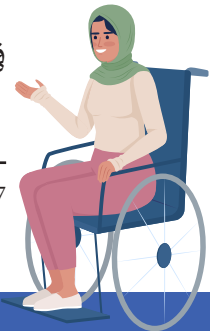
بعض المواءمات جاء الإقرار بتواجدها منخفضاً، 27.3% من المبحوثين/ات يرون أن مصادر المعلومات الإلكترونية مواءمة لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة، بينما لا أحد من المبحوثين/ات أجابوا بتوفر تهيئة للوصول للمعلومات للطلبة ذوي الإعاقة البصرية من مستخدمي برنامج قارئ الشاشة الناطق، كما لا توجد مصاعد مواءمة داخل المدرسة، 31.8% فقط أشاروا إلى وجود لوحات إرشادية مواءمة للطلبة ذوي الإعاقة، أما عن شرح المنهج التعليمي بطريقة مواءمة لجميع أنواع الإعاقات فإن النسبة بلغت 36.4% فقط، كما أكد 45.5% من المبحوثين/ات بعدم توفر وسائل مواصلات مواءمة تضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة بسهولة ويسر، كما يتضح من الجدول أن المدرسة لا توفر مختص تواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وصعوبات التعلم في حال الحاجة إلى ذلك وأكد ذلك 100% من المبحوثين/ات.

من خلال الملاحظات الميدانية للباحثات الميدانيات، لوحظ اهتمام أعلى لدى مدارس الفتيات بالأشخاص ذوي الإعاقة، وخصوصاً من خلال المرشدة، كما يوجد اهتمام أعلى بالمواءمة لدى مدارس الإناث منها في مدارس الذكور، فاتضح من خلال زيارة مدارس الذكور أن المواءمة منخفضة، فبعض الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية صفوفهم الدراسية في الصفوف العليا ولا يوجد اهتمام بهم من طرف المرشد في مدارسهم.

تشير الملاحظات أيضاً لضعف اهتمام المعلمين/ات بشكل عام بالأشخاص ذوي الإعاقة ووصول المعلومة لهم/ن، وأنه يتم التعامل معهم كأرقام في الصفوف فقط، وبعضهم/ن يعاني من الإهمال والتنمر وأن هذا يؤثر على تحصيلهم/ن الدراسي.

في إحدى المدارس أشارت الباحثة الميدانية إلى حدوث هذا الموقف خلال المقابلة:

127. المدير العام للإدارة العامة للتعليم المدني والتقني – وزارة التربية والتعليم، تاريخ المقابلة: 2022/8/29.



«خلال إجابة الطالب عن سؤال أي فرع يرغب بالالتحاق به، قال بأنه يرغب بالالتحاق بالتدريب المهني، ولكنه لم يقوم بتعبئة ورقة الاختيار¹²⁸ بعد، ولكن بعد سؤال المرشد، أجاب بأنه في الفرع الأدبي وأنه أجاب عنه في ورقة الاختيار، وعندما قال الطالب بأنه لا يرغب بهذا الفرع، أجاب المرشد بأنه تواصل مع والد الطالب وأنه أجاب برغبته بالتحاق ابنه بالفرع الأدبي، وذلك بناء على أن لديه إعاقة حركية، بينما علق المرشد على رغبة الطالب بالالتحاق بالفرع المهني بأننا نعلم مصلحتك أكثر منك.»

يشير ذلك إلى عدم أهلية الكادر التعليمي للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة من منظور غير فردي، مما يعني أن هناك تمييزاً واضحاً على أساس الإعاقة تجاه الطالب في الاختباس السابق، ظهر هذا من خلال الافتراض بعدم أهلية الأشخاص ذوي الإعاقة لاتخاذ القرار أي على مستوى وعيهم/ن، وثانياً من خلال مجموعة من الافتراضات عن القدرات الجسدية للأشخاص ذوي الإعاقة، متمثلة في عدم قدرتهم/ن على ممارسة المهن التقنية/ المهنية، وبناء على ذلك فإن القرار صدر من الإدارة وتم تجاهل رأي الطالب نفسه ورغبته وحقه في اتخاذ القرار، كما أن الرجوع لولي أمره يعد سلوكاً منطلقاً من الافتراضات سابقة الذكر أيضاً.

أشير أيضاً إلى رغبة بعض الطلبة بالانضمام للتعليم المهني، ولكن عدم وجود مدرسة قريبة لمنطقة السكن حال دون ذلك، كما أكد أحد الطلبة أن الفرع المهني في المدرسة القريبة منه غير مواءم، كما أشار طالب آخر بأن الشوارع المؤدية للمدرسة في منطقته غير مؤهلة للوصول وبالتالي فهي غير مواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديدًا للإعاقة الحركية، وبحسب ملاحظات الباحثات أيضاً فعلى الرغم من أن الوزارة توفر كاتبات مع الطلبة ذوي الإعاقة في الامتحانات، إلا أنها ترفض توفير كاتبات للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية الجزئية، وتوفره للإعاقة البصرية الكلية فقط، كما أشارت إحدى الملاحظات إلى أن الإعاقة البصرية هي الأقل من حيث المواءمة ولا تتوفر مواءماتها في المدارس.

128. ورقة الاختيار هي ورقة توزع على الطلبة لتحديد التحاقهم بالفروع التعليمية بالمرحلة الثانوية، يختار من خلالها الطلبة الفرع الذي يرغبون بالالتحاق به.



أما عن الصعوبات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة في مدارس التدريب المهني حسب إجاباتهم/ن، فهي موضحة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (6): توزيع إجابات المبحوثين/ات حول الصعوبات التي يتعرضون لها في المدارس المهنية

نوع الإجابة			النسبة المئوية	
			نعم	لا
			المجموع	
لا توجد مواءمة للبيئة المادية للمبنى			0	100
المواصلات من وإلى المدرسة غير مواءمة			13.6	86.4
بيئة المدرسة غير شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة			18.2	81.8
الوصول لمصادر المعرفة المكتوبة والإلكترونية			31.8	68.2
عدم قدرة الكادر التعليمي على التواصل وشرح المادة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة على اختلاف نوع الإعاقة			13.6	86.4
صعوبات مادية			59.1	40.9
غير ذلك			18.2	81.8

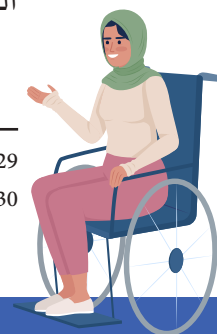
كما يظهر في الجدول السابق، فإن الصعوبات المادية¹²⁹ هي السبب الأكبر في الصعوبات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة بلغت 59.1%، وهذا يعيدنا إلى نقاش ارتباط الإعاقة بالفقر، وارتفاع تكلفة المعيشة على الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب عدم مواءمة البيئة المحيطة، بالإضافة إلى ضعف منظومة الحماية الاجتماعية، وضعف وصولهم/ن لفرص العمل والتمكين الاقتصادي، يليها عدم القدرة على الوصول لمصادر المعرفة المكتوبة والإلكترونية بنسبة 31.8%.

18.2% من الطلبة ذوي الإعاقة السمعية يرون بأن بيئة المدرسة غير شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أجاب الطلبة ذوي الإعاقة السمعية بأن هناك صعوبة في الوصول لمصادر المعرفة المكتوبة والإلكترونية وذلك بما نسبته 31.8% منهم، بينما 59.1% منهم/ن أجابوا بوجود صعوبات مادية. فيما فقط 9.1% من الطلبة ذوي الإعاقة الحركية أشاروا لوجود صعوبات متعلقة بالمواصلات من وإلى المدرسة وأنها كانت غير مواءمة.¹³⁰ ولم يواجهوا أي صعوبات مادية أخرى.

إضافة للصعوبات السابقة، أشار بعض المبحوثين/ات إلى بعض الصعوبات الأخرى مثل عدم توفر مصعد ناطق، وعدم وجود وظائف بعد التخرج، وبعض الرسوم الإضافية المتعلقة بالدراسة مثل توفير مواد تدريبية للتعليم والذي يعتبر تكلفة إضافية على الطلبة، حاجة بعض الطلبة لفحوصات السمع، وسماعات للإعاقة السمعية وتصليح لسماعاتهم/ن، والتنمر بسبب الإعاقة، هذا على

129. ما يتعلق بالقدرة المالية للطالب/ة.

130. انظر/ي الجدول (20).



الرغم من تأكيد المدير العام للتعليم المهني والتقني في الوزارة على أن الوزارة تقدم أدوات مساعد للطلبة في حال الحاجة:

«في التدريب المهني نقدم الأدوات التي تساعد على التدريب،

ولكن في حال الحاجة لأدوات مساعدة مثل كرسي مثلاً هذا

توفره الإدارة العامة للإرشاد».¹³¹

إذاً، على الرغم من أن غالبية الطلبة في المدارس المهنية يرون بأنها مواءمة، إلا أنه ومن خلال السؤال عن أنواع المواءمات المتوفرة كان من الملاحظ أن المواءمات المادية هي الأعلى توفراً والمتعلقة تحديداً بالمواءمات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، وضحت النتائج أن الكادر التعليمي مؤهل للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة، إلا أن نتائج المقابلات بالإضافة للملاحظات الميدانية أشارت إلى أن العاملين/ات في المدارس المهنية بالإضافة لبعض مسؤولي التعليم المهني يتبعون النهج الطبي في التعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة، ويرون بأنهم/ن غير قادرين/ات على الالتحاق بالتعليم المهني. تشكل عدم مواءمة المواصلات والطرق عائقاً أمام وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمدارس المهنية، كما أن هذه المدارس تعد محدودة وغير متواجدة في جميع المناطق مما يشكل عبئاً إضافياً على وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لها خصوصاً مع غياب وسيلة مواصلات مواءمة ومتوفرة. من أبرز الصعوبات الأخرى التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة في مدارس التدريب المهني تظهر النتائج أن المعوقات المادية هي المعوقات الأبرز ومنها ما يترتب عليهم من تكلفة مالية تتعلق باللوازم الدراسية وبعض الأغراض المتعلقة بالتدريب، تليها عدم القدرة على الوصول لمصادر المعرفة ومدى مواءمة هذه المصادر.



131. مقابلة مع مدير عام إدارة التعليم المهني والتقني – وزارة التربية والتعليم، تاريخ المقابلة: 2022/8/29.

مراكز التدريب المهني وإمكانية الوصول

كما أشير سابقاً، تم إجراء 50 مقابلة باستخدام استمارة بحثية مع الطلبة الذين سبق ودرسوا أو يدرسون في الوقت الحالي في المراكز المهنية، توزعت العينة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 30 مقابلة في الضفة الغربية و20 في قطاع غزة، والتي ضمت أهم المراكز التي تقدم التدريب المهني في الضفة وقطاع غزة.

50 مبحوث/ة أجابوا على سؤال كيف عرفت عن مركز التدريب المهني، 12 منهم/ن كانت إجابتهم/ن بأنهم/ن عرفوا من خلال الإنترنت والفيديو، بينما أشار 15 منهم/ن أنهم/ن عرفوا من خلال منظمات أهلية بعضها عامل في مجال الإعاقة، 2 أكدوا بأنهم/ن تعرفوا على المركز من خلال المركز نفسه، 14 من المبحوثين/ات عرفوا من خلال الأقارب والمعارف، 2 أجابوا بأنهم عرفوا من خلال معلمة مدرسة.

أكدت النتائج أن معظم المراكز تقدم التدريب ضمن مراكزها للطلبة بدون إعاقة والطلبة ذوي الإعاقة على حد سواء، وذلك بنسبة 70% بينما 30%¹³² من المراكز تقدم التدريب للأشخاص ذوي الإعاقة فقط، ينظر عادة للمراكز المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة فقط على أنها من الأمور التي تضعف مقومات الشمول في المجتمع، إذ من المهم دوماً أن تكون الخدمات المقدمة على اختلافها مواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم/ن من دون إعاقة، مما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المجتمع ولا يقصمهم/ن أو يعزلهم/ن عن غيرهم/ن، إلا أن مراكز التدريب المهني الحكومية حصرت في بعض المراكز التي جهزت لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة أم أنها خصصت مراكز لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة فقط:

«بالنسبة لمراكز الرعاية الاجتماعية إذا كانت الإعاقة تتناسب

مع المهن الموجودة لا توجد إشكالية في استقبالها، ولكن لدينا

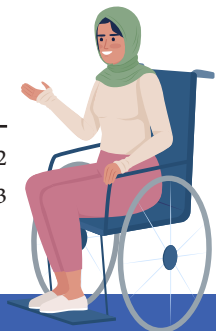
مركز هو مركز تدريب مهني للأشخاص ذوي الإعاقة، وهو مهياً

لاستقبالهم ويستقبل معظم الإعاقات باستثناء الإعاقات

الشديدة»¹³³.

132. انظر/ي الجدول (21).

133. مقابلة مع مركز حكومي في قطاع غزة، تاريخ المقابلة: 2023/7/16.



أما عن وجود برامج تدريب مهني منفصلة للأشخاص ذوي الإعاقة داخل هذه المراكز، فإن 91.4% من المبحوثين أكدوا عدم وجود برامج منفصلة، أما عن قيام المراكز بتشخيص مهني للصعوبة للأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الإرشاد والتوجيه اللازم بخصوصهم/ن التدريبي، أجاب 58% بوجود هذا التشخيص، بينما 42% أجابوا بـ (لا)¹³⁴.

أما بخصوص رسوم البرنامج التدريبي، أجاب 38% من المبحوثين/ات بوجود رسوم للبرنامج، بينما أشار 58% منهم/ن بأنه لا يوجد رسوم، فيما أفاد 4% منهم/ن بعدم معرفتهم/ن بذلك، و89.5% منهم/ن يدرسون في مراكز خاصة، بينما جاء المتوسط الحسابي لمبلغ رسوم الالتحاق 3202 شيقلاً، وأكد معظم المبحوثين/ات على أنه لا توجد إعفاءات، بينما أجاب على هذا السؤال 20 من طلبة المراكز، أكد 6 منهم/ن أن هذه الرسوم غطيت بمنح من بعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

فيما يتعلق بمواءمة شروط الالتحاق والإعلان عن برامج التعليم والتدريب المهني في المراكز المهنية، أجاب/ت على هذا السؤال 37 مبحوث/ة وأكد معظمهم أنهم/ن لم يواجهوا صعوبة فيما يتعلق بالإعلان أو شروط الالتحاق، وقد يتعلق ذلك بتسجيلهم/ن في مراكز مواءمة لنوع الإعاقة لديهم/ن، بالإضافة لأن معظمهم/ن اختاروا المراكز المواءمة للانضمام لها، خصوصاً أن عدداً جيداً منهم/ن عرفوا عن المراكز عن طريق أشخاص ذوي إعاقة درسوا فيها مسبقاً وبالتالي هي مواءمة، أو أنهم/ن سجلوا في هذه المدارس من خلال مؤسسات تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتالي وجهتهم/ن لمراكز مواءمة.

أما فيما يتعلق بآراء المبحوثين/ات بمواءمة المراكز لكافة أنواع الإعاقة، أجاب 50% بأن المراكز مواءمة بينما يرى 50% أنها غير ذلك، وتعد نسبة النصف مرتفعة خصوصاً إذا ما افترضنا أنهم/ن توجهوا لمراكز بناء على توصية من المؤسسات الأهلية العاملة في مجال الإعاقة، والأهل والأصدقاء من ذوي الإعاقة، أما عن إجاباتهم/ن حول المواءمات المتوفرة، فهي كما يظهر في الجدول التالي:

134. انظر/ي الجدول (22).



الجدول (7): توزيع إجابات المبحوثين/ات حسب المواءمات المتوفرة في مركزهم/ن

نوع الإجابة			النسبة المئوية	
نعم	لا	المجموع		
70	30	100	يوجد منحدر مائل أمام كافة المداخل لتهيئة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية	
78	22	100	مساحة المداخل مواءمة	
22	78	100	تتوفر المناهج التعليمية والكتيبات والمنشورات ببدائل متاحة لكافة الأشخاص ذوي الإعاقة	
38	62	100	يعمل لدى المركز مترجم/ة إشارة	
28	72	100	مصادر المعلومات الإلكترونية مواءمة لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة	
62	38	100	كوادر المركز مؤهلين/ات للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقات المختلفة	
12	88	100	تتوفر تهيئة للوصول للمعلومات للطلبة ذوي الإعاقة البصرية من مستخدمي برنامج قارئ الشاشة الناطق	
58	42	100	تتوافر حمامات مواءمة للأشخاص من ذوي الإعاقة	
38	62	100	توجد مصاعد مواءمة داخل المركز	
44	56	100	توجد لوحات إرشادية واضحة ومواءمة للطلبة لذوي الإعاقة بخط واضح وألوان واضحة ومواءمة وبكتابة بارزة	
42	58	100	يتم شرح المنهج التعليمي والمواد التدريبية (العملي والنظري) بطريقة مواءمة لجميع أنواع الإعاقات	
34	66	100	يوفر المركز وسائل مواصلات مواءمة تضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة بسهولة ويسر	
22	78	100	الإعلان عن البرامج التدريبية مواءمة	
58	42	100	يعمل المركز من خلال التدريبات وحملات التوعية على تعزيز البيئة الشمولية والجامعة والتي تضمن للأشخاص والتي تضمن للأشخاص ذوي الإعاقة بيئة آمنة وحفظ الكرامة الإنسانية على أساس المساواة مع الآخرين	
44	56	100	يتم توفير الترتيبات التيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة في حال الحاجة لذلك	
12	88	100	يوفر المركز مختص تواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وصعوبات التعليم في حال الحاجة لذلك	
2	98	100	غير ذلك	

جاءت النسب منخفضة في معظم المواءمات باستثناء بعض المواءمات المادية الأساسية، فأشار 70% بأن هناك منحدرًا مائلًا أمام كافة المداخل لتهيئة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، كما أكد 78% أن مساحة المداخل كانت مواءمة، بينما أكد 62% أن كوادر المدرسة مؤهلين/ات للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة، ومن الملاحظ انخفاض النسبة كلما كان نوع المواءمة أكثر تخصصًا، وعند الحديث عن تعزيز البيئة الشمولية بنسبة 58%.

78% من المبحوثين/ات يرون بأن المناهج التعليمية غير مواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أشار 62% بعدم وجود مترجم/ة إشارة يعمل داخل المركز، كما ذكر 72% بأن مصادر المعلومات الإلكترونية غير مواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أشار 88% أنه لا يوجد تهيئة للوصول للمعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية من مستخدمي قارئ الشاشة الناطق.

أفاد 62% بعدم وجود مصاعد مواءمة داخل المركز، كذلك أشار 56% بعدم وجود لوحات إرشادية واضحة ومواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة، 58% من المبحوثين/ات يرون بأن المناهج لا تشرح بطريقة مواءمة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، أما عن المواصلات، فإن 66% أجابوا بأنه لا توجد



وسائل مواصلات مواءمة تضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة بسهولة للمركز، أما عن الإعلان عن البرامج التعليمية أشار 78% من المبحوثين/ات أنها غير مواءمة.

أكد 44% فقط من المبحوثين/ات بأنه يتم توفير الترتيبات التيسيرية اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة في حال الحاجة لذلك، كما أكد 88% من المبحوثين/ات أن المركز لا يوفر مختص تواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وصعوبات التعلم حال الحاجة لذلك.

من خلال مقابلة مجموعة من المراكز في الضفة وقطاع غزة، تبين أن هذه المراكز تستقبل بشكل عام الإعاقات البسيطة إلى الإعاقات المتوسطة، مثلاً الإعاقات الحركية (البسيطة إلى المتوسطة)، والإعاقات السمعية والإعاقات البصرية الجزئية، وصعوبات التعلم والإعاقة الذهنية البسيطة، وكانت الإعاقات البصرية هي أكثر أنواع الإعاقات التي لا يتم استقبالها في هذه المراكز، بينما بدأت بعضها باستقبال الإعاقات البصرية الجزئية، وضمن بعض خطط هذه المراكز العمل على مواءمة أقسام محددة للإعاقة البصرية، يشير الاقتباس التالي إلى عدم استقبال المركز للإعاقات الشديدة وتحديد الإعاقة البصرية:

«نستقبل حسب الإعاقة، نستقبل جميع الإعاقات باستثناء

الإعاقات الشديدة وعادة الإعاقة البصرية صعب التعامل معها

في المجال المهني»¹³⁵

ومن ملاحظات الباحثات الميدانيات، جاءت بعض الملاحظات تؤكد على هذه النقطة، غالبية المراكز لا تستقبل الإعاقة البصرية، وبعضها تستقبل الإعاقة البصرية، بينما في المراكز التابعة لوزارة التنمية يتم استقبال الإعاقات البصرية الكاملة في مراكز منفصلة:

«الإعاقة البصرية من الإعاقات التي لا تتوفر لها مواءمات كانت

تكتب مع المدرية، إذ لا تتوفر ناطق».



135. مقابلة مع مركز حكومي في الضفة الغربية، تاريخ المقابلة: 2023/4/30.

«حصلت على فرصة تدريب من خلال إحدى الجمعيات الأهلية،

وهم من وفروا مواد التدريب المواءمة للإعاقة البصرية».¹³⁶

يوجد بعض المراكز تعمل حالياً على مواءمة المركز لاستقبال الإعاقة البصرية، إلا أن معظم المراكز لا تستقبل الإعاقات البصرية خصوصاً الإعاقة البصرية الكلية، بالإضافة إلى أن عدداً محدوداً من هذه المراكز تستقبل الإعاقة الذهنية وفقط الإعاقة الذهنية البسيطة، بينما الإعاقات الذهنية الشديدة تستقبل في مراكز منفصلة وكذلك الإعاقة البصرية الكلية:

«الإعاقات الذهنية القابلة للتطور يتم إدماجهم/ن ببرامج

التأهيل بالمراكز، ولكن غير ذلك صعب التطور إلا في حالة

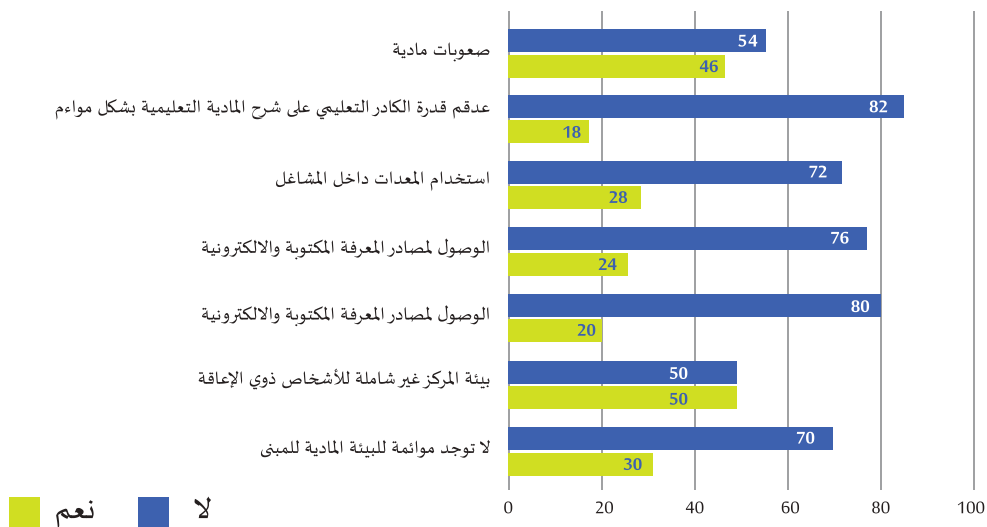
التطور يتم إلحاقه بالبرنامج ضمن خطة المركز، والإعاقات

الذهنية الشديدة لهم مراكز خاصة ... وأيضاً كف البصر لهم

مراكز خاصة.¹³⁷»

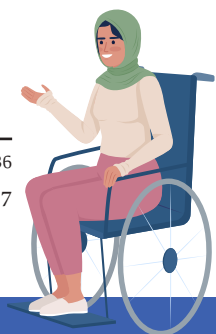
أما عن الصعوبات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز التدريب المهني، فيوضح الشكل التالي توزيع إجابات المبحوثين/ات حسب نوع الصعوبة.

الشكل (14): توزيع إجابات المبحوثين/ات حول الصعوبات التي يتعرضون لها في مركز التدريب المهني



136. من ملاحظات الباحثات الميدانيات.

137. مقابلة مع مركز حكومي في الضفة الغربية، تاريخ المقابلة: 2022/6/28.



يظهر الشكل السابق ارتفاع نسبة عدم مواءمة المواصلات من وإلى المركز بنسبة 50%، منهم/ن 24% إعاقة حركية، و16% إعاقة بصرية، و4% إعاقة سمعية، و4% إعاقة مركبة، كما أكد مسؤولو المراكز على الرغم من توفير بعض المراكز لمواصلات مجانية ومواءمة إلا أن معظم هذه المراكز لا توفر مواصلات مواءمة. يشير الاقتباس التالي لوجهة نظر أحد مسؤولي هذه المراكز حول المواصلات المجانية:

«نواجه مشكلة مع عدد وليس الكل من ذوي الإعاقة، الذين لديهم ثقافة الكوبونة، تعودوا لفترة طويلة على أخذ المساعدات، وبالتالي يتعودون على أن يكونوا غير منتجين، بل يأخذون مساعدات إنسانية، ونحن نرتب مع مرشدة نفسية لتنظم معهم جلسات توعية، لتحاول توجيههم إلى أن التدريب نقوم به لنكون منتجين ونشارك في العمل ولكيلا يتعاملوا معها على أنها فرصة

مجانية 138»

الإجابة السابقة كانت على سؤال حول مجانية المواصلات وتوفيرها من طرف المركز، إن الحديث عن «ثقافة الكوبونة» في سياق الحديث عن توفير مواصلات مجانية يشكل خلطاً ما بين البيئة غير المواءمة والتي تشكل تكلفة إضافية على الأشخاص ذوي الإعاقة لعدم قدرتهم على استخدام المواصلات العامة مثلاً لعدم مواءمتها، وبين مفهوم الاعتمادية أو تلقي المساعدة كما تفسر في النهج الإغاثي الذي يتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة كحالات إنسانية غير منتجة تتلقى مساعدات، كما تشير الإحصاءات إلى أن 76.4% من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يستخدمون المواصلات العامة بسبب غياب البنية التحتية التي تمكنهم/ن من استخدامها،¹³⁹ وتبعاً لذلك فإن توفير مواصلات مجانية يعد حقاً للأشخاص ذوي الإعاقة في ظل عدم توفر مواصلات مواءمة لما يضيف تكلفة إضافية عليهم/ن.

بلغت نسبة الصعوبات المادية 46%، وأجاب 30% من المبحوثين/ات بعدم توفير بيئة مادية مواءمة، منهم/ن 40% إعاقة حركية، و33.4% إعاقة بصرية، و13.3% إعاقة سمعية، و13.3% إعاقة

138. مقابلة مع مركز خاص في قطاع غزة، تاريخ المقابلة: 2023/3/15.

139. تقرير غير منشور: تقرير الظل للنساء والفتيات ذوات الإعاقة الصادر عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، (2017)



مركبة، بالإضافة إلى أن 28% منهم/ن يرون بأنهم/ن غير قادرين/ات على استخدام المعدات داخل المشاغل، 50% منهم/ن لديهم/ن إعاقة حركية، و42.8% منهم/ن لديهم إعاقة بصرية، و7.2% لديهم/ن إعاقة مركبة.

من المهم الإشارة أنه ومن خلال مقابلات المراكز، تقوم معظم المراكز بتشخيص أولي للطلبة الملحقين ببرامج التدريب المهني، وقد توجههم/ن لتخصصات أخرى إذا كانت غير مواءمة لنوع الإعاقة لديهم/ن وهذا ما أكده المبحوثون/ات، فأجاب المبحوثون/ات حول إذا ما تم إقناعهم/ن بتغيير التخصص لأسباب تتعلق بإعاقهم/ن، فقط 22% أجابوا بأن المركز أقنعهم/ن بتغيير التخصص لأسباب تتعلق بالإعاقة، إلا أن هذا يروي تجربة المبحوثين/ات الشخصية والتي قد تعني أن نوع الإعاقة قد يكون «مناسب» للتخصص، بينما قد يكون غير «مناسب» في حالات أخرى، وهذا ما ظهر في مقابلات المراكز، حيث ذكر معظمهم بأنه في حال لم تتلاءم طبيعة الإعاقة مع المهنة التي يختارها الطالب/ة يتم توجيههم/ن لتخصصات أخرى تتلاءم مع نوع الإعاقة لديهم/ن، وهذا يعني بأن توزيع الطلبة على المهن متعلق بنوع الإعاقة، الاقتباس التالي يؤكد النموذج الطبي في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة داخل هذه المراكز:

«الجانب الصحي هو المحدد، الموضوع ليس مواءمة، مثلاً

النجارة تخصص النجارة من يرغب بالعمل في المشغل يجب أن

يكون قادر على الوقوف، إذا كان شخص من الإعاقة الحركية

يريد العمل على المنشار ولا يستطيع العمل عليها، وأحياناً نسمح

لهم بالتجربة ليقنع بنفسه أن التخصص لا يناسبه، مثلاً هناك

بعض الأشخاص يرغبون بتعلم التصوير وهذا يستوجب أطراف

علوية سليمة، ونحن لا نقول له بأنه لا يمكنه الانضمام، نتركه

يقوم بالتجربة وهو سيقنع بأنه لا يناسبه».¹⁴⁰

إذاً تتعامل المراكز مع الطلبة ذوي الإعاقة بمنطق النهج الطبي الذي يرى أن الإعاقة تتعلق بالفرد نفسه ليس بالبيئة، وبالتالي بدلاً من مواءمة المشاغل لتناسب مع متطلبات الطلبة ذوي الإعاقة

140. مقابلة مع مركز خاص في قطاع غزة، تاريخ المقابلة: 2023/3/15.



يتم توجيههم/ن لهمن أخرى، يشير الاقتباس الثاني أيضاً لهذا النهج:

«نشجع الشيف ضمن شروط معينة من السلامة الجسدية

العالية، لأنه يحتاج للوقوف لفترة طويلة¹⁴¹»

يوضح الاقتباس السابق النهج الطبي من كون السلامة الجسدية شرط للقبول في المهنة، الاقتباس التالي يعكس ذات المنطق أيضاً:

«قد يكون مكان العمل غير مناسب، فقد يكون مكان العمل غير

مناسب، فمثلاً الطالب الذي تكون إعاقته في الأيدي، نوجهه

للمناسب، والطالب الذي لديه إعاقة سمعية، نوجهه على

أعمال لا تعتمد على الصوت مثل الدهان مثلاً»¹⁴².

«أحياناً أهل الطالب يطلبون مثلاً تجميل أو تصفيف شعر،

كيف سنلحقهم بهذا التخصص في حال كانت الإعاقة في الأطراف

العلوية، ولذلك نحن تلقائياً نوجه أن الإعاقة الحركية لا تتلاءم

مع المهنة»¹⁴³.

«في مراكز التدريب المهني يوجد قسم إرشاد وتوجيه مهني واختيار

المهنة المناسبة للشخص سواء كان ذوي إعاقة أو بدون، أنه

يكون مؤهل للمهنة من خلال أسئلة أو اختبارات المهنة المناسبة

للشخص سواء كان ذوي إعاقة أو بدون انه يكون مؤهل للمهنة

141. مقابلة مع مركز مهني خاص في الضفة الغربية، تاريخ المقابلة: 2023/2/9.

142. مقابلة مع مركز تدريب مهني حكومي في الضفة الغربية، تاريخ المقابلة: 2023/4/30.

143. مقابلة مع مركز تدريب مهني حكومي في الضفة الغربية، تاريخ المقابلة: 2023/5/12.



من خلال أسئلة أو اختبارات معينة يصلح لمهنة أخرى وبعض
الحرف مثل اللحام والميكانيكا ولديه إعاقة معينة لا يمكن أن
يسجل في هذه التخصصات يصلح لمهنة أخرى ونحن نحاول
توجيهه لمهنة أخرى تكون مناسبة للإعاقة وضمن ميوله»¹⁴⁴.

بالعودة إلى أهم التخصصات التي يرغب الأشخاص ذوي الإعاقة في الالتحاق بها كما ظهر في
الفصل السابق، فإن التجميل والطبي والتصوير كانت أكثر التخصصات التي ذكرها الطلبة من
الأشخاص ذوي الإعاقة من التخصصات التي يرغبون بالانضمام لها، وهي ذاتها التخصصات التي
يقصى منها الأشخاص ذوي الإعاقة كما أشار في الاقتباسات السابقة، وذلك تبعاً للنهج الطبي في
التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، بأنها غير مناسبة للإعاقات الحركية، على الرغم من أن الإعاقة
الحركية هي الأكثر انتشاراً. كما كان الفرع الصناعي هو الفرع الأكثر إقبالاً من الفروع المهنية، وهو
من الفروع التي تؤهل للعديد من الأعمال التي يرى مسؤولو المراكز أنها غير مناسبة للأشخاص
ذوي الإعاقة. إن العمل على مواءمة التخصصات وتوفير الترتيبات التيسيرية المناسبة للإعاقة في
التخصصات المختلفة يعد من الحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة، والاهتمام بمواءمة
التخصصات الأكثر طلباً من طرفهم/ن يعد أحد الأسباب التي من خلالها يمكن تشجيع الإقبال
على التعليم والتدريب المهني للطلبة ذوي الإعاقة، وتعد توجهات العاملين/ات في هذه المراكز من
العوامل الأساسية في سبيل الوصول لمراعاة الفروق الفردية وشمول الطلبة ذوي الإعاقة في كافة
التخصصات المهنية.

تعد توجهات العاملين/ات في مجال التدريب المهني مهمة في سبيل تعزيز شمول الطلبة ذوي الإعاقة
في هذا المجال، فتوجهات العاملين/ات تعد بأهمية المواءمة المادية وتعد من أهم مقومات الشمول،
فالعمل على المواءمة دون توجهات العاملين/ات قد يعزز بيئة تمييزية ضدهم/ن من حيث
قبولهم/ن في المراكز أو التخصصات أو تعرضهم/ن للتنمر مما يساهم في تعزيز إقصائهم/ن، وقد
تنعكس هذه التوجهات على الخطط التطويرية للمراكز مما لا يساهم في تطوير المركز بما ينسجم مع
مقومات الشمول وإنما يعزز إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة

تعد برامج التوظيف ما بعد التدريب المهني فرصة جيدة لانخراط الطلبة في سوق العمل، وتحقيق
رغبة الطلبة ورؤيتهم/ن للتعليم والتدريب المهني كفرصة لتخفيض البطالة، كما ينسجم مع خطط

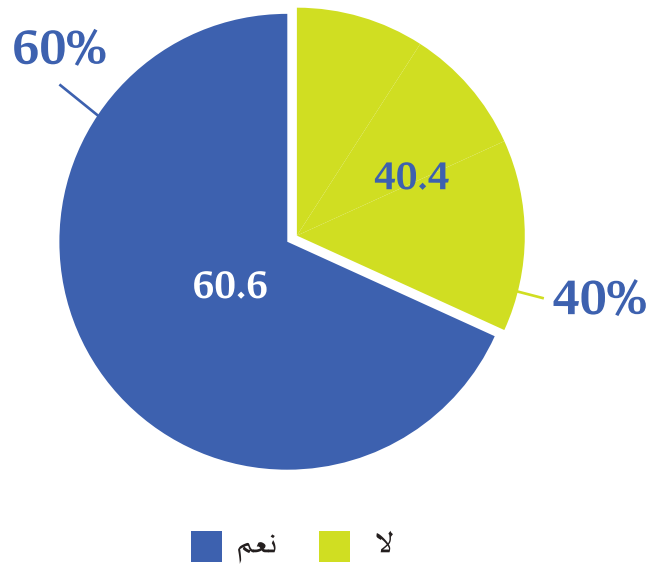
144. مقابلة مع مديرة دائرة شؤون المتدربين – وزارة العمل، تاريخ المقابلة: 2022/8/24.



الوزارات أيضاً، ولهذا تعد برامج التوظيف مهمة لتحقيق هذا الهدف، وعن وجود برنامج توظيف

لدى المراكز المهنية التي تمت مقابلتها، فهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل (15): توزيع إجابات المبحوثين/ات حول وجود برامج توظيف في المركز



يظهر الجدول السابق أن 60% من المراكز لا يوجد لديها برامج توظيف، بينما فقط 40% فقط منها لديها برامج توظيف، أما عن تجربة المبحوثين/ات مع برامج التوظيف، أجاب 11 من المبحوثين/ات بأنهم حصلوا على فرصة عمل بعد التدريب، بينما كانت جميع فرص العمل مؤقتة، واثنان منهم/ن أشاروا لعدم مواءمة أماكن العمل، فيما أكد أحد المبحوثين أن المكان كان مواءم، 11 من المبحوثين/ات أكدوا أنهم/ن لم يحصلوا على فرصة توظيف على الرغم من وجود برامج توظيف.

إن ضعف السياسات الحكومية التي تعزز شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وتعزيز وصولهم/ن للتعليم، والتي أدت لارتفاع معدلات البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة، يرمي على عاتق العديد من المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة مسؤولية التشبيك مع المراكز المهنية والمؤسسات العاملة في المجالات المهنية لإيجاد فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك لتغطية التقصير الحكومي في هذا المجال، من هنا يصبح لبرامج التوظيف أهمية كبيرة في تحسين فرص وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل، وخصوصاً مع محدودية الوسائل المواءمة للإعلان عن الوظائف، ومع وجود بيئات عمل مواءمة محدودة للأشخاص ذوي الإعاقة، وغياب سياسات حكومية شمولية.



١. آراء المبحوثين/ات من طلبة المدارس والمراكز المهنية حول مدى شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والتدريب المهني:

- 25% من المبحوثين/ات فقط من الطلبة ذوي الإعاقة يتفوقون بدرجة كبيرة في أن سوق العمل سيكون متاحاً للأشخاص ذوي الإعاقة كغيرهم/ن بعد حصولهم/ن على التدريب المهني، بينما 37.5% يتفوقون بدرجة متوسطة، كما أجاب 29.2% منهم/ن بأنهم/ن لا يتفوقون، كما أجاب 8.3% بـ (لا أعرف)، هذا يشير إلى إدراك الأشخاص ذوي الإعاقة للمعيقات التي تواجههم/ن وتعيق وصولهم/ن لسوق العمل، وغياب فرص التوظيف العادل.
- 51.4% من المبحوثين/ات يتفوقون بدرجة متوسطة مع أن الإعلان عن التدريبات وشروط الالتحاق في المراكز والمدارس مواءمة، كما يتفق 31.9% بدرجة كبيرة، بينما أجاب 6.9% بلا أعرف و9.7% بـ (لا أتفق).
- 54.2% من المبحوثين/ات يرون بأنهم/ن قادرون على استخدام المعدات التدريبية داخل المشاغل بدرجة كبيرة، بينما أجاب 30.6% بأنهم/ن قادرون على استخدام المعدات التدريبية داخل المشاغل بدرجة متوسطة، بينما 8.3% منهم/ن يرون بأنهم/ن غير قادرين على استخدامها، كما أجاب 6.9% منهم/ن بـ (لا أعرف).
- 48.6% من المبحوثين/ات يرون بأن مبنى ومرافق المدرسة/ المركز مواءمة لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة بدرجة كبيرة، و29.2% منهم/ن يرون أنها مواءمة بدرجة متوسطة، كما أشار 13.9% أنهم/ن لا يتفوقون مع كونها مواءمة، و8.3% أجابوا بـ (لا أعرف).
- 33.3% من المبحوثين/ات يرون بأنهم/ن راضون/ات عن مواءمة المعلومات التدريبية دون تمييز بدرجة متوسطة، بينما يتفق 56.9% منهم/ن بدرجة كبيرة، بينما لا يتفق 6.9% منهم/ن فقط، كما أجاب 2.8% بـ (لا أعرف)،¹⁴⁵ كما أشار 62.5% بأنهم/ن يتفوقون بدرجة كبيرة مع قدرتهم/ن على الوصول للمعلومات وفهمها، بينما أكد 34.7% يتفوقون بدرجة متوسطة، بينما أجاب 2.8% فقط بـ (لا أتفق).
- 66.7% من المبحوثين/ات يتفوقون بدرجة كبيرة مع أنهم/ن قادرون/ات على التواصل داخل الغرف الصفية وفي المشاغل، و26.4% منهم/ن يتفوقون بدرجة

145. انظر/ي الجدول رقم (25).



متوسطة، ولا يتفق 5.6% منهم/ن فقط، بينما أجاب فقط 1.4% فقط بـ (لا أعرف).

- 56.9% من المبحوثين/ات أجابوا بأنهم/ن يتفوقون بدرجة كبيرة مع أن بيئة المدرسة/المركز تعمل على تعزيز التوجهات الإيجابية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وتشجيع ثقافة التقبل، كما أجاب 31.9% بأنهم/ن يتفوقون بدرجة متوسطة، كما أجاب 9.7% منهم/ن بأنهم/ن لا يتفوقون مع ذلك، بينما أجاب 1.4% منهم/ن بـ، (لا أعرف)،¹⁴⁶ فيما أشار أيضاً بعض مسؤولي الراكز أن الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكزهم/ن تعرضوا للتنمر والاستهزاء من بعض الطلبة، وفي نفس الوقت أكدوا عملهم/ن على تعزيز البيئة لتكون شمولية وإيجابية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلباتهم/ن.

من خلال ما سبق يتبين إدراك الأشخاص ذوي الإعاقة للتحديات التي تعيق وصولهم/ن لسوق العمل، والتمييز والإقصاء الواقع عليهم/ن فقط 25% من المبحوثين/ات يتفوقون بدرجة كبيرة مع أن سوق العمل سيكون متاح لهم/ن كغيرهم/ن، فيما كانت نسبة الرضا عن القدرة على التواصل داخل الغرف الصفية جيدة وكذلك فيما يتعلق بقيام المركز بتعزيز التوجهات الإيجابية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن فيما يتعلق بالتواصل داخل الغرف الصفية 16.7% من طلبة المدارس المهنية يتفوقون مع ذلك بدرجة كبيرة بينما 45.8% من طلبة المراكز يتفوقون مع ذلك بدرجة كبيرة، أما عن تعزيز البيئة الإيجابية فقد جاءت أعلى بالنسبة للمراكز أيضاً، فـ 50% من طلبة المراكز يتفوقون بدرجة كبيرة مع أنها تعمل على تعزيز البيئة الإيجابية، بينما فقط 16.7% يتفوقون بدرجة كبيرة مع ذلك من طلبة المراكز.

أما فيما يتعلق بالمواءمة والقدرة على استخدام المعدات داخل المشاغل فلم تكن مرتفعة كما يجب، فقط 48.6% من المبحوثين/ات أكدوا أن مبنى ومرافق المدرسة/المركز مواءمة، بينما أظهرت النتائج أن طلبة المراكز أكدوا على أن مراكزهم/ن مواءمة بنسب أعلى من المدارس المهنية، حيث كانت النسب أعلى دوماً لصالح المراكز، خصوصاً فيما يتعلق بالوصول للمعلومات دون تمييز، بلغت نسبة الرضا بدرجة كبيرة لدى طلبة المراكز عن حصولهم/ن على المعلومات التدريبية بشكل مواءم إلى 41.7% مقابل 15.3% لطلبة المدارس المهنية، كما بلغت نسبة الرضا بدرجة كبيرة لدى طلبة المراكز عن أن المعلومات تصل الطالب/ة بشكل جيد ويستطيع الوصول لها وفهما 45.8% مقابل 16.7% لطلبة المدارس المهنية.

146. انظر/ي الجدول رقم (26).



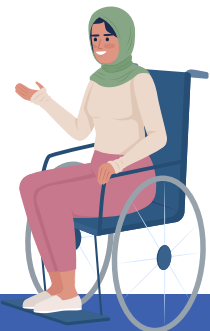
بشكل عام، يظهر القسم السابق أن مصادر معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة عن التعليم والتدريب المهني، أغلبها كانت من خلال المؤسسات الأهلية أو من خلال الأهل والأصدقاء، هذا يظهر اهتماماً واضحاً لدى المؤسسات الأهلية وخصوصاً المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة بالتعليم والتدريب المهني ووصول الأشخاص ذوي الإعاقة لها، إلا أن غالبية هذه المؤسسات تعمل مع خلال مشاريع مؤقتة، وبالتالي فإن موضوع الاستدامة يستوجب وجود خطط وسياسات حكومية – وطنية موحدة - واضحة أولاً للتوعية بأهمية التعليم والتدريب المهني بعيداً عن الصور النمطية المتعلقة بهذا المجال، وثانياً لتهيئة هذا المجال لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة لهذا المجال، خصوصاً أن 50% من الأشخاص ذوي الإعاقة يرون بأن مدارسهم/ن غير مواءمة.

كما ظهر في القسم المتعلق بالمدارس المهنية أيضاً فإن المواءمات المادية للمباني هي الأكثر توفراً، بينما توفر المواءمات الأخرى المتعلقة بالإعاقات البصرية والسمعية تنخفض بشكل واضح، كما برزت إشكالية واضحة لدى المبحوثين فيما يتعلق بتوفر مواصلات مواءمة وكانت من أبرز الصعوبات التي يواجهونها بالإضافة للصعوبات المادية (المالية)، تظهر فجوة الشمول بشكل واضح أيضاً من خلال تأكيد مسؤولي المراكز على أن مراكزهم/ن لا تستقبل الإعاقات الشديدة وغالباً ما يتم استقبال الإعاقات البسيطة إلى المتوسطة، وحسب المواءمات المتوفرة لديهم، وتعد الإعاقات البصرية الأقل استقبالية في المراكز، كما لا تتوفر المواءمات اللازمة لهم/ن في معظم المراكز.

من خلال المقابلات يتضح تأثير التوجهات غير الحقوقية الموجهة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يقوم العاملون/ات في هذه المراكز بتشخيص الطلبة ذوي الإعاقة وتحويلهم/ن لتخصصات مواءمة لنوع الإعاقة لديهم/ن بدلاً من مواءمة التخصصات لجميع أنواع الإعاقة وحسب رغبة الطلبة، مما يؤكد توجه فردي واضح تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة من طرفهم/ن.

برزت مجموعة من التوصيات خلال مقابلات مسؤولي المراكز المهنية، ملخصة في مجموعة النقاط التالية:

- مواءمة المواصلات والطرق، ومواءمة المباني.
- وضع معايير ومواصفات للتدريب المهني لكيلا يقل عن التعليم الأكاديمي.
- ضرورة أن يكون التشخيص ضمن عملية ممنهجة ومنظمة وأن يتم عن طريق أكثر من جهة.
- العمل على دعم توفير كادر نفسي واجتماعي داعم للأشخاص ذوي الإعاقة في المراكز.
- تدريب كوادر المراكز المهنية على التعامل مع كافة أنواع الإعاقات.



- تعزيز البيئة الشمولية داخل المراكز وتقبل الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إجراء توعية وتدريبات حول تضمين الإعاقة داخل المراكز للطلبة والكوادر العاملة.
- عقد ورش أو تدريبات مجانية للمدربين المراكز بخصوص تضمين الإعاقة، ولغة الإشارة وذلك لتسهيل عمل الطواقم مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.
- بحاجة لتغطية التكلفة المادية للمواءمات المادية للمراكز، حيث تعد الصعوبات المادية من الأمور التي تعيق العمل على مواءمة المراكز.

خاتمة: حول شمول الطلبة ذوي الإعاقة في برامج التعليم والتدريب المهني

يتم التعامل بشكل عام مع التعليم والتدريب المهني كخيار موازٍ للتعليم الأكاديمي، إلا أن الإقبال على التعليم الأكاديمي يصل الضعف تقريباً، فتبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم الأكاديمي 92% مقابل 8% للتعليم المهني في الضفة الغربية مثلاً،¹⁴⁷ ولذلك وكما وضح سابقاً عادة ما ينظر للتعليم والتدريب المهني كعامل لتخفيض نسبة البطالة وفتح خيارات جديدة للأفراد في سوق العمل بعيداً عن المسارات الأكاديمية التي أشبعت من الخريجين/ات، ولذلك يعد شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التعليم والتدريب المهني أمراً مهماً وجزءاً من آليات التمكين لقدرته على توفير فرص عمل، خصوصاً مع ارتفاع نسبة البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أشير سابقاً بلغت نسبة البطالة في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة 37%، ولم تتجاوز نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في سوق العمل الـ 4%، مما يجعل من الاهتمام بوصولهم/ن لسوق العمل أمراً غاية في الأهمية، خصوصاً مع غياب المواءمة ومقومات الشمول في المجتمع بشكل عام مما يرفع تكلفة الحياة عليهم/ن لتعويض نقص المواءمات، وتتضاعف هذه التكلفة مع غياب منظومة الحماية الاجتماعية وضعف وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل والتعليم.

للتعليم والتدريب المهني أثر في تخفيض نسبة البطالة لدى الشباب في المجتمع الفلسطيني، وانخفاض نسبة البطالة لخريجي التدريب المهني، إذ تشير الدراسات إلى أن معدلات البطالة بين خريجي التدريب المهني أقل من مجمل السكان من نفس الفئة العمرية،¹⁴⁸ فبلغت مشاركة الذكور من سوق العمل 79% مقابل 48.6% من إجمالي السكان الذكور،¹⁴⁹ إلا أن نتائج هذه الدراسة تشير لانخفاض مشاركة الطلبة خريجي التعليم والتدريب المهني بسوق العمل، فغالبية الطلبة من طلبة

147. قاسم، ورقة حقائق: مؤشرات العنف.

148. الشباب بين 15-29.

149. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ظروف خريجي التدريب والتعليم المهني في سوق العمل الفلسطيني (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009).



وخريجي المراكز المهنية هم/ن خارج سوق العمل، فبلغت نسبة المنخرطين في سوق العمل منهم/ن ما يقارب 18% فقط، مع أن غالبية المبحوثين/ات من خريجي المراكز وهم/ن من الطلبة حديثي التخرج وليسوا طلبة حاليين.

يمكن أن يعود ذلك للإشكاليات التي تعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لسوق العمل بشكل عام مثل غياب المواءمة، وصعوبة الوصول للمعلومات وضعف معرفتهم/ن عن التعليم والتدريب المهني على الرغم من رغبة الأشخاص ذوي الإعاقة بالالتحاق به قد يرتبط بمحدودية مقومات الشمول بشكل عام مما يقلل من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لمصادر المعلومات.

في ظل قصور السياسات الحكومية في إيجاد حلول ناجعة لإشكاليات البطالة بشكل عام وللأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص، وقلة برامج التوظيف الموجودة لدى المراكز المهنية، حيث فقط 40% من المراكز تمتلك برامج توظيف، ومع ضعف مقومات الشمول في معظم المراكز والتوجهات السلبية للعاملين/ات في المراكز والجهات الحكومية المسؤولة عن التعليم والتدريب المهني، والتي قد تؤثر على قراراتهم/ن في التوظيف أو المساعدة في الوصول لفرص العمل.

إن ما يفاقم الوضع سوءاً هو عدم وجود إحصائيات توضح نسبة انضمام الأشخاص ذوي الإعاقة للتعليم والتدريب المهني، فمع تشتت منظومة التعليم والتدريب المهني، أدى ذلك لغياب آلية رصد موحدة، وتم تأكيد ذلك من خلال مقابلتنا مع الإدارة العامة للإرشاد والتربية الخاصة:

«لا توجد آلية فعالة لرصد الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم والتدريب المهني، وكذلك تفاصيل توزيعهم/ن (ذكور، إناث)، وهذا يرجع لتشتت هذا المجال بين الوزارات، وغياب آلية رصد موحدة».¹⁵⁰

«لا توجد دوائر تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة ونسب تسجيلها قليلة جداً وهناك مراكز لا يوجد عندهم ذوي إعاقة خاصة بعد كورونا حتى الآن، ولا توجد أعداد كبيرة».¹⁵¹

150. مقابلة مع المديرية العامة لإدارة الإرشاد والتربية الخاصة – وزارة التربية والتعليم، تاريخ المقابلة: 2022/8/9.

151. مقابلة مع مديرة دائرة شؤون المتدربين – وزارة العمل، تاريخ المقابلة: 2022/8/24.



إن غياب آلية رصد موحدة توضح توزيع ونسب الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التعليم والتدريب المهني، يضاعف من القدرة على فهم واقعهم/ن وبالتالي الوصول للمعيقات التي تحد من شمولهم/ن في هذا المجال ووضع استراتيجيات للتغلب عليها، يظهر انعكاس نقص البيانات وقصور السياسات الحكومية النازمة لهذا المجال في طريقة تعامل المراكز مع الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يتم التعامل معهم/ن بطريقة أشبه بطرق العمل في حالة الطوارئ، غالبية المراكز لا تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص، وفي حال حضور أي من الأشخاص ذوي الإعاقة فيتم حينها توفير المواءمات اللازمة له، وغالباً يتم استهداف الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التشبيك مع المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة، التي توجههم/ن للتعليم والتدريب المهني وخصوصاً المراكز الكبيرة، فتعمل بعض المؤسسات حالياً وضمن بعض المشاريع في مجال التدريب المهني على تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للتدريب المهني.

إذاً، المراكز نفسها هي من تقوم بموضوع العمل على المواءمات والتشبيك مع المؤسسات الأخرى وليس هناك سياسات وواضحة أو رقابة حكومية على ذلك، نجد أن كل مركز لديه اهتمام/ مخصص لنوع إعاقه معين وبالتالي يتم توجيه الطالب من خلال المركز أو الجمعيات العاملة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة على المراكز حسب نوع الإعاقة، من الواضح عدم وجود أي نوع من الرقابة التي تتعلق بمواءمة المراكز أو المدارس المهنية:

«الإجابة عند مدراء المدارس، ولكن يوجد تعليمات فيها مرونة،

وحسب تقديرات المرشد المهني الموجود بالمدرسة ممكن استيعاب

الشخص إذا استوعبوه أما إن كان له ترتيبات معينة يكون

صعب استيعابه».¹⁵²

ما سبق يوضح عدم إدراج شمول الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن التعليم والتدريب المهني ضمن سياسة وطنية موحدة قادرة على التعامل مع وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للتعليم والتدريب المهني على أنه حق، فكأن المراكز تتفاجأ بوجودهم/ن، على الرغم من تأكيد العديد من المراكز على أنهم/ن يقومون بتوفير الترتيبات التيسيرية اللازمة حسب نوع الإعاقة للطالب/ة الملحق/ة إلا أن

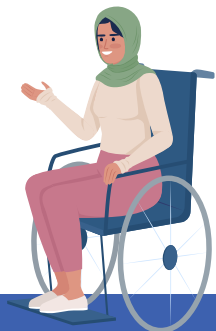
152. المدير العام للإدارة العامة للتعليم المهني والتقني – وزارة التربية والتعليم، تاريخ المقابلة: 2022/8/29.



معظمهم/ن ليس لديهم موازنات خاصة بالمواءمات، وبالتالي التعامل مع موضوع توفير الترتيبات التيسيرية حسب نوع الإعاقة لن يكون مجدياً في حال لم تتوفر الموازنة الكافية، عدا عن توفر توجه إيجابي لتوفير هذه المواءمات من عدمه كذلك.

على الرغم من العمل ضمن وزارة التربية والتعليم على سياسة التعليم الجامع والتي تتبنى مفهوم التعليم الجامع إلا أن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للتعليم المهني منخفض فعدد الأشخاص ذوي الإعاقة الملتحقين في المدارس المهنية منخفض، كما أن لديهم/ن صعوبات تتعلق بمواءمة الطرق والمواصلات ومدى قرب هذه المدارس على أماكن سكنهم/ن.

ما سبق قد يعود إلى وجود توجهات سلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة لدى المسؤولين في مجال التدريب المهني وكذلك لدى بعض المسؤولين في المراكز، وانتشار صور نمطية عن التعليم والتدريب المهني، يستدعي العمل على توعية حول تضمين الإعاقة، وكذلك حول أهمية التعليم والتدريب المهني أيضاً كخيار قائم مساوٍ للتعليم الأكاديمي.

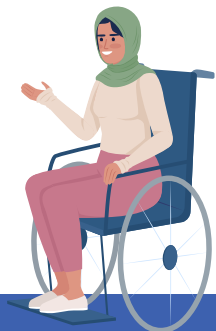


- هناك تهميش واضح للإعاقة البصرية من حيث توفير المواءمات اللازمة لالتحاقهم في التعليم والتدريب المهني وبشكل خاص الإعاقة البصرية الكلية.
- هناك تهميش واضح للاهتمام بالإعاقة الذهنية وصعوبات التعلم سواء في المدارس المهنية أو المراكز، فلا يتم استقبالهم/ن خصوصاً إذا كانت الإعاقة الذهنية أعلى من الدرجة البسيطة.
- كانت المراكز التابعة لوزارة التنمية هي الأكثر مواءمة بين المراكز الخاصة والحكومية من حيث المواءمة واستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة لبعض المراكز الأهلية/ الخاصة – وهي مراكز محدودة – التي تعمل تحديداً في مجال الإعاقة، هذا يشير إلى تركيز الأشخاص ذوي الإعاقة في بعض المراكز المجهزة لهم/ن بخلاف مبدأ الشمول المنصوص عليه في الاتفاقية الدولية وقانون حقوق المعوقين، فتقدم وزارة التنمية انطلاقاً من مسؤولياتها فيما يتعلق بالإعاقة بعض المراكز المواءمة التي تستقبل الأشخاص ذوي الإعاقة بينما لا توجد رقابة على بقية المراكز من حيث المواءمة ومقومات الشمول، هذا يعني بقاء الأشخاص ذوي الإعاقة محصورين في مراكز معينة والتي قد تكون بعيدة عن أماكن سكنهم/ن وبالتالي قد يكون التحاقهم/ن بهذه المراكز صعب، بالإضافة لبقائهم/ن معزولين.
- غالباً يرى مسؤولو المراكز أن بعض التخصصات غير مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وبناء على هذا التوجه فإنه ومن خلال التوجيه المهني في المراكز يتم تحويل الطلبة ذوي الإعاقة لتخصصات أخرى لا تحتاج لمواءمة معينة بدلاً من مواءمة التخصصات المطلوبة من طرفهن/م، فأكثر التخصصات طلباً تبعاً لنتائج هذه الدراسة كانت: التجميل، فنون الطهي، والتصوير وبعض التخصصات الصناعية والتي أشار عدد من مسؤولي المراكز بأنها غير مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.



توصيات الدراسة:

- العمل على تعديل القرار بقانون رقم (4) لسنة 2021 بشأن الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني ليكون ملزماً.
- العمل على إعداد لائحة تنفيذية خاصة بقرار بقانون رقم (4) لسنة 2021 بشأن الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني تشمل متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني على أن تكون ملزمة.
- الإسراع في تشكيل هيكلية الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني لمباشرة عملها وضمان تعاون كافة الوزارات المسؤولة في تسليم المراكز والتعاون مع الهيئة.
- أن تكون الخطط الاستراتيجية المعدة لاحقاً من طرف الهيئة مراعية لمقومات الشمول، على أن يتم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في إعدادها.
- الاهتمام بمواءمة مراكز ومدارس التدريب المهني من حيث المواءمة المادية وتأهيل الكوادر ومواءمة المناهج والمشاغل بما يتناسب مع جميع أنواع الإعاقات وبما لا يستثني أيّاً منها.
- العمل مع جميع العاملين/ات في قطاع التعليم والتدريب المهني وخصوصاً صناع القرار، للتوعية بتضمين الإعاقة من المنظور الحقوقي، وآلية مراعاة الفروق الفردية في مجال التدريب المهني تحديداً.
- الاهتمام بتوفير مواصلات مجانية ومواءمة لجميع أنواع الإعاقات، وذلك ضمن منظومة حماية اجتماعية شاملة.



- أبو عصبه، مي. مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة. نابلس: جامعة النجاح رسالة ماجستير، 2005.
- أبونحلة، لميس. نظام التعليم والتدريب المهني والتقني تحليل يعتمد على النوع الاجتماعي. بيرزيت:
- جامعة بيرزيت، برنامج دراسات المرأة 1996 الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/sar7f> تاريخ الزيارة: 2023/6/02.
- بيان صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019) الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/pe2xt> تاريخ الزيارة: 2023/6/24.
- تاريخ التعليم والتدريب المهني والتقني، وفا الإعلامية. انظر/ي الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/ev9h0.th>
- التعليم في عهد الانتداب البريطاني، وفا الإعلامية. انظر/ي الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/47l60>.
- تقرير غير منشور: تقرير الظل للنساء والفتيات ذوات الإعاقة الصادر عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية (2017).
- جابر، فراس، وسجى الطرمان، دراسة غير منشورة: حماية النساء ذوات الإعاقة من العنف: إبعاد وتهميش دراسة حول: الخدمات المقدمة للمعنفات من النساء ذوات الإعاقة.
- رام الله: جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، 2020.
- دكيدك، نور. أوضاع التعليم في القدس إبان الحكم الأردني 1948 – 1967 – رسالة ماجستير. القدس: جامعة القدس، 2011.
- الرمحي، أحمد. وسليمان الضعيفي، الإناث في التعليم والتدريب المهني والتقني في الضفة الغربية وقطاع غزة واقع، طموحات وفرص. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية والفلسطينية – ماس، 2005.



درة، سائد. التدريب المهني في فلسطين: جاهزية مراكز التدريب المهني لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية. بيت لحم: جمعية بيت لحم العربية للتأهيل، 2017.

رابطة التعليم والتدريب المهني، حول التعليم والتدريب المهني في فلسطين. انظر/ي الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/x7t7h>.

عابدين، عصام. إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع الفلسطيني. رام الله: مؤسسة الحق، 2021.

عابدين، عصام. وصول النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى العدالة. رام الله: طاقم شؤون المرأة، 2021.

عابدين، عصام. ورقة غير منشورة: الحق في التوجيه والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في المواثيق الدولية والتشريعات الفلسطينية رام الله: جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة، 2023.

عسولة، صالح. «التعليم في فلسطين أثناء فترة الانتداب البريطاني»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 9.

قاسم، إبراهيم ووسام أبو عمرو ويارا شعث «ورقة حقائق: مؤشرات العنف ضد النساء ذوات الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، مسارات، (تموز/ يوليو 2020). انظر/ي الرابط التالي: <https://n9.cl/7w0ix>.

كحيل، هشام. تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني: متطلب أساسي للاستجابة لاحتياجات سوق العمل. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية

معمر شبيب وثائر رجاء، «التحديات التي تواجه تنفيذ سياسة التعليم في فلسطين»، المجلة العربية للنشر العلمي، عدد 34 (2021).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ظروف خريجي التدريب والتعليم المهني في سوق العمل الفلسطيني. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

ملحم أحمد. «توجه فلسطيني نحو التعليم المهني والتقني لتخفيف البطالة في صفوف الخريجين» في المونيتور. الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/vbmsg>، تاريخ الزيارة 2022/6/24.

منبر فلسطيني للتعليم الجامع، شفاء شيخة مديرة دائرة التربية الخاصة، وزارة التربية لخاصة. الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/hzdlj>



- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. انظر/ي الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/wu687>.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/3jsb5>.
- استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني المراجعة. رام الله: وزارة التربية والتعليم، 2010.
- استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني المراجعة. رام الله: وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل، 2010.
- استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني المراجعة. رام الله: وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل، 2010.
- الاستراتيجية القطاعية للتعليم للأعوام 2021 – 2023. رام الله: وزارة التربية والتعليم، 2021.
- الاستراتيجية القطاعية للعمل للأعوام 2021 – 2023. رام الله: وزارة العمل، 2021.
- الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2021-2023. رام الله: وزارة العمل، 2021.
- سياسة التعليم الجامع في فلسطين (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي، 2015).
- سياسة التعليم الجامع في فلسطين (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي، 2015) انظر/ي الرابط الإلكتروني: www.moehe.gov
- القانون الأساس الفلسطيني الخاص بالتعليم – المادة (24)، انظر/ي الرابط التالي: <https://n9.cl/pn54o>
- قرار بقانون رقم (8) لسنة 2017 بشأن التربية والتعليم العام.
- قانون التعليم رقم (1) لسنة 2013. الوقائع الفلسطينية. (2013).
- قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2004م بشأن خطة تطبيق نظام التعليم والتدريب المهني والتقني، انظر/ي الرابط التالي: <https://n9.cl/p3mvh>.



Sanchez, Felix, and Jumana Trad, "Education in the Palestinian Territories. CE-MOFPs: Round Table: An Education of Quality in the Conflict area, 2011.

قائمة بمقابلات الدراسة:

مقابلة مع المديرية العامة للحماية والإرشاد – الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، بتاريخ 2022/8/31.

مقابلة مع مركز تدريب مهني حكومي في الضفة الغربية، تاريخ المقابلة: 2023/4/30.

مقابلة مع مركز تدريب مهني حكومي في الضفة الغربية، تاريخ المقابلة: 2023/5/12.

مقابلة مع مدير عام إدارة التعليم المهني والتقني – وزارة التربية والتعليم، تاريخ المقابلة: 2022/8/29.

مقابلة مع مركز حكومي في قطاع غزة، تاريخ المقابلة: 2023/7/16.

مقابلة مع مركز حكومي في الضفة الغربية، تاريخ المقابلة: 2023/4/30.

مقابلة مع مركز حكومي في الضفة الغربية، تاريخ المقابلة: 2022/6/28.

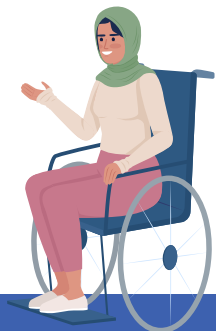
مقابلة مع مركز خاص في قطاع غزة، تاريخ المقابلة: 2023/3/15.

مقابلة مع مركز تدريب مهني حكومي في الضفة الغربية، تاريخ المقابلة: 2023/5/12.

مقابلة مع مركز مهني خاص في الضفة الغربية، تاريخ المقابلة: 2023/2/9.

مقابلة مع مدبرة دائرة شؤون المتدربين – وزارة العمل، تاريخ المقابلة: 2022/8/24.

مقابلة مع المديرية العامة لإدارة الإرشاد والتربية الخاصة – وزارة التربية والتعليم، تاريخ المقابلة: 2022/8/9.



ملحق الجدول:

الجدول (1): توزيع المبحوثين/ات حسب رغبتهم/ن بالانضمام للتدريب المهني

نوع الإجابة	النسبة المئوية
نعم	42.7
لا	38.2
لم أتخذ القرار بعد	19.1
المجموع	100.0

الجدول (2): التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين/ات حسب إجاباتهم عن سؤال هل سمعت عن التعليم والتدريب المهني وتخصصاته من قبل

نوع الإجابة	النسبة المئوية
نعم	56.8
لا	33.7
لا أعرف	9.5
المجموع	100.0

الجدول (3): توزيع المبحوثين/ات حسب الجنس ومدى المعرفة عن التعليم والتدريب المهني

نوع الإجابة	أنثى	ذكر	المجموع
ليست لدي معلومات	20.1	13.6	33.7
معرفة سطحية عامة	34.2	16.6	50.8
جيدة جداً	8.5	7	15.6
المجموع	62.8	37.2	100

الجدول (4): التوزيع النسبي للمبحوثين/ات حسب مستوى المعرفة والمرحلة الدراسية

نوع الإجابة	ليست لدي معلومات	معرفة سطحية عامة	جيدة جداً	المجموع
تاسع	11.1	14.6	3	28.6
عاشر	15.6	23.6	7	46.2
توجيهي	7	12.6	5.5	25.1
المجموع	33.7	50.8	15.6	100



الجدول (5): توزيع إجابات المبحوثين/ات حسب مصدر معلوماتهم عن التعليم والتدريب المهني

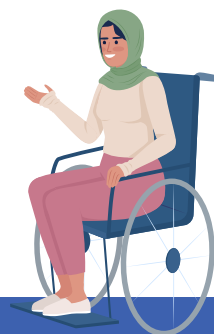
نوع الإجابة	النسبة المئوية	
	نعم	لا
وزارة التربية والتعليم	42.5	57.5
ورشات توعوية خارجية	5.3	94.7
الأهل والأصدقاء	59.3	40.7
المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني (ورشة توعوية)	7.1	92.9
إعلانات	11.5	88.5
غير ذلك:	2.7	97.3

الجدول (6): آراء المبحوثين/ات فيما يتعلق بكون الإعلانات حول التعليم والتدريب المهني مواعمة

نوع الإجابة	آراء المبحوثين/ات فيما يتعلق بكون الإعلانات حول التعليم والتدريب المهني مواعمة	
	نعم	لا
نعم	46.2	
لا		53.8
المجموع	100	

الجدول (7): آراء المبحوثين/ات في أن برامج التعليم والتدريب المهني مناسبة للطلبة ذوي التحصيل الدراسي المنخفض

درجة الاتفاق	آراء المبحوثين/ات في أن برامج التعليم والتدريب المهني مناسبة للطلبة ذوي التحصيل الدراسي المنخفض	
	نعم	لا
لا أعرف	8.5	
لا أتفق	22.6	
لا أتفق بدرجة متوسطة	25.1	
أتفق بدرجة كبيرة	43.7	
المجموع	100	



الجدول (8): آراء المبحوثين/ات في أن برامج التعليم والتدريب المهني مناسبة للطلبة ذوي التحصيل الدراسي المنخفض

درجة الاتفاق	النسبة المئوية
لا أعرف	8.5
لا أتفق	22.6
لا أتفق بدرجة متوسطة	25.1
أتفق بدرجة كبيرة	43.7
المجموع	100

الجدول (9): توزيع آراء المبحوثين حسب آرائهم حول الفرع الذي يرغبون بالانضمام له

التوزيع النسبي للمبحوثين/ات حسب الفرع الذي يرغبون بالانضمام له				
الفرع الدراسي	التاسع	العاشر	التوجيهي	المجموع
أدبي	14.1	27.3	21.2	62.6
علمي	5.1	8.6	2.0	15.7
تجاري	0.5	1.0	1.5	3.0
فندقي	0.5	0	0	0.5
شرعي	0	1.0	0	1.0
صناعي	4.0	4.5	0	8.6
الاقتصاد المنزلي	0	0	0.5	0.5
الالتحاق بتخصصات التعليم والتدريب المهني في المراكز المهنية	4.0	4.0	0	8.1
المجموع	28.3	46.5	25.3	100

الجدول (10): توزيع المبحوثين/ات حسب الجنس والفرع الذي يرغبون بالانضمام له/ يدرسون فيه حالياً

توزيع المبحوثين/ات حسب الجنس والفرع الذي يرغبون بالانضمام له/ يدرسون فيه حالياً (طلبة الثانوية العامة الملتحقين حالياً)			
نوع الإجابة	أنثى	ذكر	المجموع
أدبي	39.9	22.7	62.6
علمي	10.1	5.6	15.7
تجاري	1.0	2.0	3.0
فندقي	0.0	0.5	0.5
شرعي	1.0	0.0	1.0
صناعي	5.6	3.0	8.6
اقتصاد منزلي	0.5	0.0	0.5
الالتحاق بتخصصات التعليم والتدريب المهني في المراكز المهنية	4.5	3.5	8.1
المجموع	62.6	37.4	100



الجدول (11): آراء المبحوثين/ات بمدى مواءمة مباني ومراكز التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة

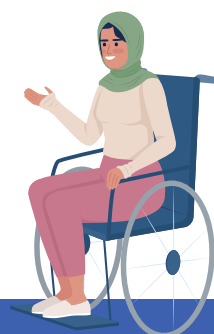
آراء المبحوثين/ات بمدى مواءمة مباني ومراكز التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة	
درجة الاتفاق	النسبة المئوية
لا أعرف	20
لا أتفق	20
لا أتفق بدرجة متوسطة	48
أتفق بدرجة كبيرة	12
المجموع	100

الجدول (12): آراء المبحوثين/ات حول إذا ما كان المدرسين/ات في المدارس والمراكز المهنية مؤهلين/ات للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة

آراء المبحوثين/ات حول إذا ما كان المدرسين/ات في المدارس والمراكز المهنية مؤهلين/ات للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة	
درجة الاتفاق	النسبة المئوية
لا أعرف	28
لا أتفق	12
لا أتفق بدرجة متوسطة	32
أتفق بدرجة كبيرة	28
المجموع	100

الجدول (13): آراء المبحوثين بمدى مواءمة المناهج التعليمية والبرامج التدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة

آراء المبحوثين بمدى مواءمة المناهج التعليمية والبرامج التدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة	
درجة الاتفاق	النسبة المئوية
لا أعرف	28
لا أتفق	24
لا أتفق بدرجة متوسطة	48
أتفق بدرجة كبيرة	0
المجموع	100



الجدول (14): آراء المبحوثين/ات في كون التدريب المهني عامل مهم في تخفيض نسب البطالة

آراء المبحوثين/ات في كون التدريب المهني عامل مهم في تخفيض نسب البطالة	
النسبة المئوية	درجة الاتفاق
11.6	لا أعرف
6.0	لا أتفق
35.7	لا أتفق بدرجة متوسطة
46.7	أتفق بدرجة كبيرة
100	المجموع

الجدول (15): آراء المبحوثين/ات حول أهمية التعليم والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وأنه يفتح لهم مجالات عمل واسعة

آراء المبحوثين/ات حول أهمية التعليم والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وأنه يفتح لهم مجالات عمل واسعة	
النسبة المئوية	درجة الاتفاق
8.5	لا أعرف
6.5	لا أتفق
35.7	لا أتفق بدرجة متوسطة
49.2	أتفق بدرجة كبيرة
100	المجموع

الجدول (16): تصنيف المدرسة/المركز

تصنيف المدرسة/المركز	
النسبة المئوية	تصنيف المدرسة/المركز
37.5	قطاع خاص
43.1	مركز تأهيل مهني حكومي
18.1	منظمة أهلية غير حكومية
1.4	وكالة غوث
100	المجموع

الجدول (17): توزيع المبحوثين/ات الملتحقين بسوق العمل من حيث طبيعة الوظيفة

توزيع المبحوثين/ات الملتحقين بسوق العمل من حيث طبيعة الوظيفة	
النسبة المئوية	طبيعة الوظيفة
46.2	وظيفة جزئية
53.8	وظيفة كاملة
100	المجموع

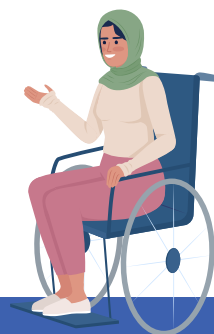


الجدول (18): توزيع إجابات المبحوثين/ات حسب المواءمات المتوفرة في مدرستهم

نوع الإجابة			النسبة المئوية		
			نعم	لا	المجموع
يوجد منحدر مائل أمام كافة المداخل لتهيئة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية			45.5	54.5	100
مساحة المداخل مواءمة			63.6	36.4	100
تتوفر المناهج التعليمية والكتيبات والمنشورات ببدائل متاحة لكافة الأشخاص ذوي الإعاقة			86.4	13.6	100
يعمل لدى المدرسة مترجم/ة إشارة			81.8	18.2	100
مصادر المعلومات الإلكترونية مواءمة لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة			27.3	72.7	100
كوادر المدرسة مؤهلين/ات للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقات المختلفة			77.3	22.7	100
تتوفر تهيئة للوصول للمعلومات لذوي الإعاقة البصرية من مستخدمي برنامج قارئ الشاشة الناطق			0	100	100
تتوافر حمامات مواءمة للأشخاص من ذوي الإعاقة			50	50	100
توجد مصاعد مواءمة داخل المدرسة			0	100	100
توجد لوحات إرشادية واضحة ومواءمة للطلبة لذوي الإعاقة بخط واضح وألوان واضحة ومواءمة وبكتابة بارزة			31.8	68.2	100
يتم شرح المنهج التعليمي والمواد التدريبية (العملي والنظري) بطريقة مواءمة لجميع أنواع الإعاقات			36.4	63.6	100
توفر المدرسة وسائل مواصلات مواءمة تضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة بسهولة ويسر			45.5	54.5	100
يتم توفير الترتيبات التيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة في حال الحاجة لذلك			81.8	18.2	100
توفر المدرسة مختص تواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وصعوبات التعلم في حال الحاجة لذلك			0	100	100

الجدول (19): توزيع إجابات المبحوثين/ات حول الصعوبات التي يتعرضون لها في المدارس المهنية

نوع الإجابة			النسبة المئوية		
			نعم	لا	المجموع
لا توجد مواءمة للبيئة المادية للمبنى			0	100	100
المواصلات من وإلى المدرسة غير مواءمة			13.6	86.4	100
بيئة المدرسة غير شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة			18.2	81.8	100
الوصول لمصادر المعرفة المكتوبة والإلكترونية			31.8	68.2	100
عدم قدرة الكادر التعليمي على التواصل وشرح المادة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة على اختلاف نوع الإعاقة			13.6	86.4	100
صعوبات مادية			59.1	40.9	100
غير ذلك			18.2	81.8	100



الجدول (20): توزيع المبحوثين/ات حسب نوع الإعاقة والصعوبات التي تواجههم/ن في المدرسة المهني

توزيع المبحوثين/ات حسب نوع الإعاقة والصعوبات التي تواجههم/ن في المدرسة المهني					
المجموع	إعاقة سمعية		إعاقة حركية		نوع الإجابة
	لا	نعم	لا	نعم	
100	90.9	0	9.1	0	لا توجد مواءمة للبيئة المادية للمبنى
100	86.4	4.5	0	9.1	المواصلات من وإلى المركز غير مواءمة
100	72.7	18.2	9.1	0	بيئة المركز غير داعمة للأشخاص ذوي الإعاقة
100	59.1	31.8	9.1	0	الوصول لمصادر المعرفة المكتوبة والإلكترونية
100	31.8	59.1	9.1	0	عدم قدرة الكادر التعليمي على التواصل وشرح المادة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة على اختلاف نوع الإعاقة
100	72.7	18.2	9.1	0	صعوبات مادية

الجدول (21): توزيع المراكز من حيث الفئات التي تستقبلها

توزيع المراكز من حيث الفئات التي تستقبلها	
نوع الإجابة	النسبة المئوية
يقدم التدريب للأشخاص ذوي الإعاقة فقط	30
يقدم التدريب بشكل عام ويستقبل الأشخاص ذوي الإعاقة	70
المجموع	100

الجدول (22): توزيع المراكز من حيث قيامها بتشخيص مهني للصعوبة للأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الإرشاد والتوجيه اللازم بخصوص برنامجهم/ن التدريبي

توزيع المراكز من حيث قيامها بتشخيص مهني للصعوبة للأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الإرشاد والتوجيه اللازم بخصوص برنامجهم/ن التدريبي	
نوع الإجابة	النسبة المئوية
نعم	58
لا	42
المجموع	100

